

رَفَقَ لِلَّهِ تَعَالَى

# الاسئلة والاجوبة الفقهية

المشرونة بالادلة الشرعية

تأليف

عبد العزيز محمد السيلان

المدرس في معهد امام الدعوة بالرياض

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الجزء الثالث

الطبعة العاشرة

١٤١٢ هـ

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ مَن يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ وَالِدَارِ الْآخِرَةَ فَجَزَاهُ  
اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَن يُعِيدُ  
طِبَاعَتَهُ أَوْ يُعِينُ عَلَيْهَا أَوْ يَتَسَبَّبُ لَهَا أَوْ يُشِيرُ عَلَى مَنْ يُؤْمَلُ فِيهِ  
الْخَيْرَ أَنْ يَطْبَعَهُ وَفَقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى يُوزَّعَ عَلَى إِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ

اللهم صلي على محمد وعلى آله وسلم

من أراد طباعته إبتغاء وجه الله تعالى (لا يريد به عرضاً من الدنيا) فقد  
أذن له وجزى الله خيراً من طبعه وقفاً أو أعان على طبعه أو تسبب لطبعه  
وتوزيعه على إخوانه للمسلمين فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
( إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة صانعه يحتسب في صنيعته الخبير  
والرامي به ومنبله ) الحديث رواه أبو داود وورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه  
قال : ( إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم  
ينتفع به أو ولد صالح يدعو له ) الحديث رواه مسلم .

ومن زهد بن خالد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال (( من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزاه ومن خلف غازياً في  
أهله بخير فقد غزاه )) متفق عليه :

يا طالباً لعلوم الشرع مُجْتَهِداً      تبغى الفوائد دانيها وقاصيها  
في الفقه أسئلة تُهدى وأجوبة      ألم بها ترتوى من عذب صافيها  
كم حُكْمُ شَرَعٍ بِقَالَ اللَّهِ مُقْتَرِناً      أو قاله المُصْطَفَى أودَعْتَهُ فِيهَا

---

طبع على نفقة من يتفق بذلك وجه الله والدار الآخرة فجزاه الله عن  
الاسلام والمسلمين خيراً وكثر من أمثاله في المسلمين اللهم صلي على محمد  
وآله وسلم .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١ -

## باب الْهُدَى وَالْأُضْحِيَّةِ

س ١ : ماهو الهدى ؟ وماهى الأضحية وما حكمهما وما دلائل الحكم ؟ واذكر ما استحضره من خلاف ورجح لما ترى أنه الأرجح .

ج : الهدى ما يهدى للحرم من نَعَمٍ وغيرها ، والأضحية ما يذبح من إبل وبقر وغنم أيام للنحر بسبب العيد تقرباً إلى الله تعالى ، ومشروعيتها ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع . أما الهدى ، فقال تعالى : ( والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خيرٌ فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون ) .

ومن السنة ماورد عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة . رواه الشيخان ، وقال على رضى الله عنه : أهدى النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة ، فأمرنى بلحومها قسمتها ، وأمرنى بجلالها ثم بجلودها قسمتها . رواه البخارى .

وأما الأضحية فلقوله تعالى ( فصل لربك وانحر ) قال جمع من المفسرين : المراد التضحية بمد صلاة العيد ، ومن السنة حديث أنس « ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ، متفق عليه » قال ابن القيم رحمه الله : والذبايح التى هى قرابة إلى الله تعالى وعبادة هى الهدى والأضحية والمقيدة ، وقال : القرهان للخالق يقوم مقام الفدية عن النفس

المستحقة للتلف فدية وعوضاً وقرباناً إلى الله وعبودية ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدع الهدى ، فثبت أنه أهدى مائة من الإبل في حجة الوداع وأرسل هدياً في غيرها ولم يكن يدع الأضحية .

وقد اختلف العلماء فيها فتيل : إنها سنة مؤكدة ، وقيل إنها واجبة . استدلل القائلون بأنها سنة بما ورد عن جابر ، قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الأضحية ، فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال « بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عنى وعن من لم يضح من أمتى ، رواه أحمد وأبو داود والترمذى » وعن علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين . الحديث . رواه أحمد « وروى الدارقطنى بإسناده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثلاث كتبت علىّ وهن لكم تطوع » وفي رواية « الوتر والنحر وركعتا الفجر » ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أراد أن يضحى فدخل العشر فلا يأخذ من شعره ولا بشرته شيئاً » ، رواه مسلم . علقه على الإرادة والواجب لا يملق على الإرادة . وروى عن أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان عن أهلها مخافة أن يرى ذلك واجباً ولأنها ذبيحة لم يجب تفرقة لحمها فلم تكن واجبة كالمقيقة

وهذا قول أكثر أهل العلم ، روى ذلك عن أبي بكر وعمر وابن مسعود رضى الله عنهم ، وبه قال سويد بن غفلة وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء والشافعى وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر . وقال ربيعة ومالك والثورى والليث والأوزاعى وأبو حنيفة هى واجبة لقوله تعالى : ( فصل زبك وانحر ) قال جمع من المفسرين : المراد التضحية بمد صلاة العيد والأمر للجوب ، ولما ورد عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا » . رواه أحمد وابن ماجه .

والذى يترجح عندى ما قال الجمهور أنها سنة مؤكدة على من قدر عليها من

المسلمين المقيمين والمسافرين إلا الحاج، بنى . فقال مالك لا أضحية عليهم ، اختاره الشيخ تقي الدين وغيره . والله سبحانه أعلم . ورخص بعض أهل العلم في الأضحية عن الميت ، ومنع بعضهم . وقول من رخص مطابق للأدلة ولا حجة مع من منع . ومن الأدلة على سنية التضحية عن الميت ماورد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم عيد الأضحى فلما انصرف أتى بكبش فذبحه فقال: بسم الله والله أكبر اللهم هذا عنى وعن من لم يضح من أمتى » رواه أحمد وأبو داود والترمذي . وعن علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عن أمتى جميعاً من شهد لك بالتوحيد وشهد لى بالبلاغ ، ثم يؤتى بالآخر فذبحه بنفسه فيقول : هذا عن محمد وآل محمد فيطعمها المساكين » الحديث رواه أحمد ، فهذان الحديثان فيهما دلالة واضحة على الأضحية عن الأموات لأن من أتمه صلى الله عليه وسلم المضحى عنهم الأحياء والأموات ، ولو كانت مختصة بالأحياء لما أهمله صلى الله عليه وسلم . وتقدمت الأدلة الدالة على أن من فعل قرابة وجعل ثوابها لحي مسلم أو ميت نفعه ذلك . فى الجزء الأول فى آخر كتاب الجنائز ص ٢٧٦ .

\* \* \*

ص ٢ : متى شرعت الأضحية ، وهل تجزى من غير بهيمة الأنعام ؟ وما الأفضل أضحية من بهيمة الأنعام لمن يريد أن يضحي بأحدها ؟ واذا كر ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : شرعت فى السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وزكاة المال وزكاة الفطر . ولا تجزى الأضحية من غير بهيمة الأنعام ، وهى الإبل والبقر والغنم الأهلية لقوله تعالى : ( ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) ،

وقال : ( والبدن جملة ما لها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ) .

والأفضل في هدى وأضحية إبل فبقر فغنم إن أخرج ما أهدها أو ضحى به من بدنة أو بقرة كاملاً لحديث أبي هريرة مرفوعاً : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن » . الحديث متفق عليه ، ولأنها أكثر لحماً وأنفع للفقراء والأفضل من كل جنس أسمن فأعلى ثمناً لقوله تعالى : ( ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ) .

قال ابن عباس : تعظيمها استئمانها واستحسانها ، ولأنه أعظم لأجرها وأكثر لنفعها . وقال أبو أمامة عن سهل : كنا نسمن الأضحية بالمدينة ، وكان المسلمون يسمنون . رواه البخاري . وروى استفهروا ضحايكم فإنها في الجنة مطاياكم .

\* \* \*

س ٣ : ما أفضل ألوانها وهل يفرق بين الذكر والأنثى في الأضحية ؟ وأيما أفضل : أضحية بمشرة أو اثنتان بتسمة ؟

ج : الأفضل الأشهب وهو الأملح وهو الأبيض النقي البياض . قاله ابن الأعرابي ، أو ما بياضه أكثر من سواده . قال الكسائي : لما روى عن مولاة ابن ورقة بن سعيد قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دم عفراء أزكى عند الله من دم سوداوين » . رواه أحمد بمعناه . وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « دم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين » رواه أحمد . والنفراء التي بياضها ليس بناصع . وقال أبو هريرة : دم بياض أحب إلى الله من دم سوداوين .

وعن علي بن الحسين عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين أقرنين أملحين » الحديث . رواه أحمد . وعن

أبي سعيد قال : « ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن مخبل يأكل في سواد ويمشى في سواد وينظر في سواد » . رواه الخمسة إلا أحمد وصححه الترمذى . وعن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاء في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد » الحديث . رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

ثم بلى الأملح الأصفر ثم الأسود ، وكما كان أحسن لو نأ فهو أفضل ، قال الإمام أحمد : يعجبني البياض وذكر وأثنى سواء لقوله تعالى : ( ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) . وقوله تعالى : ( والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ) ولم يقل ذكر ولا أثنى .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى جملاً كان لأبى جهل في أنفه برة من فضة ؛ رواه أبو داود وابن ماجه . قال أحمد : الخصى أحب إلينا من النمجة لأن لحمه أوفر وأطيب ، والخصى ما قطعت خصيتاه أو سلنا .

وقال الموفق رحمه الله : الكبش في الأضحية أفضل النعم لأنها أضحية النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفضل من ثنى معز جذع ضأن قال أحمد : لانعجبني الأضحية إلا بالضأن ، ولأنه أطيب لحمًا من ثنى المعز وأفضل من سبع بدنة أو سبع بقرة ، وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة .

وزيادة عدد في جنس أفضل من المغلاة مع عدم التعدد . فبدنتان سميتان بتسمة أفضل من بدنة بعشرة لما فيه من إراقة الدماء ، ورجح شيخ الإسلام البدنة التي بعشرة على البدنتين بتسمة لأنها أنفس .

والذى يترجح عندى ، أن التعدد أفضل لما فيه من تعدد إراقة الدماء ، ولما في التعدد من كثرة الشعر والصوف ، فقد ورد عن زيد بن أرقم قال قلت أو قالوا : يارسول الله ما هذه الأضاحي ؟ قال : سنة أبيكم إبراهيم ، قالوا : ما لنا منها ؟ قال : بكل شعرة حسنة . قالوا : فالصوف . قال بكل شعرة من الصوف حسنة . رواه أحمد وابن ماجه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

س ٤ : تكلم بوضوح عن أحكام ما يلي : السن الجزى فى الأضحية ، الشاة عن الرجل وأهل بيته وعباله ، إذا اشترك جماعة فى بدنة أو بقرة وأراد بعضهم قربة وبعضهم لحماً أو كان بعضهم ذمياً ، الجواميس فى الهدى والأضحية ، إذا ذبح الأضحية على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ، إذا اشترك اثنان فى شانين على الشيوخ ، إذا اشترى سبع بدنة أو بقرة ذبحت للحم ليضحى به . أذكر ماتستحضره من دليل أو تعاليل .

ج : لايجزى فى الأضحية إلا الجذع من الضأن وهو ماله ستة أشهر ، وبدل لإجزائه ماروت أم بلال بنت هلال عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يجزى الجذع من الضأن أضحية . رواه ابن ماجه ، والهدى مثله ، والفرق بين جذع الضأن والمعر أن جذع الضأن ينزو فيلقح بخلاف الجذع من المعز ، قاله إبراهيم الحربى .

ويعرف كونه أجدع بنوم الصوف على ظهره ، ولايجزى إلا الثنى مما سواه ، فثنى الإبل ما كمل له خمس سنين وثنى بقرماله سنتان كاملتان ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن عسر عليكم فاذبحوا الجذع من الضأن » ، رواه مسلم . والثنية من البقر هى المسنة ، وثنى موز ماله سنة كاملة .

وقال الشيخ تقي الدين : يجوز التضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم إذا لم يكن عنده ما يمتد به فى الأضحية وغيرها ، لقصة أبى بردة ويحمل قوله عليه الصلاة والسلام : ولن تجزى عن أحد بعدك أى بعد ذلك ، قاله فى الإنصاف .

وتجزى الشاة عن واحد وعن أهل بيته وعباله مثل امرأته وأولاده ومماليكه لما ورد عن عطاء بن يسار قال : سألت أبا أيوب الأنصارى : كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كان الرجل فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته نياً كلون ويعطه مومن

حتى تباهى الناس فصاروا كما ترى . رواه ابن ماجه والترمذى وصححه .

وعن الشعبي عن أبي سريحة ، قال : حملني أهلي على الجفاء بعدما علمت من السنة ، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآن يبخلنا جيراننا . رواه ابن ماجه ، ولحديث : على كل أهل بيت في كل عام أضحية .

وإن اشترك ثلاثة في بدنة أو بقرة أو جبوها على أنفسهم لم يجز أن يشركوا غيرهم فيها .

وإن ذبح قوم على أنهم سبعة فبانوا ثمانية ذبحوا شاة وأجزأهم ذلك ، وإذا اشترك اثنان في شاتين على الشيموع أجزأ ذلك عنهما . وتجزى بدنة أو بقرة عن سبعة ، روى عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة لحديث جابر : نحرنا بالحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم البدنة والبقرة عن سبعة ، رواه مسلم . ويعتبر ذبح البدنة والبقرة عنهم لحديث « إنما الأعمال بالنيات » وسواء أراد كلهم قربة أو أراد بعضهم لحماً أو كان بعضهم مسلماً وأراد القربة وبعضهم ذمياً ، ولكل مانوى ، لأن الجزء الجزى لا ينقص أجره بإرادة الشريك غير القربة ولو اختلفت جهات القربة والقسمه إفراد لا يبيع .

وإذا اشترى سبع بدنة أو بقرة ذبحت للخم ؛ فهو لحم اشتراه وليست أضحية . والجواميس في الهدى والأضحية كالبقرة في الإجزاء والسن وإجزاء الواحدة عن سبعة لأنها نوع منها . والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم .

\* \* \*

س ه : تكلم بوضوح عما يلي : الجماء ، البتراء ، الخصى ، مرضوض الخصىتين ، ما خلق بلا أذن ، ما ذهب نصف أليته ، العوراء ، قائمة العين مع ذهاب إبصارها ، المجفء ، الهزيلة ، العوجاء ، المريضة ، الجداء ، الهتاء ، الصماء ، المضياء ، المعبية . إلخ .

ج : يجزى في الأضحية والهدى جماء لم يخلق لها قرن ، وبتراء لا ذنب لها

خلقة أو مقطوعا ، وتجزى صمما ، وهي صغيرة الأذن ، وخصى ما قطعت خصيتها ، أو سلنا ، ومرضوض الخصيتين لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين موجوءين ، والوجوء رض الخصيتين . ويجزى في هدى وأضحية من إبل وبقر أو غنم ما خلق بغير أذن ، أو ذهب نصف إليته فما دون .

ولا يجزى فيهما قائمة العينين مع ذهاب إبصارها ، لأن العمى يمنع مشيها مع رفيقتها ويمنع مشاركتها في العلف . وفي النهى عن الموراء التنبيه على العمياء . ولا يجزى فيهما عجفاء لا تنقى وهي الهزيلة التي لا منح فيها ولا عرجاء لا تطيق مشيا مع صحبة . ولا يئنة المرض لحديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع لا تجوز في الأضاحي : الموراء البين عورها ، والمرضة البين مرضها ، والعرجاء البين ضلعها ، والكسيرة التي لا تنقى . رواه الخمسة وصححه الترمذى » .

وعن أبي سعيد قال : اشتريت كبشاً أضحى به فعدا الذئب فأخذ الأية ، قال : فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به . رواه أحمد . ولا تجزى جداء وهي الجدياء . وهي ماشاب ونشف ضرعها لأنها في معنى العجفاء بل أولى . ولا تجزى فيهما هتاء وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها كالتى قبلها . ولا يجزى فيهما خصى محبوب ، ولا عضباء وهي ما ذهب أكثر أذنها أو أكثر قرنها لحديث علي قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب الأذن والقرن ، قال : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب . فقال : العضب النصف فأكثر ، رواه الخمسة وصححه الترمذى .

وتكره معيبة الأذن والقرن بمخوق أو شق أو قطع لنصف منهما فأقل ، لحديث علي أمرنا أن نستشرق للمعين والأذن ولا نضحى بموراء ولا مقابلة ولا مدابرة ولا خرقاء ولا شرقاء . أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم .

وروى يزيد ذو مهصر قال : أتيت عتبة بن عبد السلمي فقلت يا أبا الوليد :  
إني خرجت ألتمس الضحايا فلم أجد شيئاً يعجبني غير ثراء فما تقول ؟ قال : ألا  
جثنتي أضحي بها . قال : سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني ، فقال : نعم إنك  
تشك ولا أشك . إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المضفرة والمستأصلة  
والبخقاء والمشيمة والكسراء . فالمضفرة التي تستأصل أذنها حتى تبدو صماخها ،  
والمستأصلة التي ذهب قرنها من أصله ، والبخقاء التي تبخق عينها ، والمشيمة التي  
لا تتبع الفم عجباً وضعفاً ، والكسراء التي لا تنقي ، رواه أبو داود وأحمد  
والبخاري في تاريخه ، وفي الاختيارات الفقهية وتجزي الهتمام التي سقطت بمض  
أسنانها في أصح الوجوهين ص ١٢٠ .

س ٦ : تكلم عن صفة ذبح بهيمة الأنعام مقرونة بالدليل .

ج : السنة نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى فيطعنها بالحربة في الوهدة  
التي بين أصل العنق والصدر ، لما روى زياد بن جبير قال : رأيت ابن عمر  
أتى على رجل أناخ بدنة لينحرها ، فقال : ابعتها قائمة مقيدة سنة محمد صلى الله  
عليه وسلم ، متفق عليه . وروى أبو داود بإسناده عن عبد الرحمن بن سابط  
أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة  
وقيل في تفسير قوله تعالى : ( فاذكروا اسم الله عليها صواف ) أي قياماً ؛ لكن  
إن خشى أن تنفر عليه أناخها .

والسنة ذبح بقر وغنم على جنبها الأيسر موجهة إلى القبلة لقوله تعالى  
( إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ) ولحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
ضحى بكبشين ذبحهما بيده .

ويجوز ذبح الإبل ونحر البقر والغنم ، ويحل لأنه لم يجاوز محل الزكاة ولعدم  
قوله صلى الله عليه وسلم : ما أنهر الدم وذكر اسم الله « فكل » .

س ٧ : اذكر ما يقوله الذابح مقرونا بالدليل .

ج : يسمى وجوبا حين يحرك يده بالنحر أو الذبح لقوله تعالى ( فاذكروا اسم الله عليه ) وقوله : ( واذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) وتسقط التسمية سهواً، ويكبر استجباً أو يقول : اللهم هذا منك ولك . لما روى ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح يوم العيد كبشين، ثم قال حين وجههما : ( وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ) بسم الله والله أكبر، اللهم هذا منك ولك » رواه أبو داود . وإن قال بعد هذا : اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك فحسن لمناسبة الحال ، وفي حديث لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمة محمد » . وفي كتاب المهذب والمستحب أن يقول : اللهم تقبل مني . لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ليجعل أحدكم ذبيحته بينه وبين القبلة . ثم يقول : من الله وإلى الله والله أكبر اللهم منك ولك ، اللهم تقبل . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا ضحى قال : من الله والله أكبر اللهم منك ولك اللهم تقبل مني .

\*\*\*

س ٨ : تكلم عن إسلام الذابح ونيته ، وحضور ذبحها ، والتوكيل في ذلك ، والدليل أو التعليل .

ج : سن إسلام ذابح لأنها قرينة ، ويكره أن يوكل في ذبح أضحيته ذمياً كتابياً لقول علي وابن عباس وجابر ولحديث ابن عباس الطويل مرفوعاً : لا يذبح ضحايكم إلا طاهر .

ولا تحمل ذكاة وَنَبِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ وَمَرْتَدٍ ، والمستحب أن يتولى المهدي أو المضحى الذبح أو النحر بنفسه لحديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم ضحى بكبشين أملحين ووضع رجله على صفاحهما وسمى وكبر فذبحهما بيده ، ولأنه صلى الله عليه وسلم نحر مما ساقه في حجته ثلاثاً وستين بدنة . ويجوز أن يستنيب غيره ، لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثاً وستين بدنة بيده ، ثم أعطى علياً رضي الله عنه فنحر ما غير الحديث ، رواه أحمد ومسلم . ويستحب لمن وكل في تذكية أضحيته أن يحضرها لأن في حديث ابن عباس الطويل : واحضروها إذا ذبحتم فإنه يغفر لكم عند أول قطرة من دمها . وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة : احضري أضحيتك يغفر لك بأول قطرة من دمها .

ولا بأس أن يقول الوكيل : اللهم تقبل من دمها . ولا بأس أن يقول الوكيل : اللهم تقبل من فلان أي الموكل له . وتمتبر النية من الموكل وقت التوكيل في الذبح ، وفي الزاوية بنوى الموكل كونها أضحية عند الذكاة أو الدفع إلى الوكيل وإن كانت الأضحية معينة فلا تعتبر النية ولا تعتبر تسمية المضحي عنه اكتفاء بالنية .

\* \* \*

س ٩ : تكلم بوضوح عن وقت ذبح أضحية ، وهدى نذر أو تطوع ، وهدى متممة وقران ، وعمّا إذا قامت الصلاة بالزوال ، وبين حكم الذبح ليلاً ووقت الأفضل في الذبح ، وإذا فات وقت الذبح فما الحكم ، وما هي شروط الأضحية . واذكر ما تستحضره من دليل أو تعاليل أو خلاف .

ج : وقت الذبح أوله من بعد أسبق صلاة العيد ولو قبل الخطبة لحديث جندب بن عبد الله البجلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ، وعن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى . متفق عليه .

وقيل لا بد من صلاة الإمام وخطبته وهو مذهب مالك . ورواية عن الإمام أحمد . قال في السكافي :

وأول وقت الذبح في حق أهل المصر إذا صلى الإمام وخطب يوم النحر انتهى . واستدل له بما في الرواية الأخرى من حديث جندب ، قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح . الحديث متفق عليه .

والأفضل أن يكون الذبح بعد الصلاة وبعد الخطبة وذبح الإمام إن كان خروجاً من الخلاف ، ولو سبقت صلاة إمام في البلد جاز الذبح أو بعد قدرها بعد دخول وقتها في حق من لا صلاة في موضعه كأهل البوادي من أهل الخيام والخركاوات ونحوهم لأنه لا صلاة في حقهم معتبرة فوجب الاعتبار بقدرها ، فإن فاتت بالزوال ذبح عند الزوال فما بعده إلى آخر ثلثي أيام التشريق فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، وبومان بعده . وهو قول عمر وابنه وابن عباس وأبو هريرة وأنس .

وروى أيضاً عن علي . قال أحمد : أيام النحر ثلاثة عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، ويستحيل أن يباح ذبحها في وقت يحرم أكلها فيه ، ونسخ أحد الحكمين لا يلزم منه رفع الأجزاء . وقال رضى الله عنه : أيام النحر يوم الأضحي وثلاثة أيام بعده . وقال عطاء والحسن وغيرهما : وهذا مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد واختاره ابن المنذر والشيخ تقي الدين وغيرهما ، قال ابن القيم : ولأن الثلاثة تختص بكونها أيام منى وأيام التشريق ، ويحرم صومها فهي إخوة في هذه الأحكام فكيف تفترق في جواز الذبح بغير نص ولا إجماع . وروى من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كل منى منجر ، وكل أيام التشريق ذبح ، وهذا القول هو الذي تميل إليه النفس ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما الذبح في الليل فيكره خروجاً من خلاف من قال بعدم جوازه فيها كالكلك ، قال الوزير : اتفقوا على أنه يجوز ذبح الأضحية ليلاً في وقتها المشروع لها كما يجوز في نهاره

الإمالكا، وأبو حنيفة يكرهه مع جوارزه، والتضحية وذبح هدى في أول أيام الذبح وهو يوم العيد أفضل وأفضله عقب الصلاة والخطبة وذبح الإمام إن كان لما فيه من المبادرة والخروج من الخلاف، فإن فات الوقت للذبح قضى الواجب وفعل به كالإداء المذبح في وقته، كما لو ذبحها في وقته فلا يسقط الذبح بفوات وقته كما لو ذبحها في وقتها ولم يفرقها حتى خرج وسقط التطوع بخروج وقته لأنه سنة فات محلها، فلو ذبحه وتصدق به كان لحماً تصدق به. ووقت ذبح هدى واجب بفعل محذور من حين فعل المحذور كالكفارة بالحنث، وإن أراد فعله لمذرببيحه فله ذبحه قبل فعل المحذور لوجود سببه، كإخراج كفارة عن يمين بعد حلف وقيل حنث، وكذا دم وجب لترك واجب في حج أو عمرة فيدخل وقته من تركه، وشروط أضحية أربعة:

- ١ - نعم أهلية .
- ٢ - سلامتها من عيوب مضرة .
- ٣ - دخول وقت ذبح .
- ٤ - صحة ذكاة بأن يذبحها مسلم أو كتابي، والله أعلم، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

## من النظم مما يتعلق بالهدى والأضحية

وهذا بيان الهدى إن كنت مهدياً  
 لحافظ على تجويده تلقه غداً  
 ففي كل شعر منه والوبر قربة  
 وأفضلها كوم من البدن بعدها  
 ومجزؤها جذع من الضأن ثم من  
 فيجزى باستكمال ستة أشهر  
 ومن بقر ما جاز عامين عمره  
 وتجزى إحدى البدن عن سبعة  
 فإن بان فيهم ثامن بعد ذبحها  
 وسبع من الأغنام تعدل ناقة  
 ويجزى سبع مع شريك لقربة  
 ولم يجز مع عيب يضر بلحمها  
 فلا تجزى العوراء مع خسف عيناها  
 ولا تجزى المجفء يا صاح فيهما  
 ولا عاجز خلف القطيع لقمه  
 ولا تجزى العمياء وما جف ضرعها  
 ولا كل محبوب ووجهان خذها  
 ويكره عيب في الأذان بمخرقتها  
 ويجزى خصى لم يجب وضحين  
 وسنة نحر البدن قائمة أنت  
 بنقرة أصل الصدر في رأس صدرها  
 وقربان من يبغى تقرب مهتد  
 وسام أولى العزم الكرام وجود  
 وللفضل في شهب وصفه فأسود  
 من البقر انحر ثم لاغصم إقصد  
 سواها ثنى مجزى فيهما قد  
 ومن معز مستكمل الحول فأحدد  
 ومن إبل خمس السنين قويد  
 مع التشارك قبل الذبح لا بدمه اشهد  
 فيجزى معها ذبحهم شاه أمهد  
 وخير من التشارك شاة لمفرد  
 سواها ومن لم يبغ غير المقدد  
 ومانع تكميل الفداء للتزيد  
 ووجهين في عيائها لم توهد  
 وذلك ما لا مخ فيه لقصد  
 ومعضوب جل القرن وأذنه أصدد  
 ولا ذات هتم من أصول الحدد  
 ببتراء والجساء غير مفند  
 وشق وقطع دون نصف محدد  
 بأى مكان شنت ما لم تقيد  
 ومقولة اليسرى بطن محدد  
 وقطعتك مشروط الذكاة فأكد

وذبحك غير البدن يا صاح سنة  
 وسم وكبر نمت انو لذبحها  
 فإن لم نسمى ساهياً فبإحاحة  
 ويحرم ذبح من مجوس وعابد  
 ومن لبة المنحور موضع ذبحه  
 وبشرط قطع الحلق ثم مريه  
 ويكره إعجال بقطعك عضوها  
 وعن ذبح حمل الأم يجوز ذبحها  
 وميقات ذبح الهدى عن ترك واجب  
 من الزمن المحتوم إيجابه به  
 وبعد صلاة العيد أو بعد قدرها  
 لأضحية والهدى عن متعة وعن  
 وقد قيل من بعد الصلاة وخطبة  
 فإن لم يصلها الإمام بمصره  
 ويومان بعد العيد مع ليلتيهما  
 فإن فات فاقض الفرض حتماً ونقله  
 ولا بأس في عكس لفصل معدد  
 وأن تترك الأولى بفعلك فاشهد  
 على أشهر الأقوال عكس التعمد  
 سوى الله والمرتد والمتولد  
 إلى الرأس أنى شئت في العنق اقدد  
 وعنه مع الأوداج فارو وأسند  
 قبيل زهوق الروح مع حله اشهد  
 إذا بان كالذبوح أو ميتاً قد  
 وعن فعل محذور متى شئت فاقدد  
 وإن تسبب للمذنب إن شئت فابتدى  
 لمن لم يصل وقت ذبح المرصد  
 قران وهدى النذر فافقه. وحدد  
 وقد قيل مع ذبح الإمام القلد  
 فبعد الزوال الذبح حسب فقيد  
 وفي الليل قول لا يجوز فقلد  
 لتنحر فإن تقضى تناين وتحمد

## فصل فيما يتعلق به الهدى والأضحية

س ١٠ : تكلم عما يتمين به الهدى والأضحية وما لا يتمين به ، وحكم نقل الملك فيما تمين ، وحكم تميين معلوم العيب ، وإذا بانست معينة مستحقة ، وحكم ركوبها :

ج : يتمين هدى بقوله : هذا هدى ، أو بتقليده النمل أو العري وآذان القرب بنية كونه هدياً أو بإشماره بنية الهدى لقيام الفعل الدال على المقصود مع النية مقام اللفظ كبناء مسجد ، وبأذن للناس في الصلاة فيه ، وتعين أضحية بقوله : هذه أضحية . ويتمين كل من الهدى والأضحية بقوله : هذا أو هذه لله ونحوه ، ولا يتمين هدى ولا أضحية بنية ذلك حال الشراء ، لأن التعمين لإزالة حلك على وجه القرية ، فلم يؤثر فيه مجرد نية كالمعتق والوقف ، ولا يتمين هدى ولا أضحية بسوقه مع نيته كإخراجه مالا للصدقة به فلا يلزمه التصدق به للخير ، وما تمين من هدى أو أضحية جاز نقل الملك فيه ، وشراء خير منه لحصول المقصود به مع نفع الفقراء بالزيادة ، ولا يجوز بيع ما تمين في دين ولو بعد موت ، وإن لم يترك غيره كما لو كان حياً ، وتقوم ورثته مكانه في أكل وصدقة وهدية ، وإن عين معلوم عيبه في هدى أو أضحية تمين ، وكذا لو عين معلوم العيب مما في ذمته من هدى أو أضحية فيلزمه ذبحه ، ولا يحزته هدياً ولا أضحية ، ويملك رد ما علم عيبه بعد تعينه كما يملك أخذ أرشه ، ولو بانست معينة مستحقة لزمه بدلها ، ويباح لمهد ومضح أن يركب هدياً وأضحية معينين لحاجة فقط بلا ضرر ، قال الله تعالى : (لكم فيها منافع إلي أجل مسمى ، ثم محلها إلى الهيئت العتيق) : قال أحمد : لا يركبها إلا عند الضرورة . وهو قول الشافعي

حواين المنذر وأصحاب الرأي ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اركبها بالمعروف إذا أُلجئت إليها حتى تجد ظهراً ، رواه أبو داود . ولأنه تعلق بها حق المساكين فلم يجوز ركوبها من غير ضرورة كملسكم ، وإنما جوز عند الضرورة للحدِيث ، فإن نقصها الركوب ضمن النقص لأنه تعلق بها حق غيره ، وأما ركوبها مع عدم الحاجة ففيه روايتان : إحداهما لا يجوز لما تقدم ، والثانية يجوز لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال : اركبها . فقال يا رسول الله إنها بدنة . فقال : اركبها وبلك في الثانية أو في الثالثة . متفق عليه .

\*\*\*

س ١١ : تكلم بوضوح عن أحكام ما يلي : إذا ولدت معينة من هدى أو أضحية ، شرب لبنها ، جز صوفها ، ونحوه ، إعطاء الجزار منها ، ماذا يعمل بجلدها وجلها ، يبيع شيء منها ، إذا سرق مذبوح من هدى أو أضحية ، إذا ذبح في وقتها بلا إذن ربها واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : إن ولدت معينة ابتداءً أو عما في ذمته من هدى أو أضحية ذبح ولدها معها لأنه تبع لأمه سواء كان حلاً حين التمييز أو حدث بعده إن أمكن حمله أو سوقه إلى المنحر ، وإلا يمكن حمله ولا سوقه فهو كهدي عطب ، ولا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها . ولم يضرها ولا نقص لحما . لما روى عن علي رضي الله عنه أن رجلاً سأله فقال : يا أمير المؤمنين ، إني اشتريت هذه البقرة لأضحى بها ، وأنها وضعت هذا العجل . فقال : لا تحلبها إلا ما فضل عن ولدها ، فإذا كان يوم الأضحى فاذبحها وولدها عن سبعة ، رواه سعيد والأثرم .

وقال أبو حنيفة : لا يحلبها ويرش على ضرعها الماء حتى ينقطع اللبن ، فإن احتلبها تصدق به ، لأن اللبن متولد من الأضحية الواجبة ، فلم يجوز لمضغ

الانتفاع به كالولد ، والذي يترجح عندي ، القول الأول ، ولكن الصدقة به أفضل خروجاً من الخلاف . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ويباح أن يجز صوفها ونحوه كوبرها وشعرها لمصاحبة ، كما لو كانت تسمن به وله الانتفاع به ويجلدها كلبنها ، لما روت عائشة رضی الله عنها ، قالت : دفت دافة مع أهل البادية حضرت الأضحى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادخروا الثالث وتصدقوا بما بقي ، فلما كان بعد ذلك ، قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، لقد كان الناس ينتفعون من ضحاياهم ويحملون من الودك ويتخذون من الأسقية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قالوا : يا رسول الله نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما نهيتكم من أجل الدافة ، فكلوا وتصدقوا وادخروا فدل على أنه يجوز اتخاذ الأسقية منها . وكان مسروق وعلقمة يدبغان جلد أضحيتهما ويصليان عليه ، فلئن كان بقاء الصوف ونحوه أنفع لها ليقبها حراً أو برداً حرم جزه .

ويستحب أن يتصدق بالجلد والصوف ونحوه .

ويحرم بيع شيء منها أي الذبيحة ، هدياً كانت أو أضحية ، ويحرم بيع الجلد والجل ، لما ورد عن علي رضي الله عنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه ، وأن أنصدق بأحومها وجلودها وأجلتها . الحديث متفق عليه . وللمضحى والمهدى إعطاء الجازر منها هدية وصدقة . لما في حديث علي : وأن لا أعطى الجازر منها شيئاً . وقال : نحن نعطيها من عندنا . متفق عليه . وت قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة بن النعمان : ولا تبيعوا لحوم الأضاحي والمهدى ، وتصدقوا واستمتعوا بجلودها .

قال الميموني : قالوا لأبي عبد الله : لجلود الأضحية نعطيها السلاح ، قال :

لا . وحكى قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تعط في جزارتها شيئاً منها ، قال :

إسناده جيد ، وإن عين أضحية أو هدياً فسرق بعد الذبح ، فلا شيء عليه .  
وكذا إن عينه عن واجب في الذمة ، ولو كان وجوبه في الذمة بالنذر ، فلا شيء  
فيه لأنه أمانة في يده ، فلا يضمنه بتلفه بلا تمد ولا تقيط كوديعة ، وإن لم يعين  
ما ذبحه عن واجب في ذمته ، وسرق ضمن .

وإن ذبح للمينة من هدى أو أضحية ذابح في وقتها بلا إذن ربها ، فإن نواها  
عن نفسه مع علمه أنها أضحية الغير لم تجز واحداً منهما ، أو نواها عن نفسه  
ولم يعلم أنها أضحية الغير وفرق لحما لم تجزى عن واحد منهما ، وضمن ذابح  
ما بين قيمتها صحيحة ومذبوحة إن لم يفرق لحما ، وضمن قيمتها صحيحة إن فرقه  
لأنه غاصب متلف عدواناً ، وإلا يكن الذابح يعلم أنها أضحية الغير بأن  
اشتبهت عليه ، ولم يفرق لحما أو علمه ونواها عن ربها أو أطلق أجزاء عن  
مالكها ، ولا ضمان .

\* \* \*

ح ١٢ : تكلم عن أحكام ما يلي : إذا ضحى اثنان كل بأضحية الآخر غلطاً ،  
إذا أتلف للمينة أجنبي أو صاحبها ، إذا مرضت بخاف عليها ، إذا  
فضل عن شراء المثل شيء .

ج : إذا ضحى اثنان كل منهما بأضحية الآخر غلطاً كفتما ، ولا ضمان على  
واحد منهما للآخر استحساناً لإذن الشرع فيه ، ولو فرقا اللحم ، وإن بقي لحم  
ما ذبحه كل منهما تراداه ، لأن كل منهما أمكنه أن يفرق لحم أضحيته بنفسه ،  
فكان أولى به .

وإن أتلفها أجنبي أو أتلفها صاحبها ضمنها بقيمتها يوم التلف تصرف قيمتها  
في مثلها لتمينها بخلاف قن تمين لعق ، فلا يلزمه صرف قيمته في مثله ،  
ولو مرضت معيبة بخاف صاحبها عليها موتاً ، فذبحها ، فليبه بدلها لإتلافه إياها .  
ولو تركها بلا ذبح فماتت ، فلا شيء عليه لأنها كوديعة عنده ، ولم يفرط .

وإن فضل شيء عن شراء المثل ، بأن كان المتاف شاة مثلاً تساوى عشرة ، ورخصت بحيث يساوى مثلها خمسة اشترى بالفاضل عن شراء المثل شاة ، أو اشترى به سبع بدنه ، أو سبع بقرة إن أمكن . وإن شاء اشترى بالعشرة كلها شاة . فإن لم يبلغ الفاضل بمن شيء من ذلك تصدق به أو بلحم يشترى به ، ويتصدق به .

\* \* \*

ص ١٣ : تكلم عن الهدى العاطب ، وجعل علامة على الهدى ليعرف ، وعن ما إذا تلف أو عاب ، وعمّا إذا سرق الممين عما في الذمة ، وتكلم عن استرجاع العاطب والمعيب والضال .

ج : إن عطب بطريق هدى واجب ، أو تطوع بنية دامت ، أو عجز عن المشى بحجة الرفاق ذبحه موضعه وجوبا ، وسن غمس نعله في دمه ، وضرب صفحته بالنعل المغموسة في دمه لتعرفه الفقراء فتأخذه .

وحرم أكله أو أكل خاصه من الهدى الذى عطب ونحوه لحديث ابن عباس أن ذؤيباً أبا قبيصة حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ، ثم يقول : إن عطب منها شيء فخشيت ، فأنحرها ، ثم اغس نعلها في دمها ، ثم اضرب بها صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من رحقتك . رواه مسلم . وفي لفظ ويخلياها والناس ، ولا يأكل منها هو ، ولا أحد من أصحابه . رواه أحمد .

وعن ناجية الخزاعي ، وكان صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قلت كيف أصنع بما عطب من البدن . قال : أنحره واغس نعله في دمه ، واضرب صفحته ، وخل بين الناس وبينه ، فليأكلوه . رواه الخمسة إلا النسائي . وإن تلف الهدى أو عاب بفعله أو تفرطه ، لزمه بدله كأضحية ، يوصله إلى شراء الحرم ، وإلا يتلف أو يعيب بفعله أو تفرطه أجزاء ذبح ما تعيب عن واجب بالتصين كتميينه معيياً ، فبرى من عيبه . لحديث أبي سعيد قل : ابتعنا كبشاً

نضحى به ، فأصاب الذئب من أليته ، فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرنا أن نضحى به . رواه ابن ماجه .

وإن وجب ما تعيب ، بلا فعله ولا تفريطه ، قبل تعيين كفدية من دم متعة وقران ، أو لترك واجب أو فعل محظور ، وكدم منذر في الذمة إذا عين عنه ما تعيب ، فلا يجره ذمحه عما في ذمته لأن الواجب دم صحيح ، فلا يجرى عنه معيب .

وعليه نظير ما تعيب . ولو راد الذي عينه عما في ذمته كدم تمتع ، عين عنه بقرة مثلاً فتعيبت بفعله أو تفريطه يلزمه بقرة نظيرها لوجوبها بالتعيين .

وإن كان بغير تفريطه ففي المعنى لا يلزمه أكثر مما كان في ذمته ، لأن الزيادة وجبت بتعيينه ، وقد تلت بغير تفريطه فسقطت كما لو عين هدياً تطوعاً ، ثم تلف . قاله في القاعدة الحادية والثلاثين ومعناه في الشرح . وكذا لو سرق المعين عما في الذمة أو ضل ونحوه ، كما لو غضب فيلزمه نظيره ، ولو زاد عما في الذمة . قال أحمد : من ساق هدياً واجباً ، فمطب أو مات ، فعليه بدله .

وليس له استرجاع عايط ومعيب وضال ومسروق وجد ونحوه ، كفصوب قدر عليه . لما روى الدارقطني عن عائشة : أنها أهدت هديين فأضاتهما ، فبعث إليها ابن الزبير بهديين ، ففحرتهما . ثم عاد الضالان ، ففحرتهما ، وقالت : هذه سنة الهدى ، ولتملق حق الله به ، بإيجابه على نفسه ، فلم يستقط بذبح بدله .

\*\*\*

س ١٤ : متى يجب سوق الهدى ، ومتى يسن ، وما الذي يسن لإشعاره ، والذي لا يسن ، وأين موضع الإشعار ، وأين موضع التقليد ، وما حكمه ؟ وإذا نذر هدياً وأطلق فما الجزى ؟ وإذا نذر فهل تجزى البقرة ؟ وتكلم عما إذا عين شيئاً بنذر ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تحليل .

ج : يجب هدى بنذر لحديث : من نذر أن يطيع الله فليطعه . ولأنه نذر طاعة ، فوجب الوفاء به كغيره من النذور ، وسواء كان منجزاً أو معلقاً .

ومن النذر إن لبست ثوباً من غزلك فهو هدى فلبسه ، ونحوه من النذور المعلقة ، على شرط إذا وجد وسن سوق حيوان أهدها من الحل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، فساق في حجة الوداع مائة بدنة ، وكان يبعث بهديه إلى الحرم وهو بالمدينة .

ولا يجب سوقه أى الهدى ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر به . والأصل عدم الوجوب إلا بالنذر ، لحديث من نذر أن يطيع الله ، فليطعه . ويستحب أن يحقه بمعرفة . روى عن ابن عباس . وكان ابن عمر لا يرى هدياً إلا ما وقفه بمعرفة .

وسن إشعار بدن ، وإشعار بقر بشق صفحته اليمنى من سنام أو شق محل السنام ، مما لا سنام له من إبل أو بقر حتى يسيل الدم .

وسن تقليدها مع غنم النمل وأذان القرب والعري . لما ورد عن عائشة رضی الله عنها ، قالت : فتلقت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أشعرها ، ثم بعث بها إلى البيت ، فما حرم عليه شيء كان له حلام متفق عليه . وعن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى مرة إلى البيت غنماً ، فقلدها . رواه الجماعة ، وفعله الصحابة أيضاً . ولأنه إيلام لفرض صحيح فحاز ، كالسكى والوسم والحجامة . وفائدته توقي نحو لص لها وعدم اختلاطها بغيرها . وأما الغنم فلا تشمر لأنها ضعيفة ، وصوفها وشعرها يستره وأما تقليدها ، فلحديث عائشة ، وتقدم قبل ثلاثة أسطر .

وإذا ساق الهدى من قبل الميقات ، استحب إشعاره وتقليده في الميقات . لما ورد عن ابن عباس رضی الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ، ثم دعا ناقته . فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن ، وسلت الدم عنها وقلدها نعلين . الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي .

وعن المسور بن مخرمة ومروان ، قالوا : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه ، حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلده النبي

صلى الله عليه وسلم الهدى ، وأشعره وأحرم بالعمرة . رواه أحمد والبخاري وأبو داود . وإذا نذر هدياً مطلقاً ، فأقل مجزئ عن نذره شاة جذع ضأن ، أو ثني ممز ، أو سبع من بدنة ، أو بقرة لحمل المطلق في النذر على المهود الشرعى .  
 وإن ذبح البدنة أو البقرة كانت كلها واجبة لتعيينها عمافى ذمته بذبحها عنه ، وإن نذر بدنة أجزأته بقرة إن أطلق البدنة لمساواتها لها . وإن نذر معيناً أجزأه ما عينه ، ولو كان صغيراً أو معيباً أو غير حيوان ، كعبد وثوب ودرهم وعتار ، والأفضل كون الهدى من بهيمة الأنعام ، لعله صلى الله عليه وسلم .

\* \* \*

ص ١٥ : أين محل الهدى عند الإطلاق وعند التعمين للموضع ؟ تكلم بوضوح عن الدماء التي يؤكل منها والتي لا يؤكل منها ، واذكر ما تستحضره من الدلائل والتعليل .

ج : على الناذر إيصاله إن كان مما ينقل ، أو إيصال ثمن غير منقول كعقار لفقراء الحرم ، لقوله تعالى : ( ثم محلها إلى البيت العتيق ) . ولأن النذر يحمل على المهود شرعاً ، وسئل ابن عمر ، عن امرأة نذرت أن تهدي داراً ، قال : تبئها وتتصدق بثمنها على فقراء الحرم ، وكذا إن نذر سوق أضحية إلى مكة أو قال : لله على أن أذبح فيلزمه للخير .

وإن عين بنذره شيئاً غير الحرم ، ولا معصية فيه ، تمين ذبحاً وتفريقاً لفقراء ذلك الموضع . فإن كان للموضع الذى عينه به صم أو شيء من أمر الكفر أو المعاصى ، كبيوت النار ، والسكناس ونحوها ، فلا يوف بنذر .

لما ورد عن ميمونة بنت كردم قالت : كنت ردف أبى فسمعتة يسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، يارسول الله إنى نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة ، فقال : أهي وثن أو طاغية ؟ قال : لا . قال : أوف بنذرك . رواه أحمد وابن ماجه .  
 وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن امرأة قالت : يارسول الله ،

إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا ، مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية .  
قال : لئنم ؟ قالت : لا . قال : لوئن ؟ قالت : لا . قال : أوف بنذرك . رواه  
أبو داود . ولأن نذر المعصية يحرم الوفاء به لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، لا نذر  
في معصية الله ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : ومن نذر أن يعصى الله ، فلا يمسه .

وسنّ أكله وتفرقة من هدى التطوع لقوله تعالى : ( فكلوا منها ) وأقل  
أحوال الأمر الاستحباب . وقال جابر : كنا لا نأكل من بدننا فوق ثلاث ،  
فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا .  
رواه البخاري . والمستحب أكل اليسير ، لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم أمر من كل بدنة بيضعة ، فجعلت في قدر ، فطبخت ، فأكلا من لحمها وشربا  
من مرقها . رواه أحمد ومسلم . ولأنه نسك ، فاستحب الأكل منه كأضحية .

ولا يأكل من هدى واجب . ولو كان إيجابه بنذر أو تمييز غير دم متعة  
وقران ؛ لأن سببهما غير محذور : فأشبه هدى التطوع ؛ ولأن أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم ، تتمن معه في حجة الوداع ؛ وأدخلت عائشة الحج على  
العمرة ؛ فصارت قارنة ؛ ثم ذبح عنهن النبي صلى الله عليه وسلم البقرة ؛ فأكلن  
من لحومها ؛ احتج به أحمد ؛ وقال الشيخ : يأكل مما عينه لا مما في ذمته .

## مما يتعلق بالهدى والأضحية

وتعيين هدى بالتلفظ حاصل  
وأضحية باللفظ لا باشرائه  
فما لم يعين منهما لك ظهروه  
وليس يزيل الملك تعيين هديه  
فإن شا يهبها أو يبيعها ويبدلن  
وإن تفقر فاركب إذا لم يضرها  
ويضمنها إن نقصها بركوبها  
ومن درها فاشرب عن الولد فاضلا  
ولا تمط جزارا من اللحم أجرة  
وإن شئت أبقيه لنفكك دائما  
وأما الهدايا الواجبات فكلها  
وإن سرقت من بعد ذبحك أجزاء  
ولا غرم أن ينوى بذبح لربها  
وعن أحد الزمه في ذا ضمانها  
ومتلفها أزمه قيمتها وإن  
من اللثل أو من قيمة يوم هلكها  
فإن مثلها أدى وأخرجه فاضلا  
وليس عليه غرم تاو وضائع  
فإن مات لم يذبحه مع خوف هلكه  
وإن يتعيب بعد إجراء ذبحه  
إذا كان عن هدى عليك محتم  
وإن كل هدى واجب عن محله

وإشماره مع نية وتقلد  
بنيته حال الشرا في الموطد  
وما زاد واسترجاع ما لم تنقده  
وأضحية من قبل ذبح بأوطد  
بأجود في الأولى ومثل بمعد  
ومع ذبحها إيجاب ذبح المؤكد  
لتعليق حق الغير إذا الترشد  
وجزمتي ينفع وللقر أجود  
ولا جلد لها حتما ولا الشعر وارقد  
إذا كان من أضحية لا من الهدى  
إلى أهلها أوصل بغير تقييد  
وفي أي وقت مجزئ ذبح معتد  
كذلك أن ينوى له في المؤكد  
ولم يجز عن كل على نص أحد  
يكن ربهما أزمه بالتزيد  
وقيل من التعيين حتى التفسد  
أجز واشترى مقداره وبه جد  
بلا رهنه وانحر لحوف الردى قد  
ضمنت لتفريط وإلا فلا أشهد  
وكان له هديا وأضحية زد  
وإلا فلا تضمن إذا لم تنكده  
فذلك متى نغشى تواه وجدد

ومن دمه عَمُّ بصفحة لكي  
ولا يأكلن منه ولا رقعة له  
كذا حكم هدى النقل إن لم يعد فإن  
ولا فرق في الأحكام بين معين  
وإن بنو أو ماضل أو غاب أو عطب  
ولا ترجع في عايط ومعيبه  
وموصل هدى لم يعين محله  
ويشعر سوق الهدى من حله وأن  
وإشعار بدن في يمين سناسها  
ولا شيء فيما قد تقدم واجب  
وتجزئ في الإطلاق شاتك عن دم  
وواجبها سبع إذا ما ذبحتها  
ويجزيك ما أجزاك أضحية وما  
ومها تعين يجر إبصاله إلى  
ولو أنه نذر معيب وإن ترد  
ويشعر ترك الأكل من هدى نقله  
ولا يطمعن من واجب المهدي محرم  
يحرم أكل من هدايا نذوره  
وقولان في تحليل باقي دمايه

تدل على تحليسه كل مرمد  
وسيات ذو وفر وفقر ملدد  
يعد قبل ذبح فهو ملك له طدد  
بنقل وعما كان في الذمة اطرد  
فضمنه ما في ذمة بمجدد  
وضائمه من بعد ذبح بأوكدد  
سليما فذاك يجزى عن مقصد  
توقفه في الموقف للتأكد  
وتقليد كل نحو نعل مقدد  
وموجب هدى نذره غير ما ابتدى  
كذا سبع إحدى البدن والبقر احدد  
بوجه ووجه كلمها واجب جد  
يرد بعيب في الضحايا هنا اردد  
ربا مكة من غير تعيين مقصد  
سوى مكة في النذر يلزم فاقصد  
لإخراجه لله جدد لا تردد  
سوى الأكل من هدى لغير المفرد  
وأكلك أيضا من هدايا التصيد  
التي وجبت في المذهب النقل فاعمد

\* \* \*

س ١٦ : متى تجب الأضحية ، وأيما أفضل ذبحها أم الصدقة بثمنها ، وما صفة  
العسل بطعمها ، وما حكم الأكل منها ، وما الذي يضمن منها ، وهل لئالكها

لإهداء منها ، وإذا منع الفقراء اللحم حتى أنتن ، فما الحكم ، وهل يكفى إطعام الفقير عن تملكه ، وما حكم الادخار؟ واذكر الدليل أو التعليل .

ج : تجب الأضحية بالنذر لحديث : من نذر أن يطعم الله فليطعمه . وذبح الأضحية أفضل من الصدقة بثمنها ، وكذا هدى لحديث : ما عمل ابن آدم عملاً أحب إلى الله من هراقة ، وإنه لتأتى يوم القيامة بقرونها وأظلافها وأشعارها ، وإن الدم ليقع من الله عز وجل بمكان قبل أن يقع على الأرض فيطيبوا بها نفساً . رواه ابن ماجه . - وقد ضحى النبي صلى الله عليه وسلم وأهدى الهدايا والخلفاء بعده ، ولو أن الصدقة بالثمن أفضل لم يعدلوا عنه .

وسن أن يهدى وأن يأكل ويتصدق أثلاثاً ، لحديث ابن عباس مرفوعاً في الأضحية ، قال : ويطعم أهل بيته الثلث ، ويطعم فقراء جيرانه الثلث ، ويتصدق على السؤال بالثلث . قال الحافظ ، قال أبو موسى : هذا حديث حسن ، ولقوله تعالى : « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » .

قال الحسن : القانع الذى يسألك ، والمعتر الذى يتعرض لك ولا يسألك .

وقال مجاهد : القانع ، الجالس فى بيته ، والمعتر الذى يسألك ، فجعلها بين ثلاثة ، فدل على أنها بينهم أثلاثاً . ولقول ابن عمر : الضحايا والهدايا ثلث لك ، وثلث لأهل بيتك ، وثلث للمساكين ، وإن أطعمها كلها أو أكثرها فحسن . ولا يجب الأكل منها ، ولا الإهداء منها لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر خمس بدنان . وقال : من شاء فليقطع ، ولم يأكل منها شيئاً ، ولأنها ذبيحة يتقرب بها إلى الله ، فلم يجب الأكل منها كالأضحية ، فيكون الأمر للاستحباب .

ويضمن إن أكلها كلها ضمن أقل ما يقع عليه الاسم كالأوقية بمثلها لحمًا ، وقيل العادة ، وقيل الثلث ، ويصبر تملك الفقير فلا يكفى إطعامه ، لأنه إباحة .

وما ملك مضع أو مهد أو كلة كأكثرها فله هديته لأنها في معنى أكلة ، وإلا يملك أكلة ، ضمنه بمنه لحما كبيعة وإتلافه .

ويضمن الهدى والأضحية ، أجنبي أتلفه بقيمته كسائر المتقومات ، وإن منع الفقراء منه حتى أنين ، ضمن نقصه وإن انتفع به وإلا فإنه يضمن قيمته كإعدامه .  
ونسخ تحريم الادخار للحوم الأضاحي ، لحديث : كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم . رواه مسلم . ولحديث عائشة مرفوعاً : إنما هببتكم للدافة التي دفت ، فكلوا وتزودوا وتصدقوا وادخروا . قال الشيخ : إلا زمن مجاعة لأنه سبب الادخار ، وقال : الأضحية من النفقة بالمعروف ، فتضحى المرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا إذنه عند غيبته ، أو امتناعه كالنفقة عليهم .

\* \* \*

ص ١٧ : ما الذي يحرم على مرید الأضحية ؟ ومتى أول وقت التحريم وآخره ؟  
واذكر الدليل والخلاف .

ج : إذا دخل عشر ذى الحجة ، حرم على من يضحى أو يضحى عنه أخذ شيء من شعره ، أو ظفره ، أو بشرته إلى الذبح ، لحديث أم سلمة مرفوعاً : إذا دخل العشر ، وأراد أحدكم أن يضحى ، فلا يأخذ من شعره ، ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحى . وفي رواية : ولا من بشرته .

وقيل : يكره لقول عائشة رضي الله عنها : كنت أقتل فلاناً هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يقلدها بيده ، ثم يبعث بها ، ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدى . متفق عليه .

والذي يترجح عندي القول الأول والله سبحانه أعلم .

وقد أجيب عن حديث عائشة ، بأنه في إرسال الهدى ، ومن شرح الإقناع ، قال : وأيضاً ، لحديث عائشة عام ، وحديث أم سلمة خاص ، فيحمل العام عليه ،

وأيضاً ، فحديث أم سلمة من قوله ، وحديث عائشة من فعله . وقوله مقدم على فعله لاحتمال الخصوصية . فإن أخذ شيئاً من شعره أو ظفره أو بشرته تاب إلى الله تعالى لوجوب التوبة من كل ذنب .

وقال في شرح الاقتباس ، قلت : وهذا إذا كان لغير ضرورة ، وإلا فلا إثم كالمحروم ، وأولى ولا فدية عليه إجماعاً ، سواء فعله عمداً وسهواً . وإذا كان عند المضحى أكثر من واحدة ، فإذا ذبح الأولى حل له الأخذ من شعره وظفره وبشرته .

## من النظم مما يتعلق بالأضحية

وبادر إلى أضحية مستجيدها وليست بذبح واجب في المؤكد  
وذبحك نفلا فائق بذل قيمة ولم يجز غير الذبح في فرضها قد  
وتجزئ أهل البيت شاة جميعهم . ولا يمنع الإيجاب أكلا بأجود  
فيشرع إهدا الثلث والصدقات بالثلث وجوز أكل ثلث فازهد  
وأوسطها أهد وكل أنت ثلثها كذا الحكم في هدى التطوع قيد  
ويجزئك القدر المسمى وقيل ما تهودى وقيل الثلث غير مقيد  
ويضمن ما يأتي على السكل ثلثها وقيل الذي يجزى تصدقه قد  
وإما تعين في الضحايا معينة يجب ذبحها لحماً وإن تبر جود  
ولا تقض من أضحية الميت دينه وورائته فيها كحكم للملحد  
وفي العشر لا تقطع من الشعر إن ترد تضح ولا ظفر وحرّم بأجود

## العقـيقة

ص ١٨ : ماهى العقيقة ، وماحكها ، ومن المخاطب بها ، ومتى وقتها ، وماهى الحكمة فيها ، واذكر الدليل والتعليل والخلاف .

ج : أصل العقيقة ، صوف الجذع . وشمر كل مولود من الناس ، والبهايم الذى تولد عليه . يقال عقيقة وعقة أيضاً بالكسر ، وبه سميت الشاة التى تذبح عن المولود يوم أسبوعه عقيقة ، لأنه يزال عنه الشعر يومئذ فسميت باسم سببها . وقال زهير يذكر حاراً وحشياً :

أذلك أم أقب البطن جار عليه من عقيقته عفاء

وقال امرؤ القيس :

فيا هند لانكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

هو الذى فى شعر رأسه شقرة ، وقيل إنه مأخوذ من العق ، وهو الشق والقطع ، فسميت الذبيحة عقيقة لأنه يشق حلقومها ، وهى سنة مؤكدة عند الجمهور لأمره صلى الله عليه وسلم وفعله وفعل أصحابه والتابعين المستفيض ، قال مالك : لا اختلاف فيه عندنا ، وهو المعمول به فى الحجاز قديماً وحديثاً ، وهو مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما .

لما ورد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ؟ فقال : لا أحب العقوق ، وكأنه كره الاسم ، فقالوا : يا رسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولد له ، قال : من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن النلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة . رواه أحمد وأبو داود ( ٣ - الأسئلة والأجوبة ج ٣ )

النسائي وعن ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم عقّ عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً . رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة ، وابن الجارود ، وعبد الحق . لكن رجح أبو حاتم إرساله ، وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه .

وقيل : واجبة شرعت فدية يفدى بها المولود ، كما فدى الله إسماعيل الذبيح بالكبش ، وكانت تفعل في الجاهلية ، فأقرها الإسلام وأكدها ، وأخبر الشارع أن الغلام مرتين بها .

فمن سمرة رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ، ويحلق ويسمى . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذى . قال شيخ الإسلام : العقيقة فيها معنى القربان والشكر والصدقة والفداء ، وإطعام الطعام عند السرور . فإذا شرع عند النكاح ، فلأن بشرع عند الغاية المطلوبة ، وهو وجود النسل أولى . وقال أحمد : إن استقرض رجوت أن يخلف الله عليه أحياناً سنة واتبع ما جاء به عن ربه . قال ابن القيم : وهذا لأنها سنة ونسيكته مشروعة بسبب تجدد نعمة على الوالدين ، وفيها سر بديع موروثة عن فداء إسماعيل ، بالكبش الذى ذبح عنه وفداه الله به ، فصار سنة في أولاده بعده أن يفدى أحدهم عن ولادته بذبح يذبح . ولا يستنكر أن يكون هذا حرزاً له من الشيطان بعد ولادته كما كان ذكر اسم الله عند وضعه في الرحم حرزاً له من ضرر الشيطان . اهـ . في تحفه للمودود .

وفي العقيقة مصالح منها إظهار البشر بالنعمة ، ومنها نشر النسب ، ومنها اتباع سبيل السخاء ، وعصيان داعى الشح والبخل ، فإن فات الذبيح في اليوم السابع . ففي أربعة عشر ، فإن فات ، ففي إحدى وعشرين ، لحديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : في العقيقة تذبح لسبع ، ولأربع عشرة ، ولإحدى وعشرين . أخرجه الحسين بن يحيى بن عباس القطان . ويروى عن عائشة نحوه .

حولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك ، فيبقى أى يوم أراد لأنه قد تحقق سببها ، وهى سنة فى حق الأب .

\* \* \*

ص ١٩ : ما مقدار العقيدة للذكر والأنثى ، وما حكم ذبحها قبل السابع أو قبل الولادة ، وهل يحزى فيها شرك فى دم ، وضح ذلك ، وما الذى يسن فعله فى اليوم السابع غير الذبح . وهل يعق غير الأب ، وإذا كبر ولم يعق عنه فما الحكم ، وهل يعق عن اليتيم ؟

ج : السنة أن يذبح عن الغلام شاتين ، وعن الجارية شاة ، لما ورد عن أم كرز الكعبية ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن العقيدة ، فقال : نعم ، عن الغلام شاتان ، وعن الأنثى واحدة ، لا يضركم ذكرانا أو إناثا . رواه أحمد والترمذى وصححه ، وتقدم حديث عمرو بن شعيب ، فى الجواب الذى قبل هذا .

وعن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عن الغلام شاتان مكافأتان ، وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذى وصححه . وفى لفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن نمق عن الجارية شاة ، وعن الغلام شاتين ، رواه أحمد وابن ماجه .

ولأنه إنما شرع للسرور بالمولود ، والسرور بالغلام أكثر ، ولكونها فداء النفس ؛ أشبهت الدية فى كون الأنثى على النصف من الذكر ؛ وهذا قول الأكثر .

وكان ابن عمر يقول : شاة شاة ، لحديث ابن عباس : أن النبى صلى الله عليه وسلم ؛ عق عن الحسن والحسين ؛ كبشاً كبشاً . رواه أبو داود .

وقال مالك : شاة عن الذكر ، والأنثى ؛ كما هو قول ابن عمر ؛ والقول الأول عندى أنه أرجح . والله سبحانه أعلم .

قال ابن القيم في الهدى : فإن قيل عقه عن الحسن والحسين ؛ بكبش كبش ؛ يدل على أن هدبه ، أن على الرأس رأساً . قالوا : ولأنه نسك ؛ فكان على الرأس مثله كالأضحية ، ودم التمتع ، فالجواب : أن أحاديث الشائين عن الذكر ، والشاة عن الأنثى ؛ أولى أن يؤخذ بها لوجوه : أحدها : كثرتها . ثانياً : أنها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحاديث الشائين من قوله ، وقوله عام ، وفعله يحتمل الاختصاص .

الثالث : أنها متضمنة لزيادة ؛ فكان الأخذ بها أولى .

الرابع : أن الفعل يدل على الجواز ؛ والقول يدل على الاستحباب ؛ والأخذ بهما ممكن فلا وجه لتعطيل أحدهما .

الخامس : أن قصة الذبيح عن الحسن والحسين ، كانت عام أحد ، والعام الذي بعده . وأم كرز سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم ، ماروته عام الحديبية . سنة ست بعد الذبيح ، عن الحسن والحسين ، قاله النسائي في كتابه الكبير :

السادس : أن قصة الحسن والحسين ، يحتمل أن يراد بها بيان جنس المذبح . وأنه من الكباش لاقى تخصيصه بالواحد ، كما قالت عائشة : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بقرة ، وكن تسعاً . ومرادها الجنس لا التخصيص بالواحدة .

السابع : أن الله سبحانه فضل الذكر على الأنثى ، كما قال : ( ٣ : ٣٦ ) ، وليس الذكر كالأنثى ) ، ومقتضى التفاصيل ترجيحه عليها في الأحكام . وقد جاءت الشريعة بهذا التفضيل ، في جعل الذكر كالأثنيين في الشهادة ، والميراث والدية ، فكذلك ألحقت العقوبة بهذه الأحكام .

الثامن : أن العقوبة تشبه العتق عن المولود ، فإنه رهين بمقيقته ، فالعقوبة تسك وتعتقه ، وكان الأولى أن يعق عن الذكر بشائين ، وعن الأنثى بشاة . كما أن عتق الأثنيين يقوم مقام عتق الذكر ، كما في جامع الترمذى وغيره .

عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرئ مسلم ، أعتق امرأ مسلماً كان فكاكه من النار ، يجزى كل عضو منه ، عضواً منه ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتتا فكاكه من النار ، يجزى كل عضو منهما ، عضواً منه . وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة كانت فكاكها من النار ، يجزى كل عضو منها ، عضواً منها ، وهذا حديث صحيح انتهى باختصار من ص ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ .

ويجوز ذبحها قبل السابع ، قال في تحفة المولود في أحكام المولود : والظاهر ، أن التقيد بذلك ، أي بالسابع ، ونحوه استحباباً ، وإلا فلو ذبح عنه في الرابع أو الثامن أو العاشر ؛ وما بعده أجزاء ؛ والاعتبار بالذبح لايوم الطبخ والأكل ؛ ولا تجزى بدنة أو بقرة إلا كاملة ؛ فلا يجزى فيها شرك في دم لعدم وروده ؛ وبنوى عقيقة لحديث : إنما الأعمال بالنيات .

ويسن حلق رأس صبي يوم السابع وتسميته ؛ لحديث سمرة بن جندب مرفوعاً : كل غلام رهينته بعقيقته تذبح يوم سابعه ويسمى ويحلق رأسه . رواه الأثرم وأبو داود . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ؛ ووضع الأذى عنه ؛ والعق عنه . رواه الترمذى ؛ وقال : حديث حسن غريب .

قال ابن القيم : كانت التسمية حقيقتها ؛ تعريف الشيء المسمى ؛ لأنه إذا وجد وهو مجهول الإسـم ، لم يكن له مايقع تعريفه به ؛ فجاز تعريفه يوم وجوده ، وجاز تأخير التعريف إلى ثلاثة أيام ، وجاز إلى يوم العقيقة عنه ، ويجوز قبل ذلك وبعده ، والأمر فيه واسع .

واتفقوا على أن التسمية للرجال والنساء فرض . حكاه ابن حزم وغيره . وفي قوله تعالى : ( وإني سميتها مريم ) دليل على جوازه يوم الولادة ، وقال صلى الله عليه وسلم : ولد لي الليلة ولد ، سميته باسم أبي إبراهيم . متفق عليه .

ولها عن أنس : أنه ذهب بأخيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ولدته أمه . فحنكه وسماه عبد الله . والتسمية للأب ، فلا يسمى غيره مع وجوده . قال ابن القيم : وهذا مما لا نزاع فيه بين الناس ، ولأنه يدعى يوم القيامة باسمه ؛ واسم أبيه .

ولا يعق المولود عن نفسه ، إذا كبر لأنها مشروعة في حق الأب ، فلا يفعلها غيره كأجنبي ، فإن عاق غير الأب ، والمولود عن نفسه بعد أن كبر ، لم يكرهه ، لعدم الدليل عليها .

وقيل : يعق عن نفسه استجباباً ، إذا لم يعق عنه أبوه ، لأنها مشروعة عنه ، ولأنه مرتين بها . قال الشيخ : يعق عن اليقيم من ماله كالأضحية أولى لأنه مرتين بها بخلاف الأضحية ، وقال بعضهم : مشروعة ولو بعد موت المولود .

\* \* \*

ص ٢٠ : تكام بوضوح عما يلي : ماذا يسن بعد حلق رأس ذكر ، الأذان والإقامة في أذني المولود ، التحنيك ، صفته ، حكمه إذا اجتمع عقيقة وأضحية ونوى بالأضحية عنهما ، واذكر ماتستحضره من دليل أو تعليل أو تمثيل .

ج : يسن أن تصدق بزنة شعره فضة ، لما ورد عن أبي رافع أن حسن ابن علي رضي الله عنهما ، لما ولد أرادت أمه فاطمة رضي الله عنها أن تعق عنه بكبشين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتعق عنه ، ولكن احلق شعر رأسه ، فتصدق بوزنه من الورق . ثم ولد حسين رضي الله عنه فصنعت مثل ذلك ، رواه أحمد .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، عاق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما كبشاً كبشاً . رواه أصحاب السنن . ولفظ الترمذي : عاق النبي صلى الله عليه وسلم ، عن الحسن بشاة ، وقال : يا فاطمة احلق رأسه ، وتصدق بزنة شعره فضة ، فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم .

وسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ، ذكرأ كان أو أثنى ، حين يولد ، وأن يقام في اليسرى ، لما ورد عن أبي رافع قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسين ، حين ولدته فاطمة بالصلاة . رواه أحمد ، وكذلك أبو داود والترمذى وصححه . وقالوا الحسن ، وللبيهقي عن ابن عباس ، أنه أذن في أذن الحسن بن علي يوم ولد ، وأقام في أذنه اليسرى ، وفيه ضعف .

وقال ابن القيم وغيره : مر التأذين أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلمات الرب وعظمته ، والشهادة التي أول ما يدخل بها في الإسلام ، كما يلقن كلمة التوحيد عند خروجه من الدنيا . وغير مستنكر وصول التأذين إلى قلبه ، وتأثره به ، وهروب الشيطان من الأذان ، وأن تكون الدعوة إلى الله سابقة دعوة الشيطان وغير ذلك من الحكم ؟

وسن أن يحنك المولود بتمرة بأن تمضغ ، وبذلك بها داخل فيه ، ويفتح فيه حتى ينزل إلى جوفه منها شيء ، لما في الصحيحين ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، قال : ولد لي غلام ، فأثيت به النبي صلى الله عليه وسلم ، فسماه إبراهيم ، وحنكه بتمرة ، زاد البخاري ، ودعا بالبركة ودفعه إلى ، وكان أكبر ولد أبي موسى ، وروى أبو أسامة ، عن هشام بن عروة ، عن أسماء : أنها حملت بمبداء الله ابن الزبير ، فولدت بقاء ، ثم أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوضعت في حجره ، فدعا بتمرة فمضغها ، ثم وضعها في فيه . قال النووي وغيره : اتفق العلماء على استحباب تحنك المولود عند ولادته بتمر ، فإن تمذر ، فما في معناه أو قريب منه من الحلوى ، أو أن يكون الحنك من الصالحين ، وإذا اجتمع عقيقة وأضحية ، ونوى بالأضحية عنهما أجزأت عنهما .

قال ابن القيم رحمه الله في كتابه اللودود في أحكام المولود : كما لو صلى ركعتين بنوى بهما تحمية المسجد وسنة المكتوبة ، أو صلى بعد الطواف فرضاً أو سنة مكتوبة ، وقع ما صلاه عنه وعن ركعتي الطواف ، وكذا لو ذبح المتمتع

والتارن شاة يوم النحر؛ أجزأ عن دم المتعة أو القران ، وعن الأضحية ، وفي مناه  
لو اجتمع هدى وأضحية ، فتجزى ذبيحة عنها لحصول المقصود منها بالذبح ،  
وهو معنى قول ابن القيم .

\* \* \*

س ٢١ : تكلم عما يلي : لطح رأس الصبي بزعفران ، صفة العمل بعظمها ولحها  
وأعضائها ، ما يعطى منها ، وهل بينها وبين الأضحية فرق ، وماذا يقول  
عند ذبحها ، واذكر شيئاً من فوائدها ، وماهى للفرعة ، وماهى العتيرة  
وماحكها ، اذكر ما استحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : يستحب أن يبلطح رأسه بالزعفران ، أو غيره من الخلق ، لما ورد  
عن بريدة الأسلمى ، قال : كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ،  
ونحلق رأسه ونلطحه بزعفران . رواه أبو داود . ولما روت عائشة رضى الله  
عنها قالت : كانوا في الجاهلية يحملون قطنة في دم العقيقة ، ويحملونها على رأس  
المولود ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يحملوا مكان الدم خلوفاً .

قال ابن القيم في التحفة : وسن لهم أن يبلطحوا الرأس بالزعفران الطيب  
الرائحة ، الحسن اللون ، بدلا عن الدم الخبيث الرائحة النجس العين . والزعفران  
من أطيب الطيب وألطفه وأحسنه لونا . وكان حلق رأسه إمطة الأذى عنه ،  
وإزالة للشعر الضميف ليخلفه شعر أقوى وأمكن منه وأنفع للرأس مع ما فيه من  
التخفيف عن الصبي ، وفتح مسام الرأس ليخرج البخار منها يسر وسهولة ،  
وفي ذلك تقوية بصره وشمه وسمعه . انتهى .

ويستحب أن يفصلها أعضاء ولا يكسر عظمها ، لما روى عن عائشة رضى  
الله عنها ، أنها قالت : السنة شاتان مكافأتان عن الغلام ، وعن الجارية شاة تطبخ  
جدولا ، ولا يكسر لها عظم ويأكل ويطعم ويتصدق ، وذلك يوم السابع .  
ويستحب أن يعطى القابلة فخذاً ، لما في مراسيل أبي داود . عن جعفر

ابن محمد ، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المقيقة التي عتها فاطمة عن الحسن والحسين : « أن ابثوا إلى القابلة منها برجل » ، وكالأكل والمهدية والصدقة . روى ابن المنذر ، عطاء ، عن أبي كرز وأم كرز ، قالا : قالت امرأة من أهل عبد الرحمن بن أبي بكر : لما ولدت امرأة عبد الرحمن نحرنا جزوراً . فقالت عائشة : لا بل السنة شاتان مكافأتان يتصدق بهما عن الغلام ، وشاة عن الجارية تطبخ ولا يكسر لها عظم فتأكل وتطعم وتتصدق ، يكون ذلك في السابع ، فإن لم يفعل في الرابع عشر ، فإن لم يفعل : ففي إحدى وعشرين .

قال ابن المنذر ، وقال الشافعي : المقيقة سنة واجبة ، ويتقى فيها من العيوب ما يتقى في الضحايا . انتهى .

ويجتنب في المقيقة ما يجتنب في الأضحية ، فلا تجزى فيها العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ونحوها ، ويبيع جلدها ورأسها وسواقطها ، ويتصدق بثمانها ، بخلاف الأضحية ، لأن الأضحية أدخل منها في التعبد ، والذكر أفضل في المقيقة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم عتق عن الحسن والحسين بكبش كبش .

وحكمها حكم الأضحية في الضمان إذا أتلفها ، والولد فيذبح معها ، واللبن والصوف أو الشعر أو الوبر ، فستحب الصدقة به ، والذكاة فلا يجزى إخراجها حية والركوب ، وما يجوز من الحيوان مما تقدم في الهدى والأضحية كاستحقاق استئمانها ، وأن أفضل ألوانها البياض لاشتراكها في تعلق الفقراء بهما .

ويقول عند ذبحها : بسم الله ، اللهم لك وإليك ، هذه عقيقة فلان بن فلان ، لحديث عائشة ، قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم : اذبحوا على اسمه فقولوا : بسم الله لك وإليك ، اللهم ، هذه عقيقة فلان . رواه ابن المنذر وقال : هذا حسن . قال ابن القيم : ومن فوائدها أنه قربان يقرب به عن المولود في أول أوقات خروجه إلى الدنيا ، والمولود ينتفع بذلك غاية الانتفاع كما ينتفع بالدعاء ، وإحضاره

مواضع النسك والإحرام عنه ، وغير ذلك . .

ومن فوائدها أنها تفك رهان المولود فإنه مرتين بعقيقته . قال الإمام أحمد :  
مرتين عن الشفاعة لوالديه ، وقال عطاء بن أبي رباح : مرتين بعقيقته . قال :  
يحرم شفاعته ولده . ومن فوائدها أنها فدية يفدى بها المولود كما فدى الله  
سبحانه إسماعيل الذبيح بالكبش ، انتهى .

الفرعة هي ذبيح أول ولد الناقة ، والعتيرة ذبيحة رجب ، لما روى أبو هريرة  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا فرع ولا عتيرة » متفق  
عليه . وقيل : بكرهان . وهذا القول أرجح ، والله أعلم .

## من النظم مما يتعلق بالحقبة

عن ابن بشاتين اعقن وعن ابنة      بشاة لندب لا وجوب بأوكد  
فإن لم تجد شانين بالشاة فاجتز      عن ابن وقرها جدولا تسدد  
ولا تكسرن عظماً لها ثم حكها      كأضحية في كل حكم معدد  
وفي سابع فاذبح ورابع عشرة      متى فات ثم إحدى وعشرين فاقصد  
وحسبك من تمر أو ان ولادة      وفي أذنيه بالأذنين غرد  
وفي سابع يسمى ويخلق رأسه      ومن ورق مقداره زنة جد  
ويكره ختن الطفل في سابع على الأصح

وفي إحدى وعشرين جود  
فإن فات آخره لوقت اشتداده      وأسماءه حسن فمبد وحمد  
وعن نفسك اعقق حين تكبر واقضها

فقد فل المختار ذا فيه فاقتد  
ويبع جلود والسواظ جاز      وقيمتها أعط الفقير بأجود  
وليس بمسنون عتيرة مزجب      ولا فرعة للبدن أول مولد

\* \* \*

س ٢٢ : تكلم بوضوح عما يلي ، أحب الأسماء إلى الله ، التسمية بأكثر من واحد ، ما يكره من الأسماء ، المحرم من الأسماء ، ما لا يكره التسمية به ، تغيير الاسم القبيح ، الكنى والألقاب .

ج : تقدم أن التسمية للأب ، ويسن أن يحسن اسمه لقوله صلى الله عليه وسلم : إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم . رواه أبو داود . وأحب الأسماء إلى الله : عبد الله ، وعبد الرحمن . لما ورد عن

ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أحب أسمائكم إلى الله ، عبد الله ، وعبد الرحمن . رواه مسلم في صحيحه . وعن جابر ، قال : ولد لرجل منا غلام ، فسماه القاسم فقلنا : لا نكنيك أبا القاسم ، ولا كرامة . فأخبر النبي عليه الصلاة والسلام ، فقال : سم ابنك عبد الرحمن . متفق عليه .

وكل ما أضيف إليه اسم من أسماء الله فحسن ، كعبد الرحمن ، وعبد الرحيم ، وعبد السلام ، وعبد القادر ، وعبد العظيم ، وعبد الحميد ، وعبد المحسن ، وعبد الرزاق ، وعبد الخالق ، وعبد السميع ، وعبد المهيمن ، وعبد الحميد .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بني عبد الله ، إن الله قد أحسن اسمك . وكذا أسماء الأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام ، كإبراهيم ، ونوح ، ومحمد ، وموسى ، وعيسى ، وسليمان وشبهها لحديث وهب الجشمي مرفوعاً : تسماوا بأسماء الأنبياء ، الحديث رواه أحمد ، وحديث : تسماوا باسمي ، ولا تكونوا بكينيتي ، وتجوز التسمية بأكثر من واحد ، كما يوضع له اسم وكنية ولقب .

قال ابن القيم : وأما أسماء الرب تعالى ، وأسماء كتابه ، وأسماء رسوله ، فلما كانت نعوتاً دالة على المدح والثناء ، لم تكن من هذا الباب ، بل من باب تكثير الأسماء لجلالة المسمى وعظمته وفضله . قال تعالى : ( والله الأسماء الحسنى ) . وفي الصحيحين من حديث جبير بن مطعم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لي خمسة أسماء أنا محمد ، وأنا أحمد وأنا للماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحائر الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا الباقب الذي ليس بعدي نبي ، انتهى ، والاقتصار على اسم واحد أولى ، لفعله صلى الله عليه وسلم في أولاده . ويكره من الأسماء حرب ، ومرة ، وحزب ، ونافع ، ويسار ، وأفلاح ، ونجيب ، وبركة ، ويملى ، ومقبل ، ودافع ، ورياح ، والعاصي ، وشهاب ، والمضطجع ، ونبي ونحوها . وكذا ما فيه تزكية كالنقي ، والركي ، والأشرف ، والأفضل مودة . قال القاضي : وكل ما فيه تفخيم وتعظيم . روى مسلم في صحيحه ، عن

سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسمين غلامك . يساراً ، ولا رباحاً ، ولا نجاحاً ولا أفلاح ، فإنك تقول : أتم هو ، فلا يكون ، وفي التحفة : وفي معنى هذا مبارك ، ومفلاح ، وخير ، وسرور ، ونعمة وما أشبه ذلك ، فإن المعنى الذى ذكره له النبي صلى الله عليه وسلم التسمية بتلك الأربعة . موجود فيها ، فإنه يقال : أعندك سرور ، أعندك نعمة ، فيقول : لا ، فقشمتز القلوب من ذلك ، وتطير به ، وتدخل في باب المنطق المكروه .

وفي الحديث : أنه كره أن يقال خرج من عند برة مع أن فيه معنى آخر يقتضى النهى ، وهو تزكية النفس بأنه مبارك ، ومفلاح .

وقد لا يكون كذلك ، كما رواه أبو داود في سننه . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تسمى برة . وقال : لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم . وفي سنن ابن ماجه ، عن أبي هريرة ، أن زينب كان اسمها برة . فقيل تزكى نفسها فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب . ومنها التسمية بأسماء الشياطين كخنزب ، والولهان ، والأعور ، والأجدع .

قال الشعبي عن مسروق : أتيت عمر بن الخطاب ، فقال من أنت ؟ قلت : مسروق بن الأجدع ، فقال عمر رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الأجدع شيطان ، وفي سنن ابن ماجه ، وزيادات عبد الله في مسند أبيه ، من حديث أبي بن كعب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان ، فاتقوا وسواس الماء . وشكا إليه عثمان بن أبي العاصى ، من وسواسه في الصلاة فقال : ذلك شيطان يقال له خنزب . وذكر أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن هشام ، عن أبيه : أن رجلاً كان اسمه الحباب ، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ، وقال الحباب شيطان .

ومنها أسماء الفراعنة؛ والجبابرة كفرعون وقارون وهامان والوليد، قال عبد الرزاق في الجامع: أخبرنا معمر عن الزهري، قال: أراد رجل أن يسمى ابنه الوليد، فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: أنه سيكون رجل يقال له الوليد، يعمل في أمتي بعمل فرعون في قومه. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشتد عليه الاسم القبيح، ويكرهه من الأشخاص والأماكن والقبائل والجبال، حتى إنه مر في مسير له بين جبلين، فقال: ما اسمهما؟ فقيل: فاضح ومخز، فعدل عنهما، ولم يمر بينهما! وكان عليه السلام شديد الاعتناء بذلك.

ومن تأمل السنة، وجد معاني الأسماء مرتبطة بها حتى كأن معانيها مأخوذة منها، وكان الأسماء مشتقة من معانيها، فتأمل قوله عليه الصلاة والسلام: أسلم سلمها الله، وغفار غفر الله لها، وعصية عصت الله. وقوله لما جاء سهيل بن عمرو يوم الصلح: سهل أمركم، وقوله لبريدة لما سأله عن اسمه، قال بريد. قال: يا أبا بكر، برد أمرنا، ثم قال: ممن أنت؟ قال من أسلم، فقال: لأبي بكر سلمنا: ثم قال ممن قال: من سهم، قال خرج سهمك، ذكره أبو عمر في استذكاره. حتى أنه كان يعتبر ذلك في التأويل: فقال: رأيت كأننا في دار عقبة بن رافع؛ فأتينا برطب من رطب بن طاب، فأولت العاقبة لنا في الدنيا والرفعة لنا؛ وأن ديننا قد طاب

وإذا أردت أن تعرف تأثير الأسماء في مسمياتها، فتأمل حديث بن المسيب عن أبيه، عن جده، قال: أتيت إلي النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ما اسمك؟ قلت: حزن، فقال: أنت سهل، فقال: لا أغير اسماً سماه أبي. قال ابن المسيب: فما زالت تلك الحزونة فينا بمد. رواه البخاري في صحيحه. والحزونة النافذة، ومنه أرض حزونة وأرض سهلة.

وتأمل ما رواه مالك في الموطأ؛ عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال لرجل: ما اسمك؟ قال حجرة. قال: ابن من؟ قال ابن

شهاب . قال بمن ؟ قال : من الحرقة . قال : أين مسكنك ! قال : بحرة النار .  
قال : بأيها ؟ قال : بذات لظى ، قال عمر : أدرك أهلك فقد هلكوا واحترقوا .  
فكان كما قال عمر . انتهى .

ويحرم التسمية بملك الأملاك ، وسلطان السلاطين ، وشاهنشاه ، فقد ثبت  
في الصحيحين ؛ من حديث أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال  
إن أضع اسم عند الله رجل يسمى ملك الأملاك ، وفي رواية أخنى بدل أضع .  
وفي رواية لمسلم : أغيظ رجل عند الله يوم القيامة ، وأخبثه رجل ، كان يسمى  
ملك الأملاك . لا ملك إلا الله . ومعنى أضع وأخنى أوضع . وقال ابن القيم  
رحمه الله : وفي معنى ذلك كراهية التسمية بقاضى القضاء ، وحاكم الحكام ،  
فإن حاكم الحكام فى الحقيقة هو الله وقد كان جماعة من أهل الدين يتورعون  
عن إطلاق لفظ قاضى القضاء ، وحاكم الحكام ، قياساً على ما يفضيه الله ورسوله  
من التسمية بملك الأملاك . وهذا محض القياس .

قال : وكذلك تحرم التسمية بسيد الناس ، وسيد الكل ، كما يحرم بسيد  
ولد آدم . فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحده ، فهو  
سيد ولد آدم . فلا يحل لأحد أن يطلق على غيره ذلك ، انتهى .

ويحرم التسمية بما لا يليق إلا بالله كقدوس ، والبر ، وخالق ، ورحمان ،  
لأن معنى ذلك لا يليق بغير الله تعالى .

وقال ابن القيم : وما يمنع تسمية الإنسان به ، أسماء الرب تبارك وتعالى ،  
فلا يجوز التسمية بالأحد ، والصد ، ولا بالخالق ، ولا بالرازق ، وكذلك سائر  
الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى . ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر ، والظاهر ،  
كما لا يجوز تسميتهم بالجبار ، والمتكبر ، والأول ، والآخر ، والباطن ، وعلام  
الغيب . انتهى . عن أبي شريح ، إنه كان يكنى أبا الحكم ، فقال له النبي صلى  
الله عليه وسلم : إن الله هو الحكم وإليه الحكم ، فقال : إن قومي إذا اختلفوا

في شيء أتوني فحكمت فرضي كلا الفريقين » فقال : ما أحسن هذا ، فالك من الولد ؟ قلت : شريح ومسلم وعبد الله ، قال فمن أكبرهم ؟ قلت شريح .  
 قل : فانت أبو شريح . رواه أبو داود وغيره .

قال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله كمبد العزى ،  
 وعبد عمرو ، وعبد علي ، وعبد الكعبة ، ومثله عبد النبي ، وعبد الحسين ،  
 وعبد المسيح قال ابن القيم : وقوله صلى الله عليه وسلم أنا ابن عبد المطلب ،  
 فليس من باب إنشاء التسمية بل من باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى ،  
 والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم ، فباب الإخبار أوسع من  
 باب الإنشاء . قال رحمه الله : وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره كالسميع  
 والبصير ، والرؤوف ، والرحيم ، فيجوز أن يخبر بمعانيها عن مخلوق ، ولا يجوز  
 أن يتسمى بها على الإطلاق ، بحيث ، يطلق عليه ، كما يطلق على الرب تعالى .

قال ومما يمنع منه التسمية بأسماء القرآن وسوره ، مثل : طه ، ويس ،  
 وحم . وقد نص مالك على كراهة التسمية بياسين ، ذكر السهلي . وأما  
 ما ذكره العوام : أن يس وطه من أسماء النبي عليه الصلاة والسلام ، فغير  
 صحيح ، ولا حسن ، ولا مرسل ، ولا أثر عن صحابي . وإنما هذه الحروف  
 مثل : ألم وحم وآل ونحوها ، انتهى .

ويحرم أن يقال لمنافق أو كافر : ياسيدي . ويستحب تغيير الاسم  
 التبيح . لما ورد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، غير اسم عاصية  
 وقال : أنت جميلة .

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة : أن زيب كان اسمها برة ، فقيل  
 تزكي نفسها ، فمماها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب . وفي سنن أبي  
 داود ، من حديث ابن المسيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ، قال : لا ، سهل

بوطاً ويمتهن . قال سعيد : فظننت أنه سيصيبنا بعده حزونه .

وروى أبو داود في سننه ، عن أسامة بن أخدرى : أن رجلاً كان يقال له أصرم . كان في نفر الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ما اسمك ؟ قال : أصرم . قال : بل أنت زرعة . قال أبو داود : وغير رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسم الماص ، وعزيز ، وعقلة ، وشيطان ، والحكم ، وغراب ، وشهاب ، وحباب ، فسماه هاشمًا ، وسمى حرباً مسلماً ، وسمى المضطجع المنبث ، وأرضاً يقال لها عفرة : خضرة ، وشعب الضلالة ، سمى شعب الهدى ، وبنو الزنية سمى بنو الرشدة ، وسمى بنو مغوية : بنى رشدة . قال أبو داود : تركت أسانيداً للاختصار ، وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم المدينة ، وكان يثرب فسماها طيبة ، كافي الصحيحين عن أبي حميد . قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى أشرفنا على المدينة ، قال : هذه طيبة . ولا بأس ، بالكفى كأبي فلان وأبي فلانة ، وأم فلان وأم فلانة . وتباح تسمية الصغير ، في الصحيحين من حديث أنس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً ، وكان لي أخ يقال له : أبو عمير ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا جاء يقول له يا أبا عمير ما فعل النغير ، وكان أنس يكنى قبل أن يولد له ، بأبي حمزة ، وأبو هريرة كان يكنى بذلك ولم يكن له ولد إذ ذاك . وأذن النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة أن تسمى بأم عبد الله ، وهو عبد الله ابن الزبير ، وهو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر ، هذا هو الصحيح لا الحديث الذي روى أنها سقطت من النبي صلى الله عليه وسلم سقطاً فسماه عبد الله وكنها به ، فإنه حديث لا يصح ، قاله في التحفة . وقال : ويجوز تسمية الرجل الذي له أولاد بنير أولاده . ولم يكن لأبي بكر ابن اسمه بكر ، ولا لعمر ابن اسمه حفص ، ولا لأبي ذر ابن اسمه ذر ، ولا لخالد ابن الوليد ابن اسمه ( ٤ - الأسئلة والأجوبة ج ٣ )

سليمان . وكان يكنى أبا سليمان . والكنية نوع تكثير وتفخيم للمكنى وإكرام له ، كما قال الشاعر :

أ كنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءة اللقب  
وفي الإقناع وشرحه : ولا ينكر التكنى بأبي القاسم بعد موت النبي صلى  
الله عليه وسلم . وصوبه في تصحيح الفروع . قال : وقد وقع فعل ذلك من الأعيان ،  
ورضاهم به يدل على الإباحة . وقال في الهدى : والصواب أن التكنى بكيبته  
ممنوع ، والمنع في حياته أشد ، والجمع بينهما ممنوع منه . اهـ . فظاهره التحريم ،  
ويؤيده حديث : « لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي » اهـ ، ومن لقب بما يصدقه  
فعله جاز .

ويحرم من الألقاب ما لم يقع على مخرج صحيح لأنه كذب ، ولا بأس بترخيم  
الإسم المنادى كقوله صلى الله عليه وسلم لزوجته الصديقة بنت الصديق :  
« يا عائش » بحذف التاء ، وكقوله صلى الله عليه وسلم لبنته فاطمة الزهراء :  
يا فاطم . ولا بأس بتصغير الإسم مع عدم أذى بذلك ، كتصغير أنس إلى أنيس ،  
إذ قد يراد بالتصغير التعظيم والتعجيب . ولا يقل سيد لرفيقه يا عبدى ، ولا لأمته  
يا أمتى . وفي الحديث الصحيح : ولا يقل أحدكم عبدى وأمتى . والله أعلم  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(٤)

## كتاب الجهاد

س ٢٣ : تسكلم عن فضل الجهاد وحكمه وتمريفه ، ولماذا ختم به العبادات ؟  
واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : الجهاد مشتق من الجهد وهو المشقة ، يقال : أجهد دابته إذ حمل عليها  
في السير فوق طاقتها . وقيل وهو المبالغة واستفراغ ما في الوسع . يقال جهد  
في كذا أي جد فيه وبالنح . ويقال : اجهد جهدك في الأمر أي ابلغ غايةك .  
قال تعالى : ( جاهدوا في الله حق جهاده ) ( وأقسموا بالله جهد أيمانهم ) أي  
بالقوا في اليمين ، واجتهدوا فيها . وفي الشرع بذل الجهد في قتال الكفار .

وختم به العبادات لأنه أفضل تطوع البدن ، وعده بعضهم ركناً سادساً  
لدين الإسلام ، فلذا أورده بعد الأركان الخمسة ، وهو ذروة سنام الإسلام ،  
وموجب الهداية وحقيقة الإخلاص والزهد في الدنيا ، ومنازل أهله أعلى المنارل  
في الجنة ، كما لهم الرفعة في الدنيا فهم الأعلون في الآخرة .

قال تعالى : ( إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم  
جنة ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَاً عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوَارِثِ  
وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ  
بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ) . وقال . ( يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارةٍ  
ننجيكم من عذاب السيم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله  
بأموالكم وأنفسيكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم )  
آية . وقال : ( إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون  
رحمة الله والله غفورٌ رحيم ) وقال تعالى : ( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله

أموالنا بل أحياء عند ربهم يرزقون؛ فرحين بما آتاهم الله من فضله) الآيات :  
وقال عزمه قائل: (الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم  
أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون . يبشروهم برحمة منه ) الآية . وروى  
البيخارى ومسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه ، سئل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أي الأعمال أفضل؟ قال : إيمان بالله ورسوله . قيل ثم ماذا؟ قال : الجهاد  
في سبيل الله ، قيل : ثم ماذا؟ قال : حج مبرور . فجعل الجهاد أفضل من الحج ،  
ولهما عن أبي ذر رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله أى الأعمال أفضل ؟  
قال : الإيمان بالله ورسوله . قيل . ثم ماذا؟ قال الجهاد في سبيله ، وعن أنس رضى  
الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لعدوة أو روحة في سبيل الله  
خير من الدنيا وما فيها ، رواه البيخارى ومسلم ، ولهما أيضاً عن أبي سعيد  
الخدري ، رضى الله عنه قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
يا رسول الله ، أى الناس أفضل؟ قال : مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ،  
وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وجهاد في سبيلي وتصديق  
برسلي فهو على ضامن أن أدخله الجنة ، أو أرجعه إلى مسكنه الذى خرج منه  
ثالثاً ما نال من أجر أو غنيمة ، والذى نفسى بيده ما من كلم يكلم في سبيل  
الله إلا جاء يوم القيامة كهيئة يوم يكلم ، لونه لون دم ، وريحه ريح مسك ،  
والذى نفس محمد بيده ، لولا أن أشق على المسلمين ما قعدت خلف سرية تغزو  
في سبيل الله أبداً ولكن لا أجد سعة فأحمانهم ، ولا يجدون سعة ويشق عليهم  
أن يعخلوا عني ، والذى نفس محمد بيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ،  
ثم أغزو فأقتل ، رواه مسلم . وعن معاذ رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : من قاتل فوق ناقه وجبت له الجنة ، ومن جرح جرحاً في سبيل الله  
تعالى أو نكس نكبة فإنها تجيء يوم القيامة كأغزر ما كانت ، لونها الزعفران

حوريجها المسك ، رواه أبو داود والترمذى ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال :  
مر رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عينة من ماء عذبة ،  
فأعجبته فقال : لو اعترزت الناس وأقتت في هذا الشعب ، ولن أفعل حتى أستأذن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله  
أفضل من مقامه في بيته سبعين عاماً ، ألا تحبون أن يفر الله لكم ويدخلكم  
الجنة ، اغزوا في سبيل الله ، من قاتل في سبيل الله ، فواق ناقة وجبت له الجنة  
رواه الترمذى . وعن معاذ رضى الله عنه قال : قيل يا رسول الله ، ما يعدل  
الجهاد في سبيل الله ؟ قال . لا تستطيغونه . فأعاده عليه مرتين أو ثلاثاً كل  
ذلك ، وهو يقول لا تستطيغونه ، ثم قال . مثل المجاهد في سبيل الله ، كمثل  
القائم القانت بآيات الله ، لا يفتر من صلاة ، ولا صيام ، حتى يرجع المجاهد في  
سبيل الله ، وعنه صلى الله عليه وسلم قال : أن في الجنة مائة درجة ، أعدها الله للمجاهدين  
في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض ، رواه البخارى . وعن  
أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام :  
إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف . وعن عبد الرحمن بن جبير رضى الله  
عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : ما أغبرت قدما عبد في سبيل الله  
فتمسه النار .

وحكمه فرض ، لقوله تعالى : ( كتب عليكم القتال وهو كره لكم ) وقوله تعالى :  
( وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ) وقوله تعالى : ( انفروا خفافاً  
وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ) . وقال تعالى : ( إلا تنفروا  
يعدبكم الله عذاباً أليماً ) .

وهو فرض على الكفاية إذا قام به من يكفي سقط عن الباقي لقوله تعالى :  
( لا يستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله  
بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدون درجة ،

وكلا وعد الله الحسنى) . ولو كان فرضاً على الجميع ما وعد تاركه الحسنى . وقال تعالى : ( وما كان للمؤمنون لينفروا كافة ) : ولأن النبي عليه الصلاة والسلام كان يبعث سرايا ، و يقيم هو وأصحابه ، ولأنه لو فرض على الأعيان لاشتغل الناس به عن العارة ، وطلب المعاش والعلم فيؤدى إلى خراب الأرض ، وهلاك الخلق ، وتأتى المواضع التى يكون فيها الجهاد فرض إن شاء الله .

\* \* \*

س ٢٤ : مامعى الكفاية فى الجهاد ، ما حكمه فى حق غيرهم ؟ وهل هنا عبارة .  
توضح فرض الكفاية ؟ واذكر لذلك بعض الأمثلة .

ج : معنى الكفاية فى الجهاد ، أن ينهض قوم يكونون فى قتالهم ، إما أن يكون جنداً لهم دواوين من أجل ذلك ، أو يكونوا أعدوا أنفسهم له تبرعاً ، بحيث إذا قسدم العدو حصلت المنفعة بهم ، ويكون فى التفور من يدفع عنها . وبعث فى كل سنة جيشاً يغيرون على العدو فى بلادهم .

ويسن الجهاد فى حق غير الكافرين بتأكد ، لحديث أنى داود عن أنس مرفوعاً : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن الله لا إله إلا الله ، لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه عن الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثنى الله ، حتى يقاتل آخر أمتى الدجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار . رواه أبو داود .

وفرض الكفاية هو ما قصد حصوله من غير شخص معين ، فإن لم يوجد إلا واحداً تعين عليه كرد السلام ، والصلاة على الجنائز من المسلمين .

ومن ذلك الصنائع المباحة المحتاج إليها لمصالح الناس غالباً الدينية والدنيوية . البدنية والمالية ، كالزرع والفرس ونحوها ، لأن أمر المعاد والمعاش ، لا ينتظم إلا بذلك ، فإذا أقام بذلك أهله بنية التقرب ، كان طاعة ، وإلا فلا .

ومن ذلك إقامة الدعوة إلى دين الإسلام ودفع الشبه بالمحجة ، والسيف لمن عاند لقوله تعالى : ( وجادلهم بالتى هى أحسن ) .

ومن ذلك سد البثوق وحفر الأنهار والآبار وتنظيفها ، وعمل القناطر والجسور والأسوار وإصلاحها ، وإصلاح الطرق والمساجد لعموم حاجة الناس إلى ذلك .

ومن ذلك الفتوى ، وتعليم الكتاب والسنة ، وسائر علوم الشريعة ، كالفقه وأصوله ، والتفسير والفرائض وما يتعلق به من حساب ونحو ، ولفظة وتصريف وقرآيات ، وعكس العلوم الشرعية علوم محرمة أو مكروهة .



ص ٢٥ : تكلم بوضوح عن شروط وجوب الجهاد ، واذكر ما استحضره من دليل أو تعليق ، واذكر ما استحضره ممن لا يجب عليه .

ج : يشترط خمسة : أحدها التكليف ، فلا يجب على صبي ولا على مجنون ، لما روى على كرم الله وجهه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق وروى عروة بن الزبير قال : رد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر نفرأ من أصحابه استصغروهم . منهم عبد الله بن عمر ، وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة ، وأسامة بن زيد ، والبراء بن عازب ، وزيد بن ثابت ، وزيد بن أرقم ، وعرابة ابن أوس ، ورجل من بني حارثة ، فجعلهم حرساً للذراري والنساء .

الثاني : السلامة من الضرر ، لقوله تعالى : ( غير أولى الضرر ) وهو المعنى والعرج ، والمرض والضعف ، لقوله تعالى : ( ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ) ، وقوله تعالى : ( ليس على الضعفاء ، ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ) .

ولأن هذه الأعداء تمتنع من الجهاد ، ومن في بصره سوء أو شيء يمنعه من رؤية عدوه ، وما يتيقن من السلاح لم يلزمه الجهاد ، لأنه في معنى المعنى في عدم إمكان القتال ، وإن لم يمنعه من ذلك لم يسقط عنه فرضه .

ويجب على الأعشى الذى يبصر فى النهار دون الليل ، وعلى الأعمى لأنهما  
يتكلمان من القتال . ولا يجب على أقطع اليد أو الرجل ، لأنه إذا سقط عن  
الأعرج ، فالأقطع أولى ، ولأنه يحتاج إلى الرجلين فى المشى ، واليدين ليتقى بأحدهما  
ويضرب بالأخرى .

وكذا لا يلزم الأشل ، ولا من قطع منه ما يذهب بذهابه نفع اليد أو الرجل ،  
لأنه ليس بصحيح

الثالث : الحرية : فلا يجب على العبد لقوله تعالى : ( ولا على الذين لا يجدون  
ما ينفقون حرج ) . والعبد لا يجد ما ينفق ، ولأنه عبادة تتعلق بقطع مسافة ، فكم  
يجب على العبد ؟ ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يبايع الحر على الإسلام  
والجهاد ، ويبايع العبد على الإسلام لا الجهاد .

الرابع : الذكورية ، فلا يجب على المرأة ، لما روى عن عائشة أنها قالت :  
قلت يا رسول الله : على النساء جهاد ؟ قال : نعم عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج  
والعمرة . رواه أحد وابن ماجه . واللفظ له إسناده صحيح وأصله فى الصحيح ،  
ولأن الجهاد هو القتال ، والمرأة ليست من أهله ، لضعفها وخورها ، ولهذا لما  
رأى بعض الشعراء امرأة مقتولة ، قال الشاعر :

إن من أكبر الكبار عندى قتل بيضاء حرة عطبول

كتب القتل والقتال علينا وعلى الفانيات جر الذبول

ولا يجب الجهاد على الخنثى المشكل ، لأنه يجوز أن يكون امرأة ، فلا يجب  
بالشك .

الخامس : الاستطاعة ، لأن غير المستطيع عاجز ، والمعجز ينفى الوجوب ،  
والمستطيع هو الصحيح الواجد بملك ، أو بذل إمام ما يكفيه ، ويكفى أهله فى  
غيبته ، لقوله تعالى : ( ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج ) الآية . وفى  
الكافي : الاستطاعة وجدان الزاد والسلاح وآلة القتال انتهى .

وأن يجد مع بعد محل جهاد مسافة قصر فأكثر من بلده ما يجعله لقوله تعالى: ( ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه ) ولا تعتبر الرحلة مع قرب المسافة . ويمتاز أن يكون ذلك فاضلا عن قضاء دينه ، وأجرة مسكنه وحوادثه كاللحج .

قال الشيخ : الأمر بالجهاد منه ما يكون بالقلب ، والدعوة والحجة ، والبيان والرأى والتدبير والبدن ، فيجب بفاية ما يمكنه .



س ٢٦ : ما أقل ما يفعل من الجهاد في العام الواحد؟ وما هي المواضع التي يتعين فيها الجهاد؟ وتكلم عما إذا دعت الحاجة لتأخير القتال .

ج : أقل ما يفعل الجهاد مرة في كل عام مع القدرة عليه ، لأن الجزية تجب على أهل الذمة في كل عام مرة ، وهي بدل النصر ، فكذلك مبدلها وهو الجهاد . إلا لعذر ، بأن دعت الحاجة إلى تأخيره ؛ ولضعف المسلمين من عدد أو عدة ، أو مانع في الطريق من قلة علف ، أو قلة ماء في الطريق ، أو انتظار مدد يستعين به الإمام ونحو هذا ، فيجوز تركه بهدنة ، وبغيرها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح قريشاً عشر سنين ، وأخر قتالهم حتى تقصوا المهدي ، وأخر قتال قبائل العرب بغير هدنة . فإن دعت الحاجة إليه أكثر من مرة في عام فعل لأنه فرض كفاية ، فوجب منه ما تدعو الحاجة إليه .

ويتعين الجهاد إذا حضر صف القتال لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا ) وقوله تعالى : ( إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ) .

وإذا حصر هو أو حصر بلده عدو تعين عليه إن لم يكن عذر للآيتين .  
ويتعين عليه إذا احتيج إليه في القتال ؛ أو استغفره الإمام أو نائبه ؛ ولم

يكن له عذر ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : وإذا استغفرتم فانفروا . متفق عليه .

• • •

ص ٢٧ : تكلم بوضوح عن قتال من تقبل منهم الجزية ، ومن لا تقبل منهم  
واذكر ما استحضره من الأدلة الدالة على أنه يجب قتال الكفار  
ابتداء ودفاعاً ، والأحاديث المؤيدة لها ، وبما استدل من قال : إنهم  
لا يقاتلون إلا دفاعاً فقط ، واذكر ما استحضره من أقوال العلماء حول  
هذه المسألة .

ج : يقاتل من تقبل منهم الجزية ، وهم أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا  
أو يبذلوا الجزية بشرطه . لقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم  
الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين  
أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) . ويقال من لا تقبل  
منهم الجزية حتى يسلموا .

وإليك الأدلة الدالة على أن الكفار يجب قتالهم ، ابتداء ودفاعاً ، والأحاديث  
المؤيدة لها . قال الله تعالى : ( وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ) . قال البغوي رحمه  
الله : وقاتلهم يعني المشركين ، حتى لا تكون فتنة أى شرك ، يعنى قاتلهم حتى  
يسلموا ، فلا يقبل من الوثني إلا الإسلام ، فإن أى قتل ، ويكون الدين أى الطاعة  
والعبادة لله وحده ، فلا يعبد شيء دونه اه . وقال تعالى : ( وقاتلهم حتى لا تكون  
فتنة ، ويكون الدين كله لله ) .

قال الضحاك عن ابن عباس : وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ، يعنى لا يكون  
شرك ، وكذا قال أبو العالية ومجاهد والحسن وقتادة وغيرهم . وقال تعالى :  
( فإذا انسلك الأشرم قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، وخذوهم  
واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ) .

قال ابن كثير رحمه الله : لا تكفوا بمجرد وجدانكم لهم ، بل اقصدوهم  
بالحصار في معانهم وحصونهم ، والرصد فى طرقهم ومسالكهم ، حتى تضيقوا

عليهم الواسع ، وتضطروهم إلى القتل أو الإسلام ، ولهذا اعتمد الصديق رضى الله عنه ، في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها . وقال تعالى : ( فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون ) . وقال : ( يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم ) الآية .

قال ابن كثير : أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بجهاد الكفار والمنافقين ، والناظفة عليهم ، إلى أن قال : وقد تقدم عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب أنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربعة أسياف ، سيف للمشركين ( فإذا انسأخ الأئمة الحرم ، فاقتلوا المشركين ) . وسيف لكفار أهل الكتاب ، ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) . وسيف للمنافقين ، ( جاهد الكفار والمنافقين ) . وسيف للبغاة ، ( فقاتلوا التي تبغى حتى تنفيء إلى أمر الله ) . ١٠١ . وقال تعالى : ( الر ، كتاب أنزلناه إليك لنخرج الناس من الظلمات إلى النور ) .

قال في فتح القدير على الآية : لتخرجهم من ظلمات الكفر والجهل والضلالة إلى نور الإيمان والعلم والهداية . جعل الكفر بمنزلة الظلمات ، والإيمان بمنزلة النور على طريق الاستعارة ، واللام في لتخرج للعرض والغاية ، وقال تعالى : ( كتب عليكم القتال وهو كره لكم ) . وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجندوا فيكم غلظة ) .

قال ابن كثير على هذه الآية : أمر الله تعالى المؤمنين أن يقاتلوا الكفار أولاً فأولاً ، الأقرب ، فالأقرب إلى حوزة الإسلام ، ولهذا بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتال المشركين في جزيرة العرب ، فلما فرغ منهم وفتح الله عليه مكة والمدينة والطائف واليمن واليمامة ، وهجر وخيبر وحضرموت ، وغير

ذلك من أقاليم جزيرة العرب ، ودخل الناس من سائر أحياء العرب في دين الله أفواجا ، شرع في قتال أهل الكتاب ، فتجهز لغزو الروم الذين هم أقرب الناس إلى جزيرة العرب ، وأولى الناس بالدعوة إلى الإسلام لأنهم أهل كتاب فبلغ تبوك ثم رجع لأجل جهد الناس ، وجذب البلاد وضيق الحال ، وذلك سنة ٩ من هجرته عليه السلام .

ثم اشتغل في السنة العاشرة بحجة الوداع ، ثم عاجلته المنية صلوات الله وسلامه عليه ، بعد حجته بأحد وثمانين يوماً ، فاختره الله لما عنده .

وقام بالأمر بعده ، وزيره وصديقه وخليفته ، أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، إلى أن قال : ثم شرع في تجهيز الجيوش الإسلامية إلى الروم عبدة الصليبان ، وإلى الفرس عبدة النيران ، ففتح الله ببركة سفارته البلاد . وأرغم أنف كسرى وقصر ومن أطاعهما من العباد ، وأنفق كنوزهما في سبيل الله ، كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان تمام الأمر على يدي وصيه من بعده ، وولي عهده الفاروق الأواب شهيد المحراب عمر بن الخطاب . فأرغم الله به أنوف الكفرة الملحددين ، وقمع الطغاة والمنافقين ، واستولى على الممالك شرقاً وغرباً .

ثم لما مات شهيداً ، وقد عاش حميداً أجمع الصحابة من المهاجرين والأنصار ، على خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان شهيد الدار ، فكسا الإسلام حلة رياسة سابقة ، وأمدت في سائر الأقاليم على رقاب العباد حجة الله البالغة ، فظهر الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، وعلت كلمة الله وظهر دينه ، وبلغت الملة الحنيفية ، من أعداء الله غاية مآربها . وكما علوا أمة انتقلوا إلى من بعدهم ، ثم الذين يلونهم من العتاة الفجار امتثالاً ، لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ) ، وقوله تعالى : ( وليجدوا فيكم غلظة ) . إلى أن قال :

وفي الحديث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنا الضحوك القتال  
يعنى أنه ضحوك في وجه وليه ، قتال لهامة عدوه ، انتهى . ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .  
وقال تعالى : ( وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ) ، وقال تعالى :  
( انفروا خفافاً وثقالاً ، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ، ذلكم خير  
لكم إن كنتم تعلمون ) ، وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم  
انفروا في سبيل الله اثنا قتلتم إلى الأرض ) الآية ، وقال تعالى : ( إلا تنفروا يعذبكم  
عذاباً أليماً ) . وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا ، خذوا حذركم فانفروا ثبات  
أو انفروا جميعاً ) أى انهضوا لقتال العدو جماعات متفرقات ، أو جميعاً جيشاً  
واحداً . وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة  
وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون ) وقال تعالى : ( يا أيها النبي حرص للؤمنين  
على القتال ) وقال تعالى : ( وجاهدوا في الله حق جهاده ) . وأما الأدلة من السنة  
فأكثر من أن تحصر ، فقد ذكر طرفاً منها :

فن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ،  
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم ،  
إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله تعالى : رواه البخارى ومسلم .

وعن سليمان بن بريدة . عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من  
المسلمين خيراً . ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، فانلوا من كفر بالله ،  
اغزوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين  
فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال ، فأتين ما أجازوك فاقبل منهم وكف عنهم :  
ادعهم إلى الإسلام فإن أجازوك فاقبل منهم ، ثم ادعهم إلى التحول من

حارم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين ،  
وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونون  
كأعراب المسلمين ، يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين ، ولا يكون لهم في  
الغنى والغنمية شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فسلهم الجزية ،  
فإن أجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا فاستمن بالله عليهم وقاتلهم .  
الحديث رواه أحمد ومسلم .

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان إذا غزانا قوما لم يكن يفزو  
بنا حتى يصبح ، فإن سمع أذاننا كف عنهم ، وإن لم يسمع أذاننا أغار عليهم ،  
الحديث متفق عليه . وعنه رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسول  
الله وأن يستقبلوا قبلتنا ، وأن يأكلوا ذبيحتنا ، وأن يصلوا صلاتنا ، فإذا فعلوا  
ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها ، لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على  
للمسلمين ، رواه أصحاب السنن ، وفي الحديث الذى أخرجه مسلم عن عياض بن  
سهم الجاشعي : وقاتل بمن أطاعك من عصاك .

وعن سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
فبيتناهم ، وكان شعارنا تلك الليلة أمت أمت . رواه أبو داود ، وروى ابن عمر  
رضى الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : بعثت بين يدي الساعة  
بالسيف حتى يعبد الله وحده ، ولا يشرك به شيء ، وجهل الصغار والنل على  
من خالف أمرى .

وعن ابن عوف قال : كتبت إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ،  
فكتب إلى ، إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وقد أغار رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على بني المصطلق ، وهم غارون وأنصاهم تسقى على الماء ، قتل مقاتلتهم .

يوسفي ذراريهم ، وأصاب يومئذ جويرة بنت الحارث . حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش . متفق عليه .

وعن صفوان بن عسال قال : بمشنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : سيروا باسم الله قاتلوا من كفر بالله ، ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليدأ : رواه أحمد وابن ماجه ، وعن الصعب بن جثامة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون ، فيصاب من نساءهم وذراريهم ، قال : هم منهم . رواه الجماعة إلا النسائي ، وعن أبي أيوب قال : إنما نزلت فينا معشر الأنصار ، لما نصر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأظهر الإسلام قلنا : هلم نقيم في أموالنا ونصلحها ، فأنزل الله تعالى : ( وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تاتقوا بأيديكم إلى التهلكة ) فالإلقاء بأيدينا إلى التهلكة ، أن نقيم في أموالنا ونصلحها وتدع الجهاد ، رواه أبو داود .

وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن الكف عن قال لا إله إلا الله ، ولا تكفره بذنوب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار . رواه أبو داود .

وعن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال : اخرجوا باسم الله ، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ، لا تغدروا ، ولا تغلوا ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا الولدان ، ولا أصحاب الصوامع ، رواه أحمد . وعن عصام المزني قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا بعث السرية يقول : إذا رأيتم مسجداً أو سمعتم منادياً فلا تقتلوا أحداً . رواه الخمسة إلا النسائي . وعن سمرة بن جندب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم أي صبيانهم . رواه الترمذي وأبو داود .

وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده

لولا أن رجالا لانطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ، ولا أجد ما أحملهم عليه ؛  
 ماتخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله . والذي نسي بيده لوددت أن أقتل في  
 سبيل الله ، ثم أحياء ثم أقتل ، ثم أحياء ثم أقتل ، ثم أحياء ثم أقتل ، متفق عليه .  
 وعن عبادة بن الصامت ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداة الربيع ،  
 وفي الرجعة الثالث . رواه أحمد وابن ماجه والترمذى . وفي رواية : كان إذا  
 أغار في أرض العدو نفل الربيع ، وإذا أقبل راجعاً وكل الناس نفل الثلث .  
 الحديث رواه أحمد .

وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جاهدوا  
 المشركين بأموالكم وأنفسكم وأيديكم وألسنتكم رواه أحمد وأبو داود ، وعن  
 عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتزال طائفة من  
 أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأم حتى يقاتل آخرهم اللجال . رواه  
 أبو داود . وعن سهل بن سعد ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ، قال :  
 أين على ؟ فقيل يشتكى عينيه ؛ فأمر فدعا له ، فبصق في عينيه ، فبرى مكانه حتى  
 كأن لم يكن به شيء ، فقال : نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا ، فقال : على رسلك حتى  
 تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم . الحديث متفق عليه .

عن أبي موسى قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : الرجل  
 يقاتل للفرس ، والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن في  
 سبيل الله ؟ قال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله ، متفق  
 عليه ، وفي رواية : والرجل يقاتل حمية ، وفي رواية : والرجل يقاتل غضباً .

وعن أنس بن مالك ، رضى الله عنه ، أنه قال : كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه ، وكانت أم حرام تحت  
 عبادة بن الصامت ، رضى الله عنه ، فدخل عليها ذات يوم فأطعمته ثم جلست  
 على رأسه ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم استيقظ وهو يضحك ،

قالت : قلت ما يضحكك يا رسول الله ، فقال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون نبيج هذا البحر ملوكا على الأسرة ، أو مثل ملوك على الأسرة شك أيهما قال ، قالت : يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فدعا لها . ثم وضع رأسه فنام ، ثم استيقظ وهو يضحك قالت : قلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمتي عرضوا على غزاة في سبيل الله ، كما قال في الأولى ، قالت : قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم . قال : أنت من الأولين . فركبت أم حرام البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان ، رضى الله عنهما ، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر ، فهلكت . أخرجه البخارى ومسلم .

قال في شرح صحيح البخارى : كان عمر رضى الله عنه ، قد منع المسلمين من الغزو في البحر شفقة عليهم ، واستأذنه معاوية في ذلك ، فلم يأذن له ، فلما ولي عثمان رضى الله عنه استأذنه فأذن له . وقال : لا تنكره أحداً ، من غزاه طامعاً فاحمله . فسار في جماعة من الصحابة ، منهم أبو ذر وعبادة بن الصامت ، ومعه زوجته أم حرام بنت ملحان ، وشداد بن أوس وأبو الدرداء في آخرين ، وهو أول من غزا الجزائر في البحر . ولما أراد الخروج منها قدمت لأم حرام بغلة لتركبها ، فسقطت عنها فماتت هنالك ، انتهى من عمدة القارى باختصار .

وقد وردت أحاديث تفيد إثم تارك الجهاد مؤبدة ما سبق . منها ما ورد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم . رواه أبو داود . وغيره من طريق إسحق بن أسيد نزيل مصر . وعن أنى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات ولم يفزوا ، ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من النفاق . رواه أبو داود والنسائي . وعن أبي أمامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من لم يفز ،

أو يجهز غازيا ، أو يخلف غازيا في أهله بخير ، أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة .  
رواه أبو داود بإسناد صحيح . وعن أبي بكر رضي الله عنه قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : ماترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بالمذاب . رواه الطبراني  
بإسناد حسن .

وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : من لقي الله بغير أثر من جهاد لقي الله وفيه ثلثة . رواه الترمذى وابن  
ماجه ، كلاهما من رواية إسماعيل بن رافع ، عن سمى عن أبي صالح عنه ، وقال  
الترمذى : حديث غريب ٥١ .

أحاديث أخرى مؤيدة لما سبق : عن أنس رضي الله عنه ، قال : كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز بأم سليم ونسوة معها من الأنصار يستقين  
للأه ، ويداوين الجرحى . رواه مسلم والترمذى وصححه .

وعن أم عطية الأنصارية قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام ، وأداوى لهم الجرحى ،  
وأقوم على المرضى . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه ، وعن الربيع بنت معوذ قالت :  
كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقى القوم ، ونخدمهم ونرد القتلى  
والجرحى إلى المدينة . رواه أحمد والبخارى .

وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي ومدبرهم؟  
قال : نعم . فلما وليت دعاني ، قال : لا تقاتلهم حتى تدعوم إلى الإسلام ،  
رواه أحمد ، وقيل : إن الكفار لا يقاتلون إلا دفاعا فقط ، واستدل أهل هذا  
القول بآيات منها : قوله تعالى : ( لا إكراه في الدين ) .

قال ابن كثير على هذه الآية : وقد ذهب طائفة كثيرة من العلماء أن هذه  
الآية محمولة على أهل الكتاب ومن دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل ، إذا  
يدلوا الجزية ، وقال آخرون : بل هي منسوخة بآية القتال ، وأنه يجب أن يدعى

جميع الأمم إلى الدخول في الدين الحنيف دين الإسلام ، فإن أبي أحد منهم الدخول ، ولم يتقيد له أو يبذل الجزية قوتل حتى يقتل .

وقال الشوكاني على تفسير هذه الآية : قد اختلف أهل العلم في قوله تعالى . ( لا إكراه في الدين ) على أقوال الأول أنها منسوخة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد أكره العرب على دين الإسلام وقاتلهم ولم يرض منهم إلا بالإسلام ، والناسخ لها قوله تعالى : ( يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة واعلموا أن الله مع المتقين ) . وقال : ( ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون ) .

وقد ذهب إلى هذا كثير من المفسرين إلى أن قال : وقد وردت هذه القصة من وجوه حاصلها ما ذكره ابن عباس مع زيادات ، تتضمن أن الأنصار قالوا : إنما جعلناهم على دينهم ، أي دين اليهود ، ونحن نرى أن دينهم أفضل من ديننا ، وأن الله جاء بالإسلام فلنكفرهم ، فلما نزلت خير الأنبياء صلى الله عليه وسلم ، ولم يكرههم على الإسلام إذا اختاروا البقاء على دينهم وأدوا الجزية .

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ) الآيتين . وفي سبب نزولهما أخرج البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت : أتتني أمي رغبة ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم أصلها ؟ قال : نعم . فأنزل الله فيها ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ) وأخرج أحمد والبخاري والحاكم وصححه عن عبد الله بن الزبير قال : قدمت فتيلة على ابنتها أسماء بنت أبي بكر ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، قدمت على ابنتها بهدايا ، فأبت أسماء أن تقبل منها ، أو تدخلها منزلها ، حتى أرسلت إلى عائشة أن سلى عن هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته ، فأمرها أن تقبل هداياها وتدخلها منزلها ، فأنزل الله ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ) الآية .

وقال ابن كثير رحمه الله : لا ينهاكم عن الإحسان إلى الكفرة الذين لا يقاتلونكم : كالنساء والضعفة منهم . وقال في فتح القدير : قال زيد : كان هذا في أول الإسلام عند المواقعة وترك الأمر بالقتال ؛ قال قتادة : نسختها ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) وقيل : هذا الحكم كان ثابتاً في الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش ، فلما زال الصلح لفتح مكة نسخ الحكم . وقيل خاصة في خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن بينه وبينه عهد ، قاله الحسن ، وقال مجاهد : هي خاصة في الذين آمنوا ولم يهاجروا ، وقيل : هي خاصة بالنساء والصبيان ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ) .

قال البغوي رحمه الله : كان في ابتداء الإسلام أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ، بالسكف عن قتال المشركين ، ثم لما هاجروا إلى المدينة ، أمره بقتال من قاتله منهم بهذه الآية ، وقال الربيع بن أنس : هذه أول آية نزلت في القتال ، ثم أمره بقتال المشركين كافة ، قاتلوا ولم يقاتلوا يقول اقتلوا المشركين ، فصارت هذه الآية منسوخة بها . وقيل نسخ بقوله : ( اقتلوا المشركين ) قريب من سبعين آية ١٠ هـ .

وفي فتح القدير : وقال جماعة من السلف : إن المراد بقوله ( الذين يقاتلونكم ) من عدا النساء والصبيان والرهبان ومخوم .

وقال في فتح البيان : في مقاصد القرآن على قوله تعالى : ( واقتلوا من حيث تقتلهم ) الآية . المعنى : واقتلوا من حيث وجدتموهم وأدر كتموهم في الحل والحرم ، وإن لم يبتدؤوكم ، وتحقيق القول : إن الله تعالى أمر بالجهاد في الآية الأولى ، بشرط إقدام الكفار على القتال ، وفي هذه الآية أمرهم بالجهاد معهم ، سواء قاتلوا أو لم يقاتلوا ، واستثنى منه المقاتلة عند المسجد الحرام ، انتهى كلامه

وفيا أرى أن القائل إن الكفار لا يقاتلون إلا دفاعاً فقط ما يخلو من أمرين :  
 إما أن يكون من أعداء المسلمين قصده تبييظهم عن الجهاد على ما هم عليه من  
 الوهن والسكسل ، وإما أن يكون جاهلاً بنصوص الكتاب والسنة ، وغزوات  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفتوحاتهم ، وإليك أدلة أخرى ليقنع بها من  
 لم يقنع بما سبق من الأدلة الدالة على أنه يجب قتالهم ابتداء .

فمن يحيى بن سعيد أن أبا بكر بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يشيمهم ، فمشى  
 مع يزيد بن أبي سفيان ، وكان أمير ربيع من تلك الأرباع ، فقال يزيد لأبي بكر :  
 إما أن تركب ، وإما أن أنزل ، فقال له : ما أنت بنازل ، ولا أنا براكب ، إني  
 أحسب خطاي في سبيل الله ، ثم قال : إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا  
 أنفسهم لله ، فدعهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له ، وستجد قوماً فخصوا عن  
 أوساط رؤسهم ، فاضرب ما فخصوا عنه بالسيف ، فإني موصيك بعشر : لا تقتل  
 امرأة ولا صبياً إلخ ، رواه مالك .

وعن جبير بن حية قال : بعث عمر الناس في أفناء الأمصار يقاتلون المشركين  
 فأسلم الهرمزان . قال : إني مستشيرك في ممازى هذه ، قال : نعم ، مثلها ومثل  
 من فيها من عدو المسلمين ، مثل طائر له رأس وجناحان ، وله رجلان ، فإن كسر  
 أحد الجناحين نهضت الرجلان والرأس فإن شذخ ذهبت الرجلان والجناحان .  
 قال : فالرأس كسرى ، والجناح قيصر ، والجناح الآخر فارس ، فمُر المسلمين أن  
 ينفروا إلى كسرى .

قال جبير بن حية : فندبنا عمر ، واستعمل علينا النعمان بن مقرن ، حتى إذا  
 كنا بأرض العدو ، وخرج علينا كسرى في أربعين ألفاً ، فقام ترجمان فقال :  
 ليكلمني رجل منكم .

فقال المنيرة : سل عما شئت . فقال : ما أنتم ؟ قال . نحن ناس من العرب  
 كنا في شقاء شديد ، وبلاء شديد ، نمص الجلد والنوى من الجوع ، ونلبس الوبر

والشجر ، ونعبد الشجر والحجر ، فبيننا نحن كذلك ، إذ بعث رب السموات ، ورب الأرضين إلينا نبينا من أنفسنا ، نعرف أباه وأمه ، فأمر نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده ، أو تؤدوا الجزية . وأخبرنا نبينا عن رسالة ربنا ، أنه من قتل منا صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثله ، ومن بقى منا يلك رقابكم ، رواه الترمذى والبخارى بلفظه .

وعن أبي وائل ، قال : كتب خالد بن الوليد إلى أهل فارس : بسم الله الرحمن الرحيم ، من خالد بن الوليد إلي رسّم ومهران ، في ملا فارس . سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد . فإننا ندعوكم إلى الإسلام ، فإن أبيتُم فإننا قوم يجبون القتل في سبيل الله ، كما يجب فارس الحمر ، والسلام على من اتبع الهدى . رواه في شرح السنة ، وفي مختصر السيرة . ولما فرغ خالد من قتال أهل اليمامة وأهل الردة ، انصرف راجعاً إلى المدينة .

وقيل : لما دخلت السنة الثانية من خلافة أبي بكر ، كتب إلى خالد : إذا فرغت من اليمامة فسر إلى العراق ؛ فقد وايتك حرب فارس والحيرة . فسار إلى العراق في بضعة وثلاثين ألفاً ، إلى أن قال ثم سار خالد إلى أيلة ، وخرج له هرمز في مائة وعشرين ألفاً ، إلى أن قال : ثم زحف إليهم المسلمون فاقتتلوا ، فانهزم أهل فارس ، وركب المسلمون أكتافهم إلى الليل ، فقتل الله من المشركين سبعين ألفاً . وقتل خالد هرمزاً ، ونفله أبو بكر قلنسوته ، وكانت تساوي مائة ألف ، وسميت هذه الوقعة ذات السلاسل .

وفي إبادة دعوى مدعى الدفاع في نصوص الفزود والجهاد ، قال ابن القيم في الزاد : كانت غزواته صلى الله عليه وسلم تسماً وعشرين ، وقيل هي سبع وعشرون . وقيل خمس وعشرون ، وقيل غير ذلك . وأما سراياه وبعوثه ، فقريب من ستين ، وكانت كلها بعد الهجرة في مدة عشر سنين . فأقول : ولم يهد فيهن أن العدو قصده وهاجمه في بلده في المدينة وحواليها قط بل هو الذي كان يفزوم حيث

ما كانوا ، مما يبلغه الخلف والحافر ، كما مر ، إلا غزوتى أحد الأحزاب ، جاءت قريش فيهما غضباً وحققاً ، لما أصابهم في غزوة بدر المشهورة ، من قتل صناديدهم وأسرهم .

وغزا ذروتين أيضاً صلى الله عليه وسلم على ظن قدوم العدو فيهما : إحداهما بدر الثانية حسب وعد أبي سفيان بن حرب فأخلف الوعد فلم يحضرها ، والأخرى غزوة تبوك ، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هرقل قد جمع جموعاً كثيرة لغزوه ، فبادرهم وغزاهم ، فلم يجد فيها العدو ، فأقام بتبوك بضع عشرة ليلة ، ثم انصرف قافلاً إلى المدينة . فغير هذه الأربع لم ينقل أن العدو قدم إليه في المدينة أو قصده أين ما كان ، فغير ممكن أن يقصد العدو غزو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم يخافونه في دورهم . اه كلامه .

وفي المجلد ٨ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام - رحمه الله ص ٣٥٦ قال :  
أيما طائفة انتسبت إلى الإسلام ، وامتنعت من بعض شرائع الظاهرة المتواترة ، فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين حتى يكون الدين كله لله ، كما قاتل الصديق أبو بكر وسائر الصحابة مانعي الزكاة ، وكان قد توقف في قتالهم بعض الصحابة ، ثم اتفقوا حتى قال عمر بن الخطاب لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ؟ فقال له أبو بكر : فإن الزكاة من حقها ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اتناقتهم على منعها ، قل عمر : فاهو إلا أن رأيت الله قد نرح صدر أبي بكر للقتال ، فعلمت أنه الحق . وقال رحمه الله في ص ٣٥٤ :

وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ، ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا ، فن امتنع من هذا قوتل باتفاق المسلمين .

وقال في ص ٣٥٧ - ٣٥٩ : ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أن يقاتل من خرج عن شريعة الإسلام وإن تكلم بالشهادتين .  
وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنمة لو تركت السنة الرابطة كركعتي الفجر هل يجوز قتالها على قولين ، فأما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة ، فيقاتل عليها بالاتفاق حتى يلتزموا أن يقيموا الصلوات المكتوبات ، ويؤدوا الزكاة ويصوموا شهر رمضان ، ويحجوا البيت ويلتزموا ترك المحرمات من نكاح الأخوات ، وأكل الخبائث والاعتداء على المسلمين في النفوس والأموال ونحو ذلك .

وقتل هؤلاء واجب ابتداء بعد بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم إليهم بما يقاتلون عليه ، فأما إذا بدأوا المسلمين فيتأكد قتالهم — كما ذكرنا — وفي قتال الممتنعين من المعتدين قطاع الطريق ، وأبلغ الجهاد الواجب للكفار والممتنعين عن بعض الشرائع ، كإتباع الزكاة ، والخوارج ونحوهم ، يجب ابتداءً ودفعاً .

فإذا كان ابتداءً ، فهو فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط الفرض عن الباقين ، وكان الفضل لمن قام ، كما قال الله تعالى : ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ) الآية . فأما إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين ، فإنه يصير دفعه واجباً على المقصودين كلهم ، وعلى غير المقصودين لإعانتهم . كما قال تعالى : ( وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ) .

وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بنصر المسلم ، وسواء كان الرجل من المرتزقة لقتال أو لم يكن ، وهذا يجب حسب الإمكان على كل أحد بنفسه وماله مع القوة والكثرة ، وللمشى والركوب ، كما أن المسلمين لما قصدوا العدو عام الخندق لم يأذن الله في تركه لأحد ، كما أذن في ترك الجهاد ابتداءً لطلب العدو الذي قسمهم

خيه إلى قاعد وخارج ، بل ذم الذين يستأذنون النبي صلى الله عليه وسلم يقولون :  
( إن بيوتنا عورة ، وما هي بعورة ، إن يريدون إلا فراراً ) .

فهذا دفع عن الدين والحرمة والأنفس ، وهو قتال اضطرار ، وذلك قتال  
اختيار للزيادة في الدين وإعلائه ، ولإرهاب العدو كغزوة تبوك ونحوها ، فهذا  
النوع من العقوبة هو للطوائف الممتنعة .

وقال في ص ٥٠٣ : فأيا طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضات أو  
الصيام أو الحج ، وعن التزام تحريم الدماء ، والأموال والخمر والزنا ، والميسر ،  
أو عن نكاح ذوات المحارم ، وعن التزام جهاد الكفار وضرب الجزية على أهل  
الكتاب ، وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته ، التي لا عذر لأحد في جحودها  
وتركها ، التي يكفر الجاحد لوجوبها ، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل ، وإن كانت مقرة  
بها ، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء .

وقال في ص ٥١٠ : كل طائفة خرجت عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة  
فإنه يجب قتالها باتفاق المسلمين ، وإن تكلمت بالشهادتين . فإذا أقروا بالشهادتين  
وامتنعوا عن الصلوات الخمس ، وجب قتالهم حتى يصلوا ، وإن امتنعوا عن الزكاة  
وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة ، وكذلك إن امتنعوا عن الصيام في شهر رمضان ،  
أو حج البيت العتيق ، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش ، أو الزنا ،  
أو الميسر ، أو الخمر ، أو غير ذلك من محرمات الشريعة .

وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء ، والأموال والأعراض والأبضاع  
ونحوها ، بحكم الكتاب والسنة .

وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . وجهاد  
الكفار إلى أن يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة  
وأئمتها ، مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته والتكذيب بأسماء الله وصفاته ،

والتكذيب بقدره وقضائه ، أو التكذيب بما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، أو مقاتلة المسلمين ، حتى يدخلوا في طاعتهم ، التي توجب الخروج من شريعة الإسلام ، وأمثال هذه الأمور ، قال الله تعالى : ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) فإذا كان بعض الدين لله ، وبمضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله . اهـ .

وقال رحمه الله في الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم : ص ٢١٩ : وقال على بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، قوله تعالى ( وأعرض عن المشركين ) ، ( لست عليهم بمسيطر ) ، ( فاعف عنهم واصفح ) ، ( وإن تعفوا وتصفحوا ) ، ( فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره ) ، ( قل للذين لا يرجون أيام الله ) ونحوها في القرآن ، مما أمر الله به المؤمنين ، بالعفوا والصفح عن المشركين ، فإنه نسخ ذلك كله قوله تعالى : ( فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ) وقوله تعالى : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ) إلى قوله ( وهم صاغرون ) ، فنسخ هذا عفوه عن المشركين ، وكذا روى الإمام أحمد وغيره عن قتادة قال : أمر الله نبيه أن يعفو عنهم ويصفح ، حتى يأتي الله بأمره وقضائه .

ثم أنزل الله عز وجل براءة فأتى الله بأمره وقضائه . فقال تعالى : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ) الآية . قال : فنسخت هذه الآية ما كان قبلها ، وأمر الله فيها بقتال أهل الكتاب حتى يسلموا أو يقرؤا بالجزية صفاراً ونقمة لهم .

وكذلك ذكر موسى بن عقبة عن الزهري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقاتل من كف عن قتاله كقوله تعالى : ( فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وأتوا إليكم السلم ، فاجعل الله لكم عليهم سبيلاً ) إلى أن نزلت براءة ، وجملة ذلك أنه لما نزلت براءة أمر أن يبتدى جميع الكفار بالقتال ، وثنيهم وكتابيهم ، سواء كفوا أو لم يكفوا ، وأن ينبذ إليهم تلك اليهود المطلقة التي كانت بينه وبينهم ،

وقيل له فيها (جاهد الكفار والمنافقين ، واغلظ عليهم ) بعد أن كان قد قيل له (ولاتطع الكافرين والمنافقين ، ودع أذاهم ) ولهذا قال زيد بن أسلم : نسخت هذه الآية ما كان قبلها . اهـ .

وقال ابن القيم في الهدى : ثم فرض القتال عليهم بعد ذلك لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم ، فقال : ( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ) .  
ثم فرض قتال المشركين كافة ، وكان محرماً ثم مأذوناً به .  
ثم مأموراً به لمن بدأهم بالقتال .

ثم مأموراً به لجميع المشركين ، إما فرض عين على أحد القولين ، أو فرض كفاية على المشهور .

وقال : ثم كان الكفار معه بعد الأمر بالجهاد ثلاثة أقسام : أهل صلح وهدنة ، وأهل حرب ، وأهل ذمة ، فأمره أن يتم لأهل العهد والصلح عهدهم ، وأن يوفى لهم به ما استقاموا على العهد ، فإن خاف منهم خيانة نبذ إليهم عهدهم ولم يقاتلهم حتى يعلمهم بنبذ العهد ، وأمر أن يقاتل من نقض عهده .

ولما نزلت سورة براءة نزلت ببيان حكم هذه الأقسام كلها . فأمره أن يقاتل عدوه من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ويدخلوا في الإسلام ، وأمره فيها بجهاد الكفار والمنافقين والغلظة عليهم . فجاهد الكفار بالسيف والسنان ، والمنافقين بالحجة واللسان ، وأمره فيها بالبراءة من عهود الكفار ، ونبذ عهودهم إليهم .

وجعل العهد في ذلك ثلاثة أقسام : قسم أمره بقتالهم ، وهم الذين نقضوا عهده ، ولم يستقيموا له ، فخاربهم وظهر عليهم ، وقسم لهم عهد مؤقت لم ينفذوه ، ولم يظاهروا عليه ، فأمره أن يتم لهم عهدهم إلى مدتهم ، وقسم لهم يكن لهم عهد ، ولم يحاربوه ، أو كان لهم عهد مطلق . فأمر أن يؤجلهم أربعة أشهر .  
فإذا انسخت قاتلهم . انتهى ص ٢٠٨ .

وقال إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : اعلم وقفنا الله وإياك للإيمان بالله ورسله أن الله سبحانه قال في كتابه : (قتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، فخلوا سبيلهم ) . فتأمل هذا الكلام أن الله أمر بقتلهم وحصرهم ، والقعود لهم كل مرصد إلى أن يتوبوا من الشرك وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة .

وقال رحمه الله في مختصر السيرة في ص ١٠٥ - ١٠٦ : ولما استقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة ، وأيده الله بنصره وبالمؤمنين ، وألف بين قلوبهم بعد العداوة ، ومنعته أنصار الله من الأحمر والأسود ، رمتهم العرب واليهود عن قوس واحدة ، وشمروا لهم عن ساق العداوة والحاربة ، والله يأمر رسوله والمؤمنين بالكف والعفو والصفح ، حتى قويت شوكة ، فحينئذ أذن لهم في القتال ولم يفرضه عليهم . فقال تعالى ( أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وأن الله على نصرهم لقدير ) . وهى أول آية نزلت في القتال . ثم فرض عليهم قتال من قاتلهم قتال تعالى : ٣ : ١٩ ( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ) الآية .

ثم فرض عليهم قتال المشركين كافة . فقال تعالى ٩ : ٣٧ ( وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ) .

ومن جواب لأبنائه رحمهم الله : وأما من بلغته دعوتنا توحيد الله والعمل بفرائض الله وأبى أن يدخل في ذلك ، وأقام على الشرك بالله ، وترك فرائض الإسلام ، فهذا نكفروه وقاتله ونشن عليه القارة بدياره بل بداره .

ومن كلام للشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله : لو أن طائفة امتنعت من شريعة من شرائع الإسلام قوتلوا ، وإن لم يكونوا كفاراً ولا مشركين ودارهم دار سلام . انتهى .

وفي تيسير الوحيين للشيخ عبدالعزيز بن راشد : قد أوجب الله على المسلمين

أن يبدأوا بالقتال من أبي الإسلام من الكفار والمشركين ، بعد دعوتهم إلى الخضوع له أو الدخول فيه حيث كانوا ، وفرض على الأمة أن تهاجمهم وتبدأهم به كل وقت سوى الأشهر الحرم .

قال : وقد ذكر الله ما قلنا مصوباً له عن سليمان عليه السلام مع ملكة سبأ بادم بالدعوة إلى الإسلام ، ومهدداً لها بالإخراج والقتل إذا لم تدعن للحق والدخول تحت سلطانه ، كما ذكره عن غيره من إخوانه ، كما يدل على خطأ وضعف استدلال من يمنع بدء المسلمين قتال الكفار ما لم يبدأوا به بقوله تعالى : ( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ) لدخولهم في الذين أمرنا بقتالهم ، إذ ليس فيها المنع من قتالهم ولا النهي عن بدءهم به ، لأن النهي عن الاعتداء نهى عن ظلم كل من خضع للإسلام ، سواء دان به وانبعه كالذمي .

وليس بدء أهل الكفر بالقتال بعد إياهم عن الإذعان والدخول تحت سلطان الإسلام اعتداء عليهم وظلماً ، بل ذلك لمصلحتهم كالتسقي ، ولحق الإسلام كقتل مانع الزكاة ، والمرتد عن الدين . ولأنه لمنعهم عن الظلم والعدوان يدل على هذا قتال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وبدء المشركين والقرص والروم ، بعد رفض رؤسهم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، بغير اعتداء منهم على أحد من المسلمين ، ولا منع داعي إلى الإسلام .

ولسكنها مكيدة أفرنجية ، ونزعة أوربية أريد بها تأخير المسلمين وموتهم على مام فيه من الضعف ، وما علام من ذل الاستعباد .

ثم ساق الأدلة الواضحة وقال بعدها هذه الجملة : من آى الذكر تدل على أن الله أوجب على المسلمين أن يبدأوا الكفار والمشركين بالقتال ، أنى كانوا وحيثما وجدوا ، ولا يكفوا عن قتالهم وقاتلهم ما لم يدخلوا في الإسلام ، ويعطوا الجزية التي يرضها عليهم سواء اعتدوا على المسلمين وصدوا عن الإسلام ، أم أذعنوا للداهين إليه في بلادهم معرضين عن قبوله .

كأدل عليه عمل النبي صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الصحابة من بعده عليه ، إذ لم يعرف منهم مخالف قط . فدعى أن الإسلام لا يميز بداة عدوه بالقتال متقول عليه ما ليس فيه ، إذ من حكته أنه لم يأمر بالقتال بين كان ضعيفاً بين أعدائه . فلما ناووه بمسكة ، أمر الله نبيه بالهجرة ، وشرع لهم وأوجب عليهم مهاجمة كل آب ، انتهى .

وقال في إجابة دعوى مدعى الدفاع ، بنصوص الغزو والجهاد . الشيخ صالح ابن أحمد نزيل المدينة : ومغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم معلومة مشهورة ، كانت رايانه ترفرف في البلدان النائية ، في الشام وتبوك ومؤتة ونجد ومكة وحنين والطائف واليمن وغير ذلك . وهذه البلدان معلوم أنها تبعد عن المدينة بمراحل طويلة ، منها ما يبعد عن المدينة نصف شهر ، ومنها ما يبعد أكثر من ذلك ، ومنها دون ذلك .

إلى أن قال : ثم استدلل المدافعون بقوله تعالى : ( ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ) . قال المدافعون : جهاد الكفار وإكراههم في دين الإسلام لإعلاء كلمة الله بدون أن يتعرضوا بسوء على المسلمين ، فهو من الاعتداء المنهى عنه في القرآن ، وهذا الفهم فهم خاطيء ، فنقول وبالله التوفيق :

قتال الكفار واجب حيث ما كانوا بعد عرض الدعوة عليهم ، وبعد ذلك يعد الاعتداء منهم لا بمن قاتلهم ، وذلك بأن الشرك بالله سبحانه وتعالى ، الذى هم فيه هو بنفسه جناية واعتداء على الله ، وفساد كبير في الأرض .

والله سبحانه أمر بإزالته بقوله تعالى : ( وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) هذه الآية والحديث السابق عن ابن عمر صريحان بأن سبب الجهاد وقتال المشركين هو الشرك بالله لا غير ، ولا ينتهى قتالهم إلا بانتهائه الذى هو السبب ، ولا ينتهى المسبب حتى ينتهى السبب ، وحتى في العربية معلومة أنها للناية .

ثم ساق حديث جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام  
« مثلى ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً ، فجعل الجنادب والقراش يقعن فيها ، وهو  
يذهبن عنها وأنا أخذ بحجزكم عن النار ، وأنتم تفلتون من يدي » أخرجه مسلم .  
وفي رواية لسلّم أيضاً عن أبي هريرة ، رضى الله عنه : إنما مثلى ومثل أمّتى الخ .  
هذا الحديث عام . ولكنه يتناول الكفار تناولاً أولياً لأنهم أقرب إلى هذه  
الصفة ، وهم من أمة الدعوة لا من أمة الإجابة ، وخصوصاً على رواية : إنما مثلى  
ومثل أمّتى . قال : ولم يزل رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه يقاتلون  
الكفار حيث ما كانوا ، إلى أن أسلم من في جزيرة العرب ؛ إلا يسيراً منهم ؛  
طوعاً أو كرهاً . ولقى رسول الله عليه الصلاة والسلام ربه سبحانه وتعالى ،  
وهو قرير عين .

ثم قام أصحابه انكرام الأسد الظماء بسنته صلى الله عليه وسلم ، فجاهدوا وفتحوا  
للعراق والشام ومصر والروم قهراً لإعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى . وهذا الذى  
يعلمه علماء المسلمين من سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ويتمنوناه .

وأما فى رأى إخواننا المدافعين ، لم يشرع الله جهاد الكفار لإكراههم فى  
الدين أو أخذ الجزية منهم ، وما كان قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم للكفار  
إلا دفاعاً فى زعمهم ، فلم يصدقوا فيما زعموا ، وزادوا المسلمين بزعمهم هذا ثبوتاً  
مع ثبوتهم ، وصوبوا لهم ما هم فيه ، ولعل أن يغتر بهم بعض الناس ، فلا حول  
ولا قوة إلا بالله .

ومن المجانب أن نسمع من هذا الفريق من يقول : الجهاد ، فلا أدرى  
ما معنى الجهاد عندهم . فإن كان الجهاد هو غزو الكفار بالمال والنفس لإعلاء  
كلمة الله ، كما هو عرف الشرع ، وما يعرفه المسلمون ، فقد أنكروه وخطأوا  
فاعله من حيث رسول الله لم يفعله بزعمهم الخاطيء إنما قاتل دفاعاً ، وإن كان  
حل عرفهم أن الجهاد هو دفع العدو عن النفس والوطن ، فهو شئ طبيعى

لا مزية لمن قام به ، حتى أضغف الحيوان يدافع عن نفسه إلى أن يعجز ، إلا أن يقال في حق المؤمن ، إذ مات دون ماله ونفسه فهو شهيد .

ويقول أحد الكتاب المعاصرين المعروفين حول موضوع الجهاد في سبيل الله : والذي يدرك طبيعة هذا الدين على النحو المتقدم يدرك معها حتما الانطلاق الحركي للإسلام في صورة الجهاد بالسيف إلى جانب الجهاد بالبيان ، ويدرك أن ذلك لم يكن حركة دفاعية كما يريد المهزومون أمام الضغط الواقع الحاضر وأمام هجوم المستشرقين الماكر أن بصوروا حركة الجهاد في الإسلام - إلى أن قال :

وأما محاولة مبررات دفاعية للجهاد الإسلامي بالمعنى الضيق للمفهوم المصري للحرب الدفاعية ومحاولة البحث عن أسانيد الإثبات، أن وقائع الجهاد الإسلامي كانت مجرد صد العدوان من القوى المجاورة على الوطن الإسلامي هو في عرف بعضهم جزيرة العرب ، فهي محاولة تم عن قلة إدراك لطبيعة هذا الدين ولطبيعة الدور الذي جاء به في الأرض ، كما أنها تشي بالهزيمة أمام ضغط الواقع الحاضر ، وأما الهجوم الاستشراقي الماكر على الجهاد الإسلامي ترى لو أن أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم قد أمنوا عدوان الروم والفرس على الجزيرة أ كانوا يعمدون إذاً عن دفع المد الإسلامي إلى أطراف الأرض؟؟

وكيف كانوا يدفعون هذا المد وأمام الدعوة تلك العقبات ، إلى أن قال : إنها سذاجة أن يتصور الإنسان دعوة تعلن تحرير الإنسان : نوع الإنسان .. في الأرض. ثم تقف أمام هذه العقبات تجاهد باللسان والبيان إنها تجاهد باللسان والبيان حينما تحل بينهما وبين الأفراد مخاطبهم بحرية وهم مطلقو السراح من جميع تلك المؤثرات فهنا الإكراه في الدين ، أما حين توجد تلك العقبات والمؤثرات المادية فلا بد من إزالتها أولا بالقوة لتمتكن من مخاطبة قلب الإنسان وعقله وهو طليق من هذه الأغلال .

إن الجهاد ضرورة للدعوة إذا كانت أهدافها هي إعلان تحرير الإنسان إعلاناً جاداً يواجه الواقع الفعلي بوسائل مكافئة له في كل جوانبه ولا يكتفى بالبيان الفلسفي النظري سواء كان الوطن الإسلامي، وبالتعبير الإسلامي الصحيح دار إسلام آمننا أم مهدداً من جيرانه .

فالإسلام حين يسعى إلى السلم لا يقصد تلك السلم الرخيصة وهي مجرد أن يؤمن الرقعة الخاصة التي يعتقد أهلها العقيدة الإسلامية إنما هو يريد السلم التي يكون الدين فيها كله لله أي يكون عبودية للناس كلهم فيها لله ، والتي لا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، والعبارة بنهاية المراحل التي وصلت إليها الحركة الجهادية في الإسلام بأمر من الله لا بأوائل أيام الدعوة ولا بأوساطها الخ . وختاماً فإن القول الذي تطعن إليه النفس أنه يجب قتال الكفار ابتداءً ودفاعاً كما علم من الأدلة المتقدمة . والله سبحانه أعلم .

\* \* \*

ص ٢٧ — تكلم عما يلي : نفر بعد الإقامة إذا نودي لحادثة يشاور عليها ،  
الدليل على أن أفضل متطوع به من العبادات الجهاد . أيهما أفضل  
غزو البر أم البحر؟ وما الذي تكفره الشهادة؟ واذكر ماتستحضره  
من دليل أو تحليل .

ج : لا ينفر بعد الإقامة للصلاة ، ولو نودي بالصلاة والنفر ، والعدو بعيد  
صلى ثم نفر ، ومع قرب العدو ينفر ويصلي راكباً أفضل . ويجوز أن يصلي  
ثم ينفر . ولو نودي : الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر أحد بلاعذر له ،  
لوجوب جهاد بغاية ما يمكن من بدن ورأى وتدبير ، والحرب خدعة .

والدليل على أنه أفضل متطوع به قوله تعالى : ( إن الله اشترى من المؤمنين  
أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون ) الآية .  
وقد روى أبو سعيد الخدري قال : قيل يا رسول الله ، أي الناس أفضل؟ قال :  
( ٦ — الأسئلة والأجوبة ج ٣ )

حؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . متفق عليه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سئل رسول الله عليه الصلاة والسلام ،  
أى العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد في  
سبيل الله ، قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور . متفق عليه .

وروى أبو هريرة أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : والذي نفس  
محمد بيده ، لوددت أن أغزو في سبيل الله ، فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو  
فأقتل . رواه مسلم . وروى البخاري بمضه .

وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال : من رضي  
بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولا وجبت له الجنة ، فموجب لها أبو سعيد  
فقال : أعدها على يا رسول الله . فأعادها عليه . ثم قال : وأخرى يرفع الله بها  
العبد مائة درجة في الجنة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض ، قال :  
وما هي يا رسول الله ؟ قال : الجهاد في سبيل الله . رواه مسلم . وغزو البحر  
أفضل من غزو البر ، لما روى أبو داود ، عن أم حرام ، عن النبي عليه الصلاة  
والسلام قال : المائد في البحر الذي يصيبه القتيء له أجر شهيد ، والفرق له  
أجر شهيد .

وروى ابن ماجه بإسناده ، عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول : شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر كالمشحط  
في دمه في البر ، وما بين الموجتين كقطاع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله وكل  
ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر ، فإن الله يتولى قبض أرواحهم ،  
وينفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ولشهيد البحر الذنوب والدين ، ولأن  
غزو البحر أعظم خطراً ، فإنه بين خطر القتال والفرق ، ولا يمكنه الفرار  
دون أصحابه .

وتسكفر الشهادة الذنوب غير الدين ، لما ورد عن عبد الله بن عمرو بن

العاص رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يغفر الله للشهيد كل شيء إلا الدين . رواه مسلم ، وفي رواية له : القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين .

وعن أبي قتادة ، رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فيهم ، فذكر أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال . قام رجل فقال : يا رسول الله ! أرأيت إن قتلت في سبيل الله أنكفر عنى خطايأى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم إن قتلت في سبيل الله ، وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت ؟ أرأيت إن قتلت في سبيل الله أنكفر عن خطايأى ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم ، وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين ، فإن جبريل عليه السلام قال ذلك . رواه مسلم .

\* \* \*

س ٢٨ — تكلم بوضوح عن تشييع الغازى وتلقيه ، وعن النزوم مع الأمير البر والفاجر ، وعن جهاد العدو المجاور ، ومع تساوى في قرب وبمد بين عدوين ، وأحدهما أهل كتاب ، واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : يسن تشييع الغازى ، لما ورد عن سهل بن معاذ ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لأن أشيع غازياً فأكفيه في رحله غدوة أو روحة أحب إلى من الدنيا وما فيها . رواه أحمد وابن ماجه ، وعن أبي بكر الصديق أنه شيع يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ... الخبر ، وفيه : إني أحتسب خطاي هذه في سبيل الله ، لأن علياً رضي الله عنه شيع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، ولم يتأقمه ، احتج به أحمد ، شيع أبا الحارث ونعلاه في يده . ذهب إلى فمل أبي بكر ، أراد أن تغير قدماه في سبيل الله ، وشيع النبي صلى الله

عليه وسلم نفر الذين وجههم إلى كعب بن الأشرف إلى بقيع الغرقد . رواه أحمد ، وشيخ أحمد أمه للحنج .

وأما تاتى الغازى ، فقيل : لا يستحب لما تقدم ، ولأنه تهنئته بالسلامة من الشهادة ، وفيه وجه كالحاج ، لحديث السائب بن يزيد قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك ، خرج الناس يتلقونه من ثنية الوداع ، قال السائب : فخرجت مع الناس وأنا غلام . رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه ، والبخارى نحوه .

ويفرى مع كل أمير بر وفاجر يحفظان المسلمين وقد روى أبو داود بإسناده ، عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً . وإسناده عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن الكفر ، لا إله إلا الله لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل .

والجهاد ماض منذ بعثنى الله ، إلى أن يقاتل آخر أمتى الدجال ، والإيمان بالأقدار . وفى الصحيح أن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يفضى إلى قطع الجهاد ، وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم وظهور كلمة الكفر وفيه فساد عظيم . قال الله تعالى : ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ) .

وجهاد العدو المجاور متمين لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار ) ولأن اشتغالهم بالبعيد يمكن اقتراب من انتهاز الفرصة ، إلا الحاجة إلى قتال الأبعد ، كأن يكون الأبعد أخوف ، أو لفرته وإمكان الفرصة ، أو يكون الأقرب مهادناً ، أو يمنع من قتاله مانع فيبدأ بالأبعد للحاجة ومع تساوى فى بعد وقرب بين عدوين وأحدهما أهل كتاب ، جهاد أهل الكتاب أفضل ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأم خالد : إن ابنك له أجر شهيدين . قالت :

حول ذلك يا رسول الله ، قال : لأنه قتله أهل كتاب ، رواه أبو داود ، ولأنهم يقاثلون عن دين .

\* \* \*

ص ٢٩ — ما هو الرباط ؟ وما حكمه ؟ وما أقله ؟ وما أكثره ، وما أفضله ؟  
وأيمًا أفضل أهو أم النقام بمسكة والصلاة بمسكة أم بالنفر ؟ واذكر  
ما تستحضره من دليل أو تعليل .

ج : يسن الرباط وهو الإقامة بشفر تقوية للمسلمين ، مأخوذ من رباط الخيل لأن هؤلاء يربطون خيولهم وهؤلاء يربطون خيولهم ، كل بعد لصاحبه ، والنفر كل مكان يخيف أهله العدو ويخيفهم ، قال أحمد : وعن عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رباط يوم في سبيل الله ، خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل ، رواه الترمذي والنسائي .

وعن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها . متفق عليه .

وعن سلمان الفارسي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه ، وأمن الفتان ، رواه مسلم ، وإن زاد الرباط على أربعين يوماً فله أجره كسائر أعمال البر .

والرباط بأشد الثغور خوفًا أفضل ، لأن مقامه به أنفع ، وأهله به أحوج ، والرباط أفضل من النقام بمسكة ، ذكره الشيخ تقي الدين إجماعًا . والصلاة بمسكة أفضل من الصلاة بالنفر ، وكره لمريد نفر نقله أهله من الذرية والنساء إلى النفر إن كان مخوفًا ، لقول عمر : لا تنزلوا المسلمين خيفة البحر . رواه الأثرم ، وقال كيف لا أخاف الإثم وهو يعرض ذريته للمشركين ، وإلا يكن النفر مخوفًا فلا يكره نقل أهله إليه ، كما لا تسكره الإقامة لأهل النفر به بأهليهم ، وإن كان مخوفًا لأنه لا بد لهم من السكني بهم ، وإلا لخربت الثغور وتمطلت .

## الهجرة

س ٣٠ : تكلم عن الهجرة ، وبين من تجب عليه ، وهل حكمها باق ، ومن الذى تسن في حقه ؟ واذكر ماتعرفه عن هجران أهل المعاصى واذكر ماتستحضره من الأدلة باستقصاء .

ج : الهجرة الانتقال من بلاد الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان . وتجب الهجرة على عاجز عن إظهار دينه بمحل يلب فيه حكم كفر أو بدع مضلة . إحراراً لدينه لقوله تعالى : ( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين فى الأرض . قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ) الآيات . وقال ( إن أرضى واسعة فإياى فاعبدون ) وقال تعالى : ( وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره ، وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بمد الذكري مع القوم الظالمين ) .

قال الحسن البصرى : لا يجوز له التعمود معهم ، خاضوا أو لم يخوضوا لقوله تعالى : ( وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بمد الذكري مع القوم الظالمين ) وقال تعالى : ( إن نغف عن طائفة منكم نغذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين ) . قال شيخ الإسلام : فعلم أن الطائفة المغو عنها عاصية لا كافرة ، إما بسمع الكفر دون إنكاره ، والجلوس مع الذين يخوضون فى آيات الله ، أو كلام هو ذنب وليس هو كفر ، أو غير ذلك من الذنوب . انتهى .

وعن سمرة بن جندب ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله . رواه أبو داود ، وعن جرير

ابن عبد الله رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعث ضربة إلى خنعم ، فاعتصم ناس بالسجود ، فأسرع فيهم القتل ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بنصف العقل وقال : أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين . قالوا : يا رسول الله ولم ؟ قال : لا تراءى نارها ، رواه أبو داود والترمذى . وقال صلى الله عليه وسلم : أنا برىء من أهل ملتين تراءى نارهما - وقال : لا تستضيئوا بنار المشركين .:

وقال : من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة ، وقال صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم ، أو يفارق المشركين . وقال صلى الله عليه وسلم : لا يسلم لذي دين دينه ، إلا من فر من شامق إلى شامق . ومنها حديث لقيط بن صبرة لما قال : يا رسول الله على ما أباطك ؟ فبسط رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وقال : على إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وزيال المشرك ، وأن لا تشرك بالله شيئاً .

قال ابن القيم رحمه الله في الكلام عليه : قوله في عقد البيعة وزيال المشرك أى مفارقتهم ومعاداتهم . فلا تجاوره ولا تواكله ، كما جاء في حديث : لا تراءى نارهما انتهى . ولأن التيام بأمر الدين واجب ، والمهجرة من ضرورة الواجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ويحرم السفر إلى محل يفتاب فيه حكم كفر ، أو بدع مضلة ، ولا يقدر على إظهار دينه به ، ولو كان سفره لتجارة ، لأن ربحه المظنون لا يفي بخسرانه المحقق في دينه . وقال الوزير وغيره : اتفقوا على وجوب المهجرة من ديار الكفر لمن قدر على ذلك .

قال ابن كثير رحمه الله على قوله تعالى : ( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ، قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين فى الأرض قالوا : ألم تكن

أرض الله واسعة قتهاجروا فيها فأولئك ما واهم جهنم وساءت مصيراً ، إلا للمستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً): هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهرائي المشركين ، وهو قادر على الهجرة وليس متمكناً من إقامة الدين ، فهو ظالم لنفسه مرتكب حراماً بالإجماع وبنص هذه الآية . وكلام العلماء في المنع من الإقامة عند المشركين . وتحريم مجامعتهم ووجوب مباينتهم كثير معروف ، خصوصاً في كتب أئمة الدعوة ، كالشيخ محمد بن عبد الوهاب وأولاده .

ولا تجب الهجرة عن أهل المعاصي لقوله صلى الله عليه وسلم: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده الحديث . والعمل عليه عند أهل العلم .

وهجران أهل المعاصي ، كما قال شيخ الإسلام في ج ٢٧ من مجموع الفتاوى: الهجر الشرعي نوعان أحدهما بمعنى الترك للمنكرات ، الثاني بمعنى العقوبة عليها . فالأول هو المذكور في قوله تعالى ( وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ، فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم ) فهذا يراد به أن لا يشهد المنكرات لغير حاجة ، وهذا الهجر من جنس هجر الإنسان نفسه عن فعل المنكرات ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : المهاجر من هجر ما نهى الله عنه .

ومن هذا الباب الهجرة من دار الكفر والفسوق إلى دار الإسلام والإيمان ، فإنه هجر للمقام بين الكافرين والمنافقين الذين لا يمكنونه من فعل ما أمر الله به ، ومن هذا قوله تعالى : ( والرجز فاهجر ) .

النوع الثاني الهجر على وجه التأديب ، وهو هجر من ظهر المنكرات حتى يتوب منها ، كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون ، الثلاثة الذين خلفوا

حتى أنزل الله توبتهم حين ظهر منهم ترك الجهاد التعمين عليهم بغير عذر ، ولم يهجر من أظهر الخير وإن كان مناقياً ، فهنا المهجر هو بمنزلة التمزير والتمزير يكون لمن أظهر ترك اواجبات ، وفعل المحرمات ، كتارك الصلاة والزكاة ، والتظاهر بالمظالم والفواحش ، والداعى إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة ، وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع .

وهذا حقيقة قول من قال من السلف والأئمة : إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم ، ولا يصلى خلفهم ولا يؤخذ عنهم العلم ، ولا ينال كحون . فهذه عقوبة لهم حتى ينتهوا ، ولهذا يفرقون بين الداعية وغير الداعية ، لأن الداعية أظهر المنكرات فاستحق العقوبة ، بخلاف السكاتم فإنه ليس شراً من المناقنين الذين كان صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم وبكل مراتبهم إلى الله مع علمه بحال كثير منهم ، ولهذا جاء في الحديث : إن العصية إذا خفيت لم تضرب إلا صاحبها ، ولكن إذا أعلنت فلم تنكر ضرت العامة . وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه ، أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه . فالمنكرات الظاهرة يجب إنكارها بخلاف الباطنة ، فإن عقوبتها على صاحبها خاصة .

وهذا المهجر يختلف باختلاف المهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم . فإن المقصود به زحر المهجور وتأديبه ، ورجوع العامة عن مثل حاله ، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضى هجره إلى ضعف الشر وخفته ، كان مشروعاً ، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك بل يزيد الشر ، والمهاجر ضئيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته لم يشرع المهجر ، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من المهجر .

والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف قوما ويهجر آخرين .

وإذا اجتمع بالرجل خير وشر ، وفجور وطاعة ، وممصية وسنة وبدعة ، استحق من الموالاة والثواب ، بقدر ما استحق من الخير ، واستحق من المعاداة والعقاب ، بحسب ما فيه من الشر ، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة ، فيجتمع له من هذا وهذا كالص فقير تقطع يده لسرقته ، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته ، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة ، انتهى من ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ملخصاً .

وتسن الهجرة لقادر على إظهار دينه بنحو دار الكفر ، ليتخلص من تكثير الكفار ومخالطتهم ، ورؤية المنكر بينهم ، ويتمكن من جهادهم وإعانة للمسلمين ويكثرهم ، لما ورد عن معاوية رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها . رواه أحمد وأبو داود

وعن عبد الله بن السمدي رضى الله عنه ، أن رسول الله قال : لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو ، رواه أحمد والنسائي . وعنه صلى الله عليه وسلم ، لا تنقطع الهجرة ما كان الجهاد . رواه سعيد وغيره ، مع إطلاق الآيات والأخبار ، وتحقق المعنى المتقضى لها في كل زمان . وأما حديث لا هجرة بعد الفتح يعنى من مكة إلى المدينة ، وكل بلد فتح لا تبقى منه هجرة ، إنما الهجرة إليه ، لأن الهجرة الخروج من بلد الكفر ، فإذا فتح لم يبق بلد كفر . فلا تبقى منه هجرة .

ص ٣١ : ما حكم التطوع بالجهاد في حق من عليه دين ، وفي حق من أحد أبويه  
حر مسلم لم يأذن ، أو جد ، أو جدة ، وذكور الأدلة .

ج : لا يتطوع به من عليه دين إلا بإذن غريمه ، إلا أن يقيم ضامناً مليئاً .  
أو رهناً محرراً . أو يكون له من يقضيه عنه ، لما روى أبو قتادة : أن رجلاً جاء  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إن قتلت في سبيل الله  
يكفر عني خطايي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . إن قتلت في  
سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر :

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف قلت ؟ قال : أرأيت إن  
قتلت في سبيل الله يكفر عني خطايي ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر إلا الدين ، فإن جبريل قال لي ذلك .  
رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه .

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال : يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين . رواه مسلم . وعن أنس رضى الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : القتل في سبيل الله يكفر كل خطيئة ،  
فقال : إلا الدين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إلا الدين . رواه الترمذي  
وقال حديث حسن غريب .

وروى ابن عباس قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
يا رسول الله أجاهد ؟ قال : لك أبووان ؟ قال : نعم . قال : فقيمهما فجاهد . قال  
الترمذي : هذا حديث صحيح . وروى أبو داود ، عن أنس سعيد أن رجلاً هاجر  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : هل لك أحد باليمن ؟ فقال : أبوإى .  
فقال : أذنا لك ؟ قال : لا . قال : فارجع فاستأذنهما ، فإن أذنا لك فجاهد ،

وإلا فبرها ، ولأن فرض أداء للدين متمين عليه ، فلا يجوز تركه لفرض على الكفاية يقوم غيره فيه مقامه ، والمؤجل كالحال ، لأنه يعرض نفسه للقتل ، فيضيع الحق ، فإن كان وفاء جاز ، لأن عبد الله بن حرام والد جابر ، خرج إلى أحد وعليه ديون كثيرة فاستشهد وقضى عنه ابنته مع علمه صلى الله عليه وسلم من غير نكير ، ولعدم ضياع حق التزيم إذن .

ومن كان أحد أبويه مسلماً لم يجوز له الجهاد إلا بإذنه . لما روى عبد الله ابن عمرو بن العاص قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستأذنه في الجهاد فقال : أحى والداك ؟ قال : نعم . قال : فقيهما فجاهد ، رواه البخارى والنسائى وأبو داود والترمذى وصححه . وفي رواية : أنى رجل فقال : يا رسول الله إني جئت أريد الجهاد معك ، ولقد أتيت وإن والدى يبيكين . قال : فارجع إليهما ، فأضحكهما كما أبكيتهما ، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

وعن أبي سعيد أن رجلاً هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال : هل لك أحد باليمن ؟ فقال أبو داود ، فقال : أذنالك ؟ فقال : لا . قال : ارجع إليهما فاستأذنها ، فإن أذنالك فجاهد . وإلا فبرها ، رواه أبو داود .

وعن معاوية بن جهمه السلمى ، أن جاهمة أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أردت الفزو وجئتك أستشيرك . فقال : هل من أم ؟ قال : نعم . قال : الزمها فإن الجنة عند رجلها ، رواه أحمد والنسائى .

وعن ابن مسعود قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين . قلت : ثم أى ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله . الحديث متفق عليه . وقال رجل لابن عباس : إني

نذرت أن أغزو الروم ، وإن أبوى منعاى . فقال : أطع أبويك ، فإن الروم ، ستجد من يفزوها . ك . وهذا كله إن لم يتعين عليه ، فإذا تعين فتركه معصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وتقدمت المواضع التي يتعين فيها الجهاد ، فيسقط إذنهما ، وإذن غريم . لكن يستحب للمدبون أن لا يتعرض لمسكان القتل من المبارزة ، والوقوف في أول المقاتلة ، لأن فيه تغرير بتفويت الحق .

ولا طاعة للوالدين في ترك فريضة ، كتعليم علم واجب يقوم به دينه من طهارة وضلوة وصيام ونحو ذلك ، وإن لم يحصل ماوجب عليه من العلم ببلده ، فله السفر لطلبه بلا إذنهما ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . ولا إذن لجد ولا جدة لظاهر الأخبار ، ولا للكافرين لفعل الصحابة ، ولا الرقيقين لمدم الولاية ، ولا المجنون لأنه لاحكم لقولهما .

فإن خرج في جهاد تطوع بإذنهما ، ثم منعه منه بعد سيره ، وقبل تعيينه عليه ، فعليه الرجوع لأنه معنى لو وجد في الابتداء منع فنع إذا وجد في أثناءه كسائر الموانع ، إلا أن يخاف على نفسه في الرجوع ، أو يكون له عذر من مرض ونحوه . فإن أمكنه الإقامة في الطريق ، أقام حتى يقدر على الرجوع فيرجع ، وإلا مضى مع الجيش .

وإذا حضر الصف تعين عليه لحضوره ، وسقط إذنهما ، وإن كانا كافرين فأسلما ثم منعا ، كان كنهما بعد إذنهما ، على ما تقدم ، وكذا حكم الغريم بأذن ثم يرجع .

فإن عرض للمجاهد في نفسه مرض أو عى أو عرج ، فله الانصراف ، ولو بعد التقاء الصفين لخروجه عن أهلية الوجوب ، وإن أذن له أبواه في الجهاد ، وشرطا عليه أن لا يقاتل ، حضر القتال تعين عليه وسقط شرطهما .

ص ٣٢ : تكلم بوضوح عن حكم الدعوة إلى الإسلام ، واذكر ماتستحضره من الأدلة والخلاف والتفصيل والتعليل والترجيح .

ج : في المسألة أقوال الأول ، إن الدعوة إلى الإسلام تجب ، عن ابن عباس قال : ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط ، إلا إذا دعاهم ، رواه أحمد .

وعن بريدة ، عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على سرية أو جيش ، أمره بتقوى الله تعالى في خاصة نفسه ، وبمن ممة من المسلمين خيراً ، وقال : إذا التقيت عدوك المشركين ، فادعهم إلى إحدى ثلاث ، فإن هم أجابوك إليها فاقبل منهم ، وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام ، فإن هم أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم . رواه مسلم .

وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أفأنتل بمقبل قومي ومدبرهم قال : نعم ، فلما وليت دعاني فقال : لا تقاثلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام رواه أحمد . وعن سهل بن سعد ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فقال : أين علي؟ فقيل : إنه يشتكى عينيه ، فأمر فدعى له ، فبصق في عينيه فبرأ مكانه ، حتى كأن لم يكن به شيء ، فقال : تقاثلهم حتى يكونوا مثلنا . فقال : على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم ، فوالله لأن يهتدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم . متفق عليه .

وبهذا القول قال مالك : وإنه يجب تقديم دعاء الكفار إلى الإسلام من غير فرق بين من بلغته الدعوة ، ومن لم تبلغه .

والقول الثاني : لا يجب مطلقاً لما ورد عن عوف قال : كتبت إلى نافع

أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب إلى : إنما كان ذلك في أول الإسلام ، وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق ، وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرة ابنة الحارث ، حدثني به عبد الله بن عمر ، وكان في ذلك الجيش . متفق عليه .

وعن البراء بن عازب قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع ، فدخل عبد الله بن عتيك بيته ليلا قتلته وهو نائم ، رواه أحمد والبخاري . والقول الثالث : أنه يجب لمن تباعه الدعوة ، ولا يجب لمن بلقتهم لكن يستحب .

قال ابن المنذر : وهو قول جمهور أهل العلم ، وهذا القول عندي أرجح لأن الأحاديث الصحيحة قد تظاهرت بذلك ، وبه يجمع بين الأدلة . والله أعلم .

ويحرم القتال قبل الدعوة لمن لم تبغفه الدعوة ، لحديث بريدة ، وتقدم أول الجواب ، وقيد ابن القيم وجوبها لمن لم تبغفه واستحبابها لمن بلغته بما إذا قصد المسلمون ، أما إذا كان الكفار قاصدين للمسلمين بالقتال فلا مسلمين قتلتهم من غير دعوة دفعا عن نفوسهم وحرمتهم .

وأمر الجهاد موكول إلى الإمام ، واجتهاده لأنه أعرف بحال الناس ، وبحال العدو ونسكياتهم وقربهم وبعدهم ، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك لقوله : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) وقوله : ( إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ) .

س ٣٣ : ما الذى ينبغى للامام أن يتتدىء به نحو أمن البلاد ؟ وإذا عدم الإمام فهل يؤخر الجهاد ؟ وإذا حصلت لهم غنيمة فما الحكم ؟

ج : ينبغى للامام أن يتتدىء بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من يازاتهم من المشركين ، ويأمر بعمل حصونهم وخفر خنادقهم وجميع مصالحهم ، لأن أهم الأمور الأمن ، وهذا طريقه ، ويؤمر في كل ناحية أميراً يقلد أمر الحرب . وتدير الجهاد ، ويكون الأمير ممن له رأى وعقل وخبرة بالحرب ومكايد العدو ، مع أمانة ورفق بالمسلمين ، ونصح لهم ليحصل المقصود من إقامته .

ويوصى الإمام الأمير إذا ولاه بتقوى الله في نفسه ، وأن لا يحمل المسلمين على مهلكة ، ولا يأمرهم بدخول مطمورة يخاف أن يقتلوا تحتها ، لحديث ريدة السابق ، فإن فعل بأن حملهم على مهلكة ، أو أمرهم بدخول مطمورة ، يخاف أن يقتلوا تحتها ، فقد أساء ويستغفر الله . ولا دية عليه ، ولا كفارة إذا أصيب أحد منهم بطاعته ، لأنه فعل ذلك باختياره .

فإن عدم الإمام لم يؤخر الجهاد ، لثلا يستولى العدو على المسلمين ، وتظهر كلمة الكفر . وإن حصلت غنيمة قسموها على موجب الشرع ، كما يقسمها الإمام على ما يأتى في باب قسمة الغنيمة .

قال في الإفتاع : قال القاضى : وتؤخر قسمة الغنيمة حتى يقوم إمام فيقسمها احتياطاً للفروج ، فإن بعث الإمام جيشاً أو سرية وأمر عليهم أميراً قتل أو مات فلجيش أن يؤمروا أحدهم ، كما فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في جيش مؤنة ، لما قتل أمراؤهم ، أمروا عليهم خالد بن الوليد ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فرضى أمرهم وصوب رأيهم وسمى خالداً يومئذ سيف الله

فإن لم يقبل أحد منهم أن يتأمر عليهم دنوا عن أنفسهم ، لقوله تعالى :  
( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) ولا يقيمون في أرض العدو إلا مع أمير  
يقيمونه أو يبعثه الإمام إليهم ) .

\* \* \*

س ٣٤ : تكلم عن فرار المسلمين من الكفار ، وماذا يصنع من ألقى  
في مركبهم نار ؟

ج : لا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين . ويحرم فرار جماعة من مثليهم  
لقوله تعالى : ( الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً ، فإن يكن منكم  
عشرون صابرون يفلبوا مائتين . وإن يكن منكم ألف يفلبوا ألفين ) وهذا  
أمر بلفظ الخبر لأنه لو كان خبراً بمعناه لم يكن تخفيفاً ، ولوقع الخبر بخلاف  
الخبر ، والأمر يقتضى الوجوب .

وقال ابن عباس : من فر من اثنين قد فر ، ومن فر من ثلاثة فما فر ،  
ويزهم الثبات إن ظنوا التلف لقوله تعالى : ( إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً  
فلا تولوهم الأدبار ) ولأنه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الكبار ، ففي  
الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل : يارسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله  
والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال  
اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الفاضلات .

ومن قصد بفراره التحيز إلى فئة ، أو التعرف للقتال أبيض له ، لأن الله تعالى  
قال : ( إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ) بنضم إليهم ليقاتل .

ومعنى التعرف للقتال أن يتحاز إلى موضع يكون القتال فيه أمكس .

مثل أن يكون في موضع ضيق ، فينحاز إلى سعة ، أو من مطشة إلى ماء ، أو من نزول إلى علو ، أو من استقبال شمس أو ريح إلى استدارها ، أو يفر بين أيديهم لنتقض صفوفهم ، أو تنفرد خيلهم من رجالهم ، أو ليجد فيهم فرصة أو ليستند إلى جبل ، ونحو ذلك مما جرت به عادة أهل الحرب .

وقد روى عن عمر أنه كان يوماً في خطبته إذ قال : يا سارية بن زنيم الجبل ، ظلم الذئب من استرعاه الغنم . فأنكرها الناس فقال على رضى الله عنه : دعوه ، فلما نزل سألوه عما قال لهم ، فلم يعترف به ، وكان بعث إلى ناحية العراق جيشاً لغزوهم ، فلما قدم ذلك الجيش أخبروا أنهم لقوا عدوهم يوم الجمعة ، فظفر عليهم ، فسمعوا صوت عمر فتحيزوا إلى الجبل ، فنجوا من عدوهم وانتصروا عليهم .

وسواء قربت الفئة أو بعدت ، لما روى ابن عمر أنه كان في سرية من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحاص المسلمون حيصة عظيمة وكنت فيمن حاص ، فلما برزنا قلنا : كيف نصنع وقد فررنا من الزحف ، وبؤنا بفضب من الله ، فجلسنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ، فلما خرج قنا قلنا له : نحن الفرارون فقال : لا بل أنتم المكارون ، أنا فئة كل مسلم . أخرجه الترمذى ، وقال حديث حسن .

وعن عمر أنه قال : أنا فئة كل مسلم ، وقال لو أن أبا عبيدة نجز إلى لكنت له فئة ، وكان أبو عبيدة بالعراق ، وإن زادوا على مثلهم فلم الفرار .

قال ابن عباس : لما نزلت (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) وشق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم أن لا يفر واحد من عشرة ، ثم جاء التخفيف فقال : (الآن خفف الله عنكم) الآية . فلما خفف عنهم من العدد ، نقص من الصبر بقدر ما خفف من القدر ، رواه أبو داود .

وإذا خشى الأسر فالأولى أن يقاتل حتى يقتل ولا يسلم نفسه للأسر لأنه يفوز بالتواب والدرجة الرفيعة ويسلم من تحبكم الكفار عليه بالتعذيب والاستخدام والفتنة .

فإن استأسر جاز ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بث عشرة عيقات ، وأمر عليهم عاصم بن ثابت ، فنفرت إليهم هذيل بقرب من مائة رجل رام ، فلما أحس بهم عاصم وأصحابه لجأوا إلى فدفد فقالوا لهم : أنزلوا فأعطونا أيديكم ولكم العهد والميثاق ، أن لا تقتل منكم أحداً ، قال عاصم : أما أنا فلا أنزل في ذمة مشرك فرموهم بالنبل ، قتلوا عاصمًا مع سبعة معه .

ونزل إليهم ثلاثة على العهد والميثاق منهم : خبيب وزيد بن الدثنة ، فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم ، فربطوهم بها . متفق عليه . فعاصم أخذ بالعزيمة ، وخبيب وزيد أخذوا بالرخصة ، وكلهم محمود غير مذموم ولا ملوم .

والفرار أولى من الثبات إن ظنوا التلف بتركه ، وإن ظنوا الظفر ، فالثبات أولى من الفرار ، بل يستحب الثبات لإعلاء كلمة الله ، ولم يجب لأنهم لا يأمنون العطب ، كما لو ظنوا الهلاك في الفرار والثبات ، فيستحب الثبات ، وأن يقاتلوا ولا يستأسروا ، فإن جاء العدو بلدًا فلا هله التحصن منهم .

وإن كانوا أكثر من نصفهم ليلتحقهم مدد أو قوة ، ولا يكون ذلك تولى ولا فرارًا إنما التولى بعد اللقاء ، وإن توهم خارج الحصن ، فلهم التصيز إلى الحصن ليلتحقهم مدد وقوة ، لأنه بمنزلة التحرف للقتال ، أو التحرف لفتنة ، وإن غزوا فذهبت دوابهم لشروء أو قتل ، فليس ذلك عذرًا في الفرار ، إذ القتال ممكن بدونها ، وإن فروا قبل إحراز الغنيمة ، فلا شيء لهم إن أحرزها غيرهم .

وإن قالوا إنهم فروا متحرفين للقتال فلا شيء لهم أيضاً ، لأنهم لم يشهدوا الواقعة حال تقضى الحرب والاعتبار به ، وإن ألقى في مركبهم نار ، فاشتعلت فعلا ما يرون فيه السلام لأن حفظ الروح واجب ، وغلبة الظن كاليقين في أكثر الأحكام ، فهنا كذلك ، من المقام أو الوقوع في الماء ليتخلصوا من النار ، فإن شكوا أو تيقنوا التلف فيهما ، أو ظنوا السلامة فيهما ظناً متساوياً خيروا .

## من نظم الفرائد مما يتعلق بالجهاد

وإن جهاد الكفر فرض كفاية  
لأن به تحصين ملة أحمد  
فله من قد باع لله نفسه  
ومن يفز إن يسلم فأجر ومنم  
وما محسن يبغى إذا مات رجمة  
لفضل الذي أعطوا ونالوا من الرضى  
كفى أنهم أحياء لدى الله روحهم  
وغدوة غاز أو رواح مجاهد  
يكفر عن مستشهد البر ما عدا  
وقد سئل الخنار عن حر قتلهم  
كلوم غزاة الله ألوان تزفها  
ولم يجتمع في منخر المرء يا فتى  
كن صام لم يفطر وقام فلم يرم  
لشتان ما بين الضجيع بفرشه  
يدافع عن أهل الهدى وحر يمهم  
ومن قاتل الأعداء لإعلاء ديننا  
ويفضل غزو البحر غزو مفاوز  
على الذكر الحر المكلف فرضه  
بأمواله أو بيت مال وحاجة الـ  
وأذى وجوب الغزو في العام مرة  
وعين على المستنفرين وحضرة الصـ

ويفضل بمد الفرض كل تمبد  
وفضل عموم النفع فوق المقيد  
وجود الفتى في النفس أقصى للتجود  
وإن يرد يظفر بالنعيم الخلد  
سوى الشهدا كي يجهدوا في التزويد  
بفوق الأمانى في النعيم السرمد  
تروح بجنات النعيم وتفقدى  
خير من الدنيا بقول محمد  
حقوق الورى والكل في البحر فاجهد  
فقال يراه مثل قرصة مفرد  
دم وكسك عرفها فاح في غد  
غبار جهاد مع دخان لظى اشهد  
جهاد الفتى في الفضل عند التمدد  
وساهر طرف ليلة تحت أجرد  
وأموالهم بالنفس والمال واليد  
فذا في سبيل الله لا غير ، قيد  
ومع فاجر يحنط فاغزو كأرشد  
صحيحاً بالآت وزاد ليمد  
حيال إلى عود وإيقاء ملدد  
وإن بدع للتأخير عذر ليمهد  
خوف ومحصور بشفر بمدد

ولو قيل بالتعيين في حق حاضر الـ  
وعمن تعين قيماً لمياله  
على كل قوم غزو نجيرانهم من الـ  
ويحسن تشييع الغزاة لراجل  
وأهل الكتاب والمجوس إن تشاء غزهم  
ويعززون حتى يسلموا أو يسلموا  
وغير أولى فليدع قبل قتاله  
وعرفه بالبرهان حتم اتباعه  
وإن رباط المرء أجر معظم  
ويجوز على ميت به أجر فعله  
ولا حد في أدناه بل أربعون في الـ  
وأفضله ما كان أخوف مركزاً  
وذلك أسنى من مقام بمكة  
ومن لم يطق في أرض كل ضلالة  
فحتم عليه هجرة مع أمانة الـ  
بلا محرم مشياً ولو بعد المدى  
ويشرع مع إمكان إظهار دينه  
ويعذر ذو عجز لضعف وسقم أو  
وعن فله اصدد ذأب مسلم أو الـ  
كذا منع مدينا دون رهن وكافل الـ  
بلا إذن كل إثم إن يهد والد  
ولاطاعة في ترك فرض ومن طرا  
ولا إذن في فرض كجد وجدة

حصون من الإسلام لما أبعد  
وأمواله حتم النفير ليعمد  
عدو وإمداد الضعاف بمسعد  
وحل بلا كره تلقيهم اشهد  
بغير دعاء إن بابلاغهم بدى  
صافراً إلينا جزية النزل عن يد  
إلى أشرف الأديان دين محمد  
ولا تقبلن منه سواه بأوطد  
ملازم ثغر للقا بالتمدد  
كحى ويؤمن بافتتان بملحد  
مام ويمطى أجر كل مزيد  
وأقرب من أرض العدو والمنكد  
وفي مكة فضل الصلاة فزيد  
قياما وإظهاراً لدين محمد  
سهلاك ولو فرداً وذات تعدد  
لفعل الصحايات مع كل مهتد  
وأحكامها حتى القيامة أبد  
مخافة فساق وقف قد تزود  
ميممة مع حرانه في ميمد  
سوفاء وكاف في وفاء الممدد  
ويرجع ذو إذن ولم يجب اردد  
به المذر فليرجع بغير تقيد  
ولا زوجة إلا الذين كيقعد

وإن قياس الحكم لإيجابه على الذ  
ومن يستنب في الغزو يمنع غزوه  
ومن مثل الإسلام حرم فرارهم  
ولو شاع المثنوى ولو شرطوا استوا  
وأولى لمن يخشى الأسارى قتالهم  
وإن يزد الكفار مع ظن قهرهم  
والأولى إذا ظنوا الهلاك بمسكتهم  
وليس فراراً مدخل الحصن مطلقاً  
وإن تاق نار في سفينتهم أتو

ساقى حضور الصف دفقاً وأبد  
له وبأجر إن يكن فليردد  
لفير صلاح الحرب أو نحو مسد  
سلاح ومركوبيهما لم أبسد  
إلى القتل ، واستسلامه احلل بأوكد  
فندب ثبوت الناس واحتم بمبمد  
فراراً وجوز عكس كل لقصد  
ومن قبل حوز الفتم من فرافصد  
الأهم وإن شاءوا أقاموا بأوكد

\* \* \*

س ٣٥- تكلم عما يلي : تبييت الكفار ، عقر دابة ، إحراق شجر وزرع  
وقطع ، رميهم بالنار ، فتح الماء عليهم ، هدم عامرهم ، أخذ شهيد ،  
إحراق نخل .

ج : يجوز تبييت الكفار ليلاً وقتلهم وهم غارون ، ولو قتل بلا قصد من  
يحرم قتله ، كصبي وامرأة ومجنون وشيخ فان ، إذا لم يقصدوا ، لحديث الصعب  
ابن جثامة الليثي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن ديار  
المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وذرايرهم . قال : هم منهم . متفق عليه .  
وقد قال سلمة بن الأكوع رضى الله عنه : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أبا بكر رضى الله عنه ، فمزونا ناساً من المشركين فيبتنهم . رواه أبو داود .

ويجوز رميهم بالمنجنيق ، لما ورد عن ثور بن يزيد ، أن النبي صلى الله  
عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف . أخرجه الترمذى هكذا مرسل .

وقد روى عن عمرو بن العاص ، أنه نصب المنجنيق على الإسكندرية ، ولأن القتال به معتاد ، ويجوز رميهم بنار ، وهدم حصونهم وقطع المياه عنهم ، وقطع السابلة عنهم ، وفتح الماء ليفرقهم وإن تضمن ذلك إنلاف النساء والصبيان ونحوهم ، لحديث مصعب بن جثامة في الباب ، وهذا في معناه ، ويجوز الإغارة على علاقهم ونحو ذلك ، مما فيه إضعاف وإرهاب لهم .

ولا يجوز إحراق نخلمهم ، ولا تفريقه ، لما روى مكحول ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى أباهريرة بأشياء ، قال : إذا غزوت فلا تحرق نخلا ولا تفرقه ، وروى مالك أن أبا بكر قال : ليزيد بن أبي سفيان نحوه ، ولأن قتله فساد ، فيدخل في عموم قوله تعالى : ( وإذا تولى سعى في الأرض لينسد فيها ويهلك الحرث والنسل ) الآية ، ولأنه حيوان ذو روح فلم يجز إهلاكه ، ليفيظهم كنسائهم وصبيانهم .

ويجوز أخذ العسل وأكله لأنه مباح ، ويجوز أخذ شاهده كله بحيث لا يترك للنحل شيئاً فيه ، لأن الشهد من الطعام المباح ، وهلاك النحل بأخذ جميعه ، يحصل ضمناً غير مقصود ، فأشبهه قتل النساء والصبيان في البيات .

\*\*\*

ص ٣٦ : بين أحكام بعض مايلي : عقر الدابة ، إنلاف شجر أو زرع ، قتل صبي ، وأنتى ، وخنثى ، وشيخ فان ، وزمن ، وأعمى ، ونحوهم .

ج : لا يجوز عقر دوابهم ولو شاة ، لنهيه صلى الله عليه وسلم ، عن قتل الحيوان صبراً ، وقول الصديق : ليزيد بن أبي سفيان في وصيته ، ولا تقمرن شجراً مشمراً ، ولادابة عجاء ولا شاة إلا لما كلة

ويجوز قتل ما يقاتلون عليه من دوابهم ، لأن قتلها وسيلة إلى الظفر بهم ، ولما روى أن حنظله بن الراهب ، عقر بأبي سفيان فرسه فسقط عنه ، فجلس على صدره فجاء ابن شعوب فقال :

لأَحْمَدِ بْنِ صَاحِبِي وَنَفْسِي بَطْنَةً مِثْلَ شُعَاعِ الشَّمْسِ  
 قَتَلَ حَنْظَلَةَ وَاسْتَنْقَذَ أَبَاسْفِيَانَ ، وَلَمْ يَنْكُرِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَعَلَّ  
 حَنْظَلَةَ . وَيَجُوزُ حَرْقُ شَجَرِهِمْ ، وَزَرْعِهِمْ ، وَقَطْعُهُ إِذَا دَعَتِ الْحَاجَّةُ إِلَى إِنْثَالِهِ ،  
 لِقَوْلِهِ : ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ ، أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا ، فَأُذِنَ اللَّهُ ، وَلِيُخْرِجَ  
 الْقَاسِقِينَ ) وَرَوَى ابْنُ عَرْرُضِي اللَّهِ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَهُ ، وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ  
 لِينَةٍ ) وَلَهَا يَقُولُ حَسَانُ :

وَهَامَتْ عَلَى سِرَاةِ بَنِي لَوْيَ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ . وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا أُبْنِي ، فَقَالَ : إِنَّهَا صَبَاحًا ثُمَّ حَرَّقَ الشَّجَرَ وَالزَّرْعَ ، إِذَا كَانُوا  
 يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بَنَّا لِيَتَمَّهَوْا وَيَزْجُرُوا ، وَمَا تَضُرُّ الْمُسْلِمُونَ بِقَطْعِهِ مِنَ الشَّجَرِ وَالزَّرْعِ ،  
 لِكُوفِهِمْ يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي الْإِسْتِظْلَالِ ، أَوْ بِأَكْلُونِ مِنْ ثَمَرِهِ ، أَوْ يَنْتَفِعُونَ بِبَيْتَانِهِ  
 لِعُلُوقِهِمْ ، أَوْ تَكُونُ الْعَادَةُ لَمْ تَجْرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَدُونَا بِقَطْعِهِ ، حَرَمَ قَطْعُهُ لِمَا فِيهِ  
 مِنَ الْإِضْرَارِ بِنَا .

وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ نِسَائِهِمْ وَصَبْيَانِهِمْ ، لِمَا رَوَى ابْنُ عَرْرُضِي اللَّهِ عَنْهُمَا ، إِنَّ  
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ، مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهَا  
 بِصِيرَانِ رَقِيقِينَ وَمَالًا لِلْمُسْلِمِينَ قَتَلْتُمَا إِنْثَالَ لِمَالِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ قَاتَلُوا جَازَ  
 قَتْلُهُمْ بِغَيْرِ خِلَافٍ .

وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ شَيْخٍ فَانٍ ، لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ :  
 لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًّا ، وَلَا طِفْلًا ، وَلَا امْرَأَةً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . وَلِأَنَّهُ لَا نِكَاحَ  
 لَهُ فِي الْحَرْبِ .

وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ خَنْثَى مُشْكَلٍ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ  
 مَعَ الشُّكِّ ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ زَمَنٍ ، وَأَعْمَى ، وَرَاهِبٍ . لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ

الصديق ، أنه أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ، فقال : لا تقتلوا  
الولدان ، ولا النساء ، ولا الشيوخ ، وستجدون قوماً حبسوا أنفسهم في الصوامع ،  
فدعوم وما حبسوا له أنفسهم .

ولا يقتل عبد لقول النبي صلى الله عليه وسلم : أدركوا خالداً فروه أن لا يقتل  
ذرية ولا عسيفاً — وهم العبيد — ولأنهم يصيرون رقيقاً للمسلمين بنفس السبي ،  
أشبهوا النساء والعبيان .

ومن قاتل من ذكركم قتله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قتل يوم  
قريظة امرأة ألفت رحي على محمود بن سلمة . وروى عن ابن عباس رضى الله  
عنهما ، قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة مقتولة يوم الخندق فقال : من قتل  
هذه ؟ قال رجل : أنا يا رسول الله . قال : ولم ؟ قال : نازعتني قائم سيفي . قال :  
فسكت ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على امرأة مقتولة ، فقال : يالها قتلت ،  
وهي لا تقاتل ؟ فقيه دليل على أنه إنما نهى عن قتل المرأة ، إذا لم تقاتل .

وكذلك من كان ذا رأى يمين به في الحرب ، يجوز قتله لأن دريد بن الصمة ،  
كان شيخاً كبيراً وكان له رأى ، فإنه أشار على هوازن يوم حنين ، ألا يخرجوا  
مهمم الدرارى ، فخالفه مالك بن عوف نخرج بهم فهزموا ، فقال دريد في ذلك :  
أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى فلم يستيقنوا الرشد إلا ضحى غد  
وقتل ، ولم ينسكرك النبي صلى الله عليه وسلم قتله ، ولأن الرأى في الحرب  
أبلغ من القتال لأنه هو الأصل ، وعنه يصدر القتال ولهذا قال المتنبي :

الرأى قبل شجاعة الشجعان      هو أول وهى المحل الثانى  
فإذا هما اجتماعاً لنفس مرة      بلغت من العلياء كل مكان  
ولربما طعن الفقى أقرانه      بالرأى قبل تطاعن الفرسان

وقد جاء عن معاوية رضى الله عنه ، أنه قال لمروان والأسود : أمددتما  
عليك بقيس بن سعد وبرأيه ومكابדתه ، فوالله لو أنكما أمددتماه بثمانية آلاف

مقاتل . ما كان بأغيبظ لي من ذلك ، ويقتل المريض إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل ، كالإجهاز على الجريح لأن في تركه حياً ضرراً على المسلمين وتقوية للكفار ، وإن كان مأبوساً من برئه ، فكزمن لعدم النكابة .

وأما الفلاح الذي لا يقاتل فينبغي أن لا يقتل ، لما روى عن عمر رضى الله عنه ، أنه قال : اتوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب .

وقال الأوزاعي : لا يقتل الحراث إذا علم أنه ليس من المقاتلة .

وقال الشافعي : يقتل إلا أن يؤدي الجزية لدخوله في عموم المشركين . ومن أدلة القول الأول : أن الصحابة رضى الله عنهم لم يقتلوهم حين فتحوا البلاد ، ولأنهم لا يقاتلون ، أشبهوا الشيوخ والرهبان ، قاله في الشرح ، وإن تدرس بمن لا يقتل جاز رميهم ، ويقصد المقاتلة ، لأن المنع من رميهم يفضى إلى تعطيل الجهاد ، ووسيلة إلى الظفر بالمسلمين .

وإن تدرسوا مسلمين لم يجز رميهم لأنه يؤول إلى قتل المسلمين ، مع أن لهم مندوحة عنه ، إلا إن خيف علينا بترك رميهم فيرمون للضرورة ، ويقصد الكفار بالرمى دون المسلمين ، لأنهم المقصودون بالذات ، فلو لم يخف على المسلمين ، لكن لا يقدر عليهم إلا لرمى ، لم يجز رميهم لقوله تعالى : (ولولا رجال مؤمنون ، ونساء مؤمنات) الآية ، قال الليث : ترك فتح حصن يقدر على فتحه ، أفضل من قتل مسلم بغير حق .

## في تبييت الكفار من النظم

وتبييتهم مع رميهم بمجانق	وقطع المياه اقل وهدم المشيد
ويحرم تفريق لنحل وحرقة	وخذ عسلا للأكل وافهم بأبعد
وعترك عجماء القتال أجزه في الـ	قتال كمي جوزه في الجـود
وعترك ذى احظرا لا اضطرار لآكلها	وكالطير أنعام فكله بأجود
وما حل من ذبح لأكل فجلده	حلال وفي مال الفنيمة فاردد
وتفريقهم والرمي بالنار جائز	إذ امتنعوا إلا به أو بنا ابتد
وفيه بلا الشرطين قولان هكذا	لإنلاف أشجار وزرعهم اشهد
ويحرم إما ضرنا بتلافـة	وإن ضرنا بالمكث فاتفقه ترشد
وحضر بلا خلف ولو جاز حرقهم	بكره وقد حزننا لم أبعد
ولا تقتلن صبيانهم ونسائهم	وزمنا وعميانا وراهب معبد
وشيوخهم القاني إذا لم يقاتلوا	ولم يك ذا رأى كعثنى مؤصد
ولا العبد المأبوس سقما وحادثا	ومسعدم حتى بستم ليقتد
وما قتل فلاحهم وعبيدهم	لنجدتهم والخوف منهم بمبعد
وإن جعلوم جنة فارم ناويا	مقاتلة منهم بقلبك واقصد
وإن ترسوا بالمسلمين وخفتهم	علينا ارمهم قصادا وإلا بمبعد

\* \* \*

س ٣٧ — تكلم مما يلي : إنلاف كتب الكفرة ، من أسر أسيراً ماذا يلزمه ، وماذا عليه إذا قتله ؟ من أمر وادى أنه مسلم ، قتل المسلم أباه في المعركة ، ما أقسام الأسرى ؟ وما الذي ينجي به الإمام فيهم وما الذي يجب على الإمام نحوهم ، إذا رأى المصلحة في خصلة ؟ صفة قتل الأسير ؟

ج : يجب إنلاف كتبهم المبدلة دفماً لضررها ، وقياسه كتب نحو رفض واعتزال ، ومن أسر أسيراً من الكفار ، وقدر أن يأتي به الإمام ولو يكرهه على الجحى بضرب ، أو غيره وليس بمريض ، حرم قتله قبل الإتيان به إلى الإمام ، فيرى به رأيه ، لأنه افتيات عليه ، فإن لم يقدر على الإتيان به ، لا يضرب ولا يغيره ، أو كان مريضاً ، أو جريحاً ، لا يمكنه المشى معه ، أو يخاف هربه أو يهرب منه ، أو يخاف منه ، أو يقاتله ، فله قتله ، لأن تركه ضرر على المسلمين وتقوية للكفار .

ويحرم قتل أسير غيره ، قبل أن يأتي به الإمام ، إلا أن يصير إلى حالة يجوز فيها قتله لمن أسره ، فإن قتل أسيره ، أو أسير غيره قبل ذلك ، وكان رجلاً فقد أساء القاتل لافتيائه على الإمام ، ولا شيء عليه ، لأن عبد الرحمن بن عوف أسر أمية بن خلف وابنه علياً يوم بدر فرأهما بلال ، فاستصرخ الأنصار عليهما حتى قتلوهما ، ولم يفرموا شيئاً ، ولأنه أتلّف ماليس بمال ، فإن كان الأسير مملوكاً فعليه قيمته للهضم .

والأسارى من الكفار على قسمين : قسم يكون رقيقاً بمجرد السبي ، وهم النساء والصبيان ، لأنهم مال لا ضرر في اقتنائهم ، فأشبهوا البهائم ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن قتل النساء والصبيان ، رواه الجماعة إلا النسائي ، ولحديث سبي هوازن ، رواه أحمد والبخارى . وحديث عائشة في سبايا بني المصطلق ، رواه أحمد .

والقسم الثاني : الرجال البالغون المقاتلون ، والإمام مخير فيهم بين قتل ورق ، ومن وفداء . أما القتل ، فلقوله تعالى : ( اقتلوا المشركين ) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجال بني قريظة ، وهم بين السّمائة والسبعائة ، وقتل يوم بدر عقبة بن أبي معيط ، والنضر بن الحارث ، وفيه تقول أخته :

ما كان ضرك لو منفت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

قال النبي صلى الله عليه وسلم : لو سمعته ماقتلته ، وقتل يوم أحد أبا عزة الجمحي . وأما الاسترقاق فلقول أبي هريرة : لأزال أحب بني تميم بعد ثلاث سمتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سمته يقول : هم أشد أمتي على الدجال ، وجاءت صدقاتهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذه صدقات قومنا ، وكانت سبية منهم عند عائشة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أعتقها فإنها من ولد إسماعيل . متفق عليه . لأنه يجوز إقرارهم على كفرهم بالجزية ، فالرق أولى لأنه أبلغ الصغار . وأما المن فلقوله تعالى : (فإما منا بعد وإما فداء) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، من على أبي عزة الشاعر يوم بدر ، وعلى أبي العاص بن الربيع ، وعلى ثمامة بن أثال :

وأما الفداء بمسلم للآية ، ولما روى عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين من بني عقيل ، رواه أحمد والترمذي وصححه .

وأما الفداء بمال فلاية ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ، فادى أهل بدر بالمال ، فافعله الأمير من هذه الأربعة تعين ، ولم يكن لأحد تفضيه ، ويجب عليه اختيار الأصلح للمسلمين ، لأنه يتصرف لهم على سبيل النظر . فلم يحز له ترك ما فيه الخط ، كولى اليتيم ، لأن كل هذه الخصال قد تكون أصلح في بعض الأسرى ، فإن منهم من له قوة ونكاية في المسلمين ، قتلته أصلح ، ومنهم الضعيف ذو المال الكثير ، ففداؤه أصلح . ومنهم حسن الرأى في المسلمين يرجى إسلامه ، فالن عليه أولى ، ومن ينتفع بمخدمته ، ويؤمن شره ، استرقاقه أصلح . ففى رأى المصلحة فى خصلة ، لم يحز اختيار غيرها ، ومتى رأى قتله ضرب عنقه بالسيف ، لقوله تعالى : (فضرب الرقاب) .

س ٣٨ : تكلم عن حكم ما يلي تحريم التمثيل ودليله ، إذا تردد رأى الإمام في الأسرى لمن يكون المال المفدى به والمسترق منهم؟ إذا سأل الأسارى من أهل الكتاب تخليتهم على إعطاء الجزية ، إذا كان على المسترق حق لمسلم : الصبيان المجانين ، من فيه نفع ممن لا يقتل كأعمى ونحوه ، ماذا على قاتلهم؟ إذا أسلم الأسرى الأحرار المقاتلون؟ رد الأسير المسلم إلى الكفار .

ج : لا يجوز التمثيل ولا التعذيب ، لقوله النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث بريدة . ولا تعذبوا ولا تمتلوا ، وإن تردد رأيه ونظره في الأسرى ، فقتل أولى ومن استرق منهم أو فدى بمال ، كان الرقيق ، والمال للفائزين حكمه حكم الغنيمة .

وإن سأل الأسارى من أهل الكتاب ، أو الجوس تخليتهم على إعطاء الجزية لم يجز ذلك في نساءهم وصبيانهم . لأنهم صاروا أرقاء بنفس السبي . ويجوز في الرجال . ولا تجب إجابتهم إليه لأنهم صاروا في يد المسلمين بغير أمان ، ولا يجوز التخيير الثابت فيهم . بمجرد بذل المال قبل إجابتهم لعدم لزومها ، ولا يبطل الاسترقاق حقاً لمسلم .

والصبيان والمجانين . من كتابي وغيره . والنساء ومن فيه نفع ممن لا يقتل كأعمى ونحوه . رقيق ، بنفس السبي لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان . رواه الجماعة إلا النسائي ، وعن ابن عمر رضی الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه ، فأنكر قتل النساء والصبيان ، متفق عليه ، وكان يسترقهم إذا سباهم ، ويضمنهم قاتلهم بعد السبي بالقيمة ، وتكون غنيمة ، ولا يضمنهم قاتلهم قبل السبي ، لأنهم لم يصيروا مالا .

وقن أهل الحرب غنيمة ، لأنه مال كفار استولى عليه ، فكان للغانمين كالبيمة ، وللأمير قتله لمصلحة كالمرتد ، ويجوز استرقاق من تقبل منه الجزية ، وهم أهل الكتاب والمجوس ويجوز استرقاق غير من تقبل منه الجزية ، كعبدة الأوثان ، وبني تغلب ونحوهم ، لأنه كافر أصلي ، أشبه أهل الكتاب ، ولو كان عليه ولاء لمسلم أو ذمي .

وإذا أسلم الأحرار المقاتلون ، تعين رقبهم في الحال ، وزال التخيير فيهم وصار حكمهم حكم النساء : لما ورد عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله . إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . متفق عليه .

وهذا لفظ مسلم ، ولأنه أسير يحرم قتله فيجوز استرقاقه ، فصار رقيقاً كالمرأة ، وقيل يحرم القتل ، ويخير فيهم الأمير بين رق ، ومن ، وفداء ، صححه الموفق وجمع ، لأنه إذا جاز ذلك في حال كفرهم ، ففي حال إسلامهم أولى ، ويحرم رد الأسير المسلم إلى الكفار ، إلا أن يكون له من يمنعه من عشيرة ونحوها .

\* \* \*

س ٣٩ : تكلم بوضوح عن من أسلم قبل أسره ، وحكم مفاداته ، ومن أين يفدى ؟ ومن الذى ليس للإمام قتله ولا رقه ؟ قبول الفداء ممن حكم بقتله أو رقه ، المسي إذا كان غير بالغ ، إذا أسلم أو مات أحد أبوي غير بالغ ، وبين حكم زوجة الحربى ، إذا سبي أو سبيت معه ، وبيع المسترق .

ج : من أسلم من الكفار قبل أسره لخوف أو غيره ، فلا تخيير فيه ، وهو

كسلم أصلي ، لأنه لم يحصل في أيدي الغانمين . ومتى صار لنا رقيقاً محكوماً  
بكفره من ذكر وأتى وخشى ، وبالغ وصغير مميز دونه ، حرم مفاداته بمال ،  
وبيعه لكافر ذمي ، وغير ذمي ، ولم يصح بيعه لهم . قال أحمد : ليس لأهل  
الذمة أن يشتري مما سبي المسلمون قال : وكتب عمر بن الخطاب ينهى عنه أمراء  
الأمصار ، هكذا حكى أهل الشام اه .

وتجوز مفاداة المسترق منهم بمسلم الدعاء الحاجة ، لتخليص المسلم منهم ،  
ويفدى الأسير المسلم من بيت المال . لما روى سعيد بإسناده ، عن حبان بن  
أبي جيلة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن على المسلمين في فيئهم ،  
أن يفادوا أسيرهم ، ويؤدوا عن غارمهم ، ولأنه موضوع لمصالح المسلمين ، وهذا  
من أهمها ، وإن تعذر فداؤه من بيت المال لمنع أو نحوه ، فن مال المسلمين ،  
فهو فرض كفاية ، لحديث : أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكروا العاني  
وليس للإمام قتل من حكم حاكم برقه ، لأن القتل أشد من الرق ، وفيه  
إتلاف الغنيمة على الغانمين ، ولا رق من حكم بقتله ، ولا رق ولا قتل من  
حكم بفدائه وله المن على الثلاثة المذكورين ، وله قبول الفداء بمن حكم هو أو  
غيره بقتله ، أو رقه .

ومتى حكم لإمام أو غيره برق أو فداء ، ثم أسلم محكوماً بحاله لا ينقض  
لوقوعه لازماً ، والمسبي غير بالغ منفرداً عن أبويه ، أو مسبي مع أحد أبويه  
مسلم ، إن سباه مسلم ، تبعاً لحديث : كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه  
أو يمجسانه ، رواه مسلم : وقد انقطعت تبعيته لأبويه بانقطاعه عنهما أو عن  
أحدهما ، أو إخراجها من دارها إلى دار الإسلام .

والمسبي مع أبويه على دينهما للخبر ، وملاك السابي لا يمنعه تبعيته لأبويه  
في الدين ، كما لو ولدته أمه الكافرة في ملكه من كافر ، ومسبي ذمي ، من  
أولاد الحربيين ، يتبع السابي في دينه حيث يتبع المسلم .

وإن أسلم أو مات ، أو عدم أحد أبوي غير بالغ بدارنا ، أو اشقبه ولد مسلم بولد كافر فسلم كل منهما لأن الإسلام يعلو ولا يقع خشية أن يصير ولد المسلم للكافر أو بلغ ولد الكافر مجنوناً ومسلم في حال بحكم فيه بإسلامه لو كان صغيراً لموت أحد أبويه بدارنا وإسلامه لعدم قبوله اليهود وإن بلغ عاقلاً ثم جن لم يتبع أحدهما زوال حكم التبعية ببلوغه عاقلاً فلا يعود وإن بلغ من قلنا بإسلامه ممن تقدم عاقلاً ممسكاً عن إسلام ، وكفر ، قتل قاتله لأنه مسلم حكماً ، وينفسخ نكاح زوجة حربي سبي لها وحدها . لحديث أبي سعيد الخدري قال : أصبنا سبايا يوم أوطاس ، ولهن أزواج في قومنهن ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزلت ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) رواه الترمذي وحسنه .

فإن كانت زوجة مسلم ، أو ذمي ، وسبيت لم ينفسخ نكاحها ، ولا ينفسخ نكاح زوجة حربي سبيت معه ، ولو استرقا لأن الرق لا يمنع ابتداء النكاح ، فلا يقطع استدامته ، وسواء سباها رجل واحد أو رجلان ، وتحل مسبية وحدها لسايبها بعد استبرائها ، فإن سبي الزجل وحده ، لم ينفسخ نكاح زوجة له بدار حرب ، لأنه لانص فيه ولا قياس يقتضيه .

## من النظم فيما يتعلق بالأسير

ولا تضمنن قتل الأسير وحرمن  
فإن لم يسرقا قتله إن كان قادراً  
وفي جأز القتل المقر بجزية  
أو القتل أو يفدى بهم أو يرقهم  
وتحکم في استرقاقهم وفدائهم  
ويعتار غير القتل إن أسلموا ولا

يحتم به استرقاقهم في الموطن  
وإن أذعن الأسرى لإعطاء جزية  
ومن يهد منهم مطلقاً قبل أخذه  
ومن يدعى إسلامه قبل أسره  
ويختار فيمن لم يقر بجزية

سوى الرق في الأولى من أهل التعدد  
ويحرم في قول بمال فداؤهم كما لم يجز بيع السلاح المتعدد  
ومع أوبه أن يسب طفل فكافر ومع واحد أو مفرد فهو مهتد  
وعن أحمد إن يسب مع واحد يكن

شقياً عن دين الأب المتورد  
وإن يشا الزوجان بلغ عتدم  
ولو حكوا بالفسخ إن سبياً معاً  
ولا يحرم التفريق بينهما بلا  
وبالسب أثبت رق من ليس يقتلوا  
ولا يمنع استرقاقنا من برق في الـ

وحرم في الأولى بيع من رق مطلقا لكفر ، وعنه بيع طفل وخرد  
ويفدى بكل مسلم من وثاقه ويحرم بيع والقداء بن هدى

• • •

س ٤٠ : بين أحكام مايلي : التفريق بين ذوى رحم محرم ، من اشترى عدداً  
من الأسرى في عقد يظن أن بينهم أخوة أو نحوها فتبين عدمها ،  
ماذا يلزم الامام إذا حضر حصنا ؟ ماذا يجوز من أسلم من أهل الحصن ؟  
إذا قال أهل الحصن : ارحلوا جئنا وإلا قتلنا أسراكم ؟ .

ج : لا يفرق بين ذوى رحم محرم ، لحديث : من فرق بين والدة وولدها  
فوق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة . قال الترمذى : حسن غريب . وعن علي  
قال : وهب لى النبي صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين ، فبعت أحدهما ، فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم : ما فعل غلامك ؟ فأخبرته . فقال : رده رده ، رواه  
الترمذى ، وقال حسن غريب . ولأن تحريم التفريق بين الوالدين لما بينهما من  
الرحم المحرم ؛ فقيس عليه التفريق بين كل ذى رحم محرم ، إلا بعثق ، فيجوز  
أن يعتق أحدهما دون الآخر .

وكذا لا يحرم التفريق بافتداء الأسرى ، كافتداء أسير مسلم بكافر ، من  
ذوى رحم محرم لتخليص المسلم من الأمر ، وكذا يجوز في بيع فيما إذا ملك  
أختين ونحوهما على ماياتى في كتاب النكاح فإنه إذا وطئ إحداها لم يجوز له  
وطئ الأخرى حتى يحرم الموطوءة .

ولو باع الإمام أو غيره السبايا ، على أن بينهم نسبا يمنع التفريق ، ثم بان  
عدمه ، فللبائع الفسخ ، ومن اشترى منهم عدداً في عقد يظن أن بينهم أخوة أو  
نحوها فتبين عدمها رد إلى المقسم الفضل الذى فيه بالتفريق ، لبيان انتفاء مانعه .  
وإذا حضر إمام أو غيره حصنا لزمه فعل الأصح في نظره ، واجتهاده ، من  
مصابرته ومن موادعته بمال ، ومن هدنة بلا مال بشرطها .

وتجب الموادة بما والهدنة بغيره إن سألوها ، وثم مصلحة حصول الفرض من إعلاء كلمة الإسلام وصغار الكفرة ، وله الانصراف بدونه إن رآه لضرر أو إياس منه .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حاصر أهل الطائف ، فلم ينل منهم شيئاً ، فقال : إنا قافلون إن شاء الله غداً ، فقال المسلمون : أترجع ولم نفتحه ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اغدوا على القتال ، فغدوا عليه ، فأصابهم جراح فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا قافلون غداً ، فأعجبهم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه .

وإن قال أهل الحصن للمسلمين : ارحلوا عنا وإلا قتلنا أسراكم عندنا ، وجب رحيلهم لئلا يلتقوا بأسرى المسلمين للهلاك . ويجوز من أسلم من أهل الحصن قبل استيلائنا عليه ، دمه وماله حيث كان ، في الحصن أو خارجه . لما ورد عن أنس رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، وأن يأكلوا ذبيحتنا ، وأن يصلوا صلاتنا ، فإذا فعلوا ذلك ، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم ، إلا بحقها ، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . رواه أصحاب السنن .

ويجوز من أسلم منهم أولاده الصغار ، وحمل امرأته للحكم بإسلامهم تبعاً له ، ولا يجوز امرأته إذا لم تسلم ، لأنها لا تتبعه في الإسلام ، فإن سببت ضارت رقيقة كغيرها من النساء ، ولا ينفسخ نكاحه برقتها ويتوقف بقاء النكاح على إسلامها في العدة ، وإن دخل كافر دار الإسلام وله أولاد صغار في دار الحرب ، صاروا مسلمين تبعاً له : ولم يجز سديهم لعصمتهم في الإسلام .

س ٤١ : تكلم بوضوح عما يلي : إذا نزل أهل الحصن على حكم مسلم ، إذا أسلم من حكم بقتله أو سببه ، إذا سألوا أن ينزلهم على حكم الله ، إذا

كان به من لاجزية عليه فبذلها لعقد الذمة ، إذا خرج عبد إلينا بأمان أو نزل من حصن ، إذا جاءنا عبد مسلماً وأسر سيده أو أسر غيره من الحربيين ، إذا أقام عبد بدار الحرب ، إذا هرب قن إلى العدو ثم جاء بمال ، واذا كر ما تستخضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : إذا نزل أهل الحصن على حكم رجل مسلم حر مكلف عدل ، مجتهد في الجهاد ، جاز ، لما ورد عن أبي سعيد ، أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد ابن معاذ ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلى سعد فأتاه على حمار ، فلما دنا قريباً من المسجد ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا إلى سيدكم أو خيركم ، فقام عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن هؤلاء نزلوا على حكمك ، قال : فإني أحكم أن تقتل مقاتلتهم ، ونسبي ذراريهم ، فقال : لقد حكمت بما حكم به الملك ، وفي لفظ قضيت بحكم الله عز وجل . متفق عليه .

ويلزم المنزول على حكمه الحكم بالأخط لنا ، من قتل أو رق ، أو من ، أو فداء . ويلزم حكمه حتى بمن عليهم كالإمام ، وإن أسلم — من حكم ممن نزلوا على حكمه — أو سببه ، عصم دمه دون ماله وذريته ، لأنهما صاروا بالحكم بقتله مسلماً المسلمين ، فلا يعودان إليه بإسلامه ، وأما دمه فأحرزه بإسلامه ، ولا يسترق . لأنه أسلم قبله .

وإن سأل أهل الحصن الأمير أن ينزلهم على حكم الله تعالى ، لزمه أن ينزلهم ويخبر فيهم كالأمرى ، لأن ذلك هو الحكم بحسب اجتهاده لهم ، لكن في حديث بريدة الذي أخرجه أحمد ومسلم . رفوعاً : وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك . فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا . أوجب عنه بأنه لا احتمال نزول وحى بما يخالف ما حكم به ، وقد أمن ذلك بموته صلى الله عليه وسلم .

وقيل بكره له ذلك ، وقيل لا ينزلهم لأنه كما نزلهم على حكمتنا ولم يرضوا به . ولو كان بالحصن من لا جزية عليه فبذلها لعقد الذمة ، عتدت له الذمة بمعنى الأمان مجاناً ، وحرم رقه لتأمينه ، وإن لم يجب به ماله ، ولو خرج عبد إلينا بأمان ، أو نزل عبد من حصن إلينا بأمان فهو حر : لما روى الشعبي عن رجل من ثقيف قال : سألتنا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يرد علينا أبا بكره ، وكان عبداً لنا ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر ثقيفاً فأسلم ، فأبى أن يرده علينا . وقال : هو طليق الله ثم طليق رسول الله ، فلم يرده علينا . ولو جاءنا عبد مسالماً وأسر سيده الحربى ، أو أسر غيره من الحربيين فهو حر . والكامل مما جاء ، من سيده أو غيره له .

وإن أقام عبد أسلم بدار حرب فهو رقيق ، ولو جاء مولاه مسلماً بعده ، لم يرد إليه لسبق الحكم بحريته حين جاء إلينا مسلماً ، ولو جاء مولاه قبله مسلماً ، ثم جاء هو مسلماً فهو له . وليس لقرن غنيمة لأنه مال ، فلا يملك المال ، فلو هرب القرن إلى العدو ، ثم جاء منه بمال فهو لسيده ، والمال الذى جاء به لنا فيئتنا . وكره نقل رأس كافر من بلد إلى بلد ، ورميه بمنجنيق بلا مصلحة لما روى عقبة بن عامر ، أنه قدم على أبي بكر الصديق برأس بنان البطريق فأنكر ذلك ، فقال : يا خليفة رسول الله فإنهم يفعلون ذلك بنا . قال : فأذن بفارس والروم ، لا يحمل إلى رأس ، وإنما يكفى الكتاب والخبر .

قال الشيخ تقي الدين : وهذا حيث لا يكون في التمثيل بهم زيادة في الجهاد ، ولا يكون نكالا لهم عن نظيرها ، فأما إن كان في التمثيل السائح دعاء لهم إلى الإيمان ، وزجر لهم عن العدوان فإنه من إقامة الحدود والجهاد المشروع ، ولم تكن القصة في أحد كذلك ، فلهذا كان الصبر أفضل .

## باب ما يلزم الإمام والجيش

س ٤٢ : ماذا يلزم الإمام والرعية عند سيرهم إلى الفزو ؟ وما الذي يستحب أن يدعو به ؟ القتال يقع بسبب خمسة أشياء فما هي ؟ واذكر أدلتها ووضح الألفاظ الخفية .

ج : يلزم كل أحد إخلاص النية لله تعالى في الطاعات كلها من جهاد وغيره قوله تعالى : ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ) .

وعن أبي أمامة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : رأيت رجلاً غزاً يلتمس الأجر والذكر ، ماله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا شيء له فأعادها ثلاث مرات يقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء له ، ثم قال : إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغى به وجهه . رواه أحمد والنسائي .

قال ابن القيم في شرح منازل السائرين : قد تنوعت عباراتهم في الإخلاص والقصد واحد ، فقيل : هو أفراد الحق سبحانه بالقصد بالطاعة . وقيل : تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين ، وقيل : الإخلاص استواء أعمال العبد في الظاهر والباطن ، والرياء : أن يكون ظاهره خيراً من باطنه . والصدق في الإخلاص ؛ أن يكون باطنه أحر من ظاهره .

ومن كلام الفضيل رحمه الله : ترك العمل من أجل الناس رياء والعمل من أجل الناس شرك ، والإخلاص أن يمافيك الله منهما : وقال صاحب النازل : الإخلاص تصفية العمل من كل شوب ، ويلزم كل أحد أن يجتهد في إخلاص النية لله في الطاعات ، لأن الواجب لا يتم إلا به .

ويستحب أن يدعو سراً بحضور قلب . لما في حديث أنس قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى ونصيرى بك أحول وبك أصول ، وبك أقاتل . رواه أبو داود بإسناد جيد . وكان جماعة منهم الشيخ تقي الدين يقوله عند قصد مجلس العلم . اهـ .

الأشياء التي يقع القتال بسببها : الشجاعة والحمية والرياء والمغرم والفضب ، والدليل على ذلك ماورد عن أبي موسى قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل ، يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ، ويقاتل رياء ، فأى ذلك في سبيل الله ؟ فقال: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله . رواه الجماعة . وفي رواية للبخاري : والرجل يقاتل للمغرم : وفي أخرى له : والرجل يقاتل غضباً . ويجب على الإمام عند المسير بالجيش تعاهد الخيل . قلت : وفي وقتنا يتفقد أيضاً الطائرات والدبابات والمصفحات والرشاشات والمدافع والسيارات ، ويتفقد الرجال لأن ذلك من مصالح الجيش فلزمه كبقية المصالح ، فيختار من الرجال ما فيه غنى ومنفعة للحرب ومناصحة ، ومن الخيل ما فيه قوة وصبر على الحرب ، ويمكن الانتفاع به في الركوب ، وحمل الأثقال ، ومن الأسلحة الحديثة ، والمركوبات الحديثة ما كان أضع للجهاد .

ويمنع ما يصلح للحرب ، ويمنع الخذل وهو المغند للناس عن الغزو ومزهدم فيه والخروج إليه ، كقائل : الحرأو البرد شديد ، أو المشقة شديدة ، أو بالكفار كثرة وخيلهم جيدة .. وما شاكله ، يقصد بذلك خذلان المسلمين ، وهو التخلف عن النصر ، وترك الإعانة . يقال للظبي إذا تخلف عن القطيع : خذول ويقال : خذلت الوحشية إذا أقامت على ولدها وتخلفت . قال طرفة بن العبد البكري :

خذول تراعى ربرباً بمخميلة تناول أطراف البرير وترتد

وعليه منع مرجف كمن يقول : هلكت سرية المسلمين ، ولاهم مدد أو طاقة بالكفار . والإرجاف لغة إشاعة الكذب ، والباطل ، يقال : أرجف

بكذا إذا أخبر به على غير حقيقة ، لكونه خبراً متزلزلاً غير ثابت من الرجفة ،  
وهي الزلزلة . وأرجفوا في الشيء : خاضوا فيه ، قال الشاعر :

أبا لأراجيف يا بن اللؤم توعدني وفي الأراجيف خلت اللؤم والخورا

قال الله تعالى : ﴿ ولكن كره الله انبعاثهم فنبطهم وقيل اقمدا مع  
القاعدين ، لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم ﴾ الآية .  
ويمنع مكاتباً بأخبارنا ، ليدل العدو على عوراتنا ، ويمنع رامياً بيننا بالعداوة ،  
وساعياً بيننا بالفساد والفتن . قال تعالى : ﴿ لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا  
خبالا ﴾ الآية .

ويمنع معروف بنفثاق وزندقة ، لقوله تعالى : ( فإن رجعتك الله إلى طائفة  
منهم ، فاستأذنوك للخروج فقل : لن تخرجوا معي أبداً ، ولن تقاتلوا معي عدواً )  
ولأن هؤلاء مضرة على المسلمين فلزم الإمام منعهم ، وعليه منع صبي لم يشهد  
ويعنون ، لأنه لا منفعة فيهما ، ولأن في دخولها أرض العدو تعريضاً للهلاك .

ويمنع نساء للافتتان بهن مع أنهن لسن من أهل القتال ؛ لاستيلاء الخور  
والجن عليهن ، ولأنه لا يؤمن ظفر العدو بهن ، فيستحلوا منهن ما حرم الله  
تعالى ، إلا عجوزاً لسقى ماء ونحوه ، كما لجة جرحى . لما ورد عن أنس قال :  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرزو بأمر سليم ونسوة معها من الأنصار ،  
يسقين الماء ، ويداوين الجرحى . رواه مسلم والترمذي وصححه .

وعن أم عطية الأنصارية قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام وأداوى لهم الجرحى ،  
وأقوم على المرضى . رواه أحمد ومسلم وابن ماجه . قال جمع : وامرأة الأمير  
لحاجته إليها فتمله صلى الله عليه وسلم .

س ٤٣ : ما حكم الاستعانة بالكافر وأهل الأهواء في شيء من شؤون المسلمين ؟

وما حكم إغاثة أهل الأهواء؟ وما صفة سير الجيش؟ وما الذي ينبغي  
للأمير أن يعمل نحو العدو؟ واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : يحرم أن يستعين بكافر ، لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
خرج إلى بدر فقبمه رجل من المشركين فقال له : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال :  
لا . قال : فارجع فلن أستعين بمشرك . متفق عليه . ولأن الكافر لا يؤمن  
غائلته ، ومكره نخب طوبته . والحرب تقضى للناحية ، والكافر ليس من أهلها  
إلا لضرورة ، لحديث الزهري : أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بناس من  
المشركين في حربه ، وبهذا حصل التوفيق بين الأدلة والضرورة ، مثل كون  
الكفار أكثر عدداً أو يخاف منهم ، وحيث جاز اشترط أن يكون من يستعان  
به حسن الرأي في المسلمين . فإن كان غير نأمون عليهم ، لم يجوز كالمرجف  
وأولى .

وتحريم استعانة بأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين من غزو وعمالة ،  
أو كتابة أو غيرها ، لمظم الضرر ، لأنهم دعاة إلى عقائد الباطلة ، فهم أضمر  
على المسلمين من اليهود والنصارى ، لأنهم يدعون إلى ذلك ، واليهود والنصارى  
لا يدعون إلى دياناتهم ؟

وتكره الاستعانة بذمي في ذلك ، وتحرم توليتهم الولايات ، وتحرم إغاثة  
أهل الأهواء على عدوم إلا خوفاً من شرم ، ويسن أن يخرج الإمام بالجيش  
يوم الخميس . لما ورد عن كعب بن مالك ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج  
في يوم الخميس في غزوة تبوك ، وكان يجب أن يخرج يوم الخميس . متفق عليه .  
ويسير بالجيش برفق ، كسير أضعفهم ، لحديث أمير القوم أقطمهم ، أي  
أقلهم سيراً ، لثلاث يتقطع أحد منهم ، فإن دعت حاجة إلى الجدد في السير جاز لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم ، جد حين بلغه قول عبد الله بن أبي ليخرجن الأعز  
منها الأذل ، ليستقل الناس عن الخوض فيه .

وبعد الإمام والأمير للجيش الزاد ، لأنه لا يهد منه وبه قوام ، وربما طال سفرهم فيهلكون ، حيث لا زاد لهم ، ويحدثهم بما يقوى نفوسهم من أسباب النصر ، فيقول مثلاً : أنتم أكثر عدداً ، وأشد أبداناً ، وأقوى قلوباً ونحوه ، لأنه مما تستعين به النفوس على الصابرة ، وأبعث لها على القتال .

ويعرف عليهم العرفاء — وهو القائم بأمر القبيلة أو الجماعة من الناس — فيجعل لكل جماعة من يكون كقدم عليهم ينظر في حالهم ويتقدم ، لأنه صلى الله عليه وسلم عرف عام خبير على كل عشرة عريقاً ، وورد العرافة حق . وأما قوله : العرفاء في النار ، فتحذير للتعرض للرياسة ، لما في ذلك من الفتنة ، ولأنه إذا لم يتم بأمرها استحق العقوبة . ويمتد لهم الألوية البيض ، وهي العصابة تمتد على قناة ونحوها . قال صاحب المطالع : اللواء راية لا يحملها إلا صاحب جيش الحرب ، أو صاحب دعوة الجيش ا هـ .

قال ابن عباس : كانت راية النبي صلى الله عليه وسلم سوداء ، ولواؤه أبيض ، رواه الترمذى .

وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دخل مكة ولواؤه أبيض ، رواه أبو داود . ويمتد لهم الرايات وهي أعلام مربعة ، ويغير ألوانها ليعرف كل قوم رايتهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم للعباس حين أسلم أبو سفيان : احبسه على الوادى حتى تمر به جنود الله تعالى ، فيراها . قال : فحبسته حيث أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومرت به القبائل على راياتها ، ولأن الملائكة إذا نزلت مسومة بها . نقل حنبل .

ويجعل لكل طائفة شعاراً يتداعون به عند الحرب ، لئلا يقع بعضهم على بعض لما روى سلمة بن الأكوع قال : غزونا مع أبي بكر زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، فبينناهم فقتلهم وكان شعارنا تلك الليلة : أمت أمت ، رواه أبو داود .

وعن المهلب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن يتكلم العدو ، فليكن شعاركم : حم لا ينصرون . رواه الترمذى وأبو داود . وعن سمرة بن جندب قال : كان شعار المهاجرين : عبد الله ، وشعار الأنصار : عبد الرحمن . رواه أبو داود .

ويتخير الإمام أو الأمير لهم من المنازل أصلحها لهم كالحصبة ، وأكثرها ماء ومرعى ، لأنها أرفق بهم وهو من مصلحتهم ، ويتبع مكانها فيحفظها ليأمنوا هجوم العدو عليهم ، ولا يففل الحرس والطلائع .

ويمنع جيشه من الفساد والمعاصي ، لأنها سبب الخذلان . وتركها داع للنصر ، وسبب للظفر .

ويمنع جيشه من التشاغل بالتجارة المانعة لهم من القتال . ويمد الأمير الصابر في القتال بأجر ونقل ترغيباً له فيه ، ويخفي أمره ما أمكن إخفاؤه لئلا يعلم العدو به . عن كعب بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان إذا أراد غزوة ، وروى بغيرها . متفق عليه .

ويبعث العيون على العدو ممن له خبرة بالطرق حتى لا يخفى عليه أمر العدو ، ويهتم باقتفاء آثار العدو ومعرفة أسرارهم ، كما كان عليه السلام يهتم باقتفاء أخبار العدو ، ومعرفة أسرارهم واستطلاع خباياهم ، فكان يبعث العيون ليأتوه بخبرهم ، فقد أرسل عبد الله بن جحش سنة اثنتين للهجرة ، في اثني عشر مهاجراً ، بعد أن دفع إليه كتاباً أمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين ، فلما مضى اليومان نظر عبد الله في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا فيه « إذا نظرت إلى كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فترصد بها قريشاً ، وتعلم لنا من أخبارهم ، كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما علم بعير أبي سفيان ، تحمل خيرات قريش كلها إلى الشام ، أمر نقرأ من المسلمين أن

يخرجوا إليها لعل الله أن يجعلها لهم . فلما اقتربوا من الصفراء بعثوا بسيس بن عمرو وعدي بن الربيع إلى بدر يستطعمان أخبار العير . وقد ذهب رجلان من المسلمين إلى بدر يستقيان وينتظمان الأخبار ، وبينما هما كذلك إذ بجارية تطالب أخرى بدين عليهما ، فتجيبها صاحبتهما أن سوف تعطيهما الذي لها عندما تأتي العير في الغد ، أو بعد الغد ، فتعمل لهم وتؤجر منهم ، فيسرع ارجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبرانه بيوم قدوم العير .

ثم إن الجمين ، لما قاربا بدرأ ، وتسابقا إلى الماء ، بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وسعدا والزبير إلى بدر يتجسسون ، فجأوه بعبد بن قريش ، وهو قائم بصلى ، فلما انتهى من صلاته سألهما عن مكان قريش ، فقالا : « وراء هذا الكتيب » ثم قال لهما : كم القوم ؟ فقالا لا علم لنا . فقال : كم ينحرون كل يوم ؟ فقالا : « يوما عشرا ويوما تسعا » ، فقال صلى الله عليه وسلم : « القوم ما بين تسعمائة وألف » ثم قال لهما : فمن فيهم من أشرف قريش ؟ قالا : عتبة بن ربيعة ، وأبو البختري بن هشام ، وحكيم بن حزام ، ونوفل ابن خويلد ، والحارث بن عامر بن نوفل ، وطعيمة بن عدى بن نوفل ، والنفل ، وزمعة بن الأسود ، وأبو جهل بن هشام ، وأممية بن خلف ، ونبيه ومنبه ابنا الحجاج ، وسهيل بن عمرو بن عبدود .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « رمتكم مكة بأفلاذ كبدها » وفي غزوة أحد بعث الرسول أنسا ومونسا ، ابني فضالة يلتمسان قريشا ، فعلمتا أنها قاربت المدينة ، وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك ، وبعث من بعدهما الحباب بن المنذر ، فاتاه بخبرها ، ولم يلبث أن خرج سلمة بن سلامة ، فرأى قريشا تسرع بحميلها حتى لتسكاد تدخل المدينة ، فرجع إلى القوم يحدتهم بما رأى .

وفي غزوة الريبيع عندما علم الرسول صلى الله عليه وسلم أن الحارث بن أبي ضرار سيد بني المصطلق خرج في قومه ليحارب المسلمين ، أرسل بريدة بن الحصيب الأسلمي بتأ كد له الأمر ، فلما لقي الحارث وعلم أخباره ، رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص عليه ماسم . فما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن ندب المسلمين للقاء بني المصطلق .

وفي غزوة الخندق عندما علم الرسول صلى الله عليه وسلم ، أن قريظة نقضت عهدها وانضمت إلى حبي بن أخطب عدو الله ورسوله ، أرسل سعد ابن معاذ ، وسعد بن عباد ، وعبد الله بن رواحة ، وخوات بن جبير ليعلموا أمر قريظة ، ويروا إن كانت على عهدها مع رسول الله أم خرجت عليه .

فلما سأل هؤلاء كعب بن أسد وقال لهم : « لا عهد بيننا وبين محمد ولا عقد » ، انصرفوا إلى رسول الله يخبرونه . وفي سنة ست من الهجرة قبل صلح الحديبية أو عهدها ، بعث الرسول عدة سرايا ، كان منها سرية عكاشة ابن محصن الأزدي ، الذي خرج في أربعين رجلاً إلى النمر ، وقد أرسل هؤلاء الطلائع - جرياً على سنة رسول الله - فوجدوا من دهم على ماشية أعدائهم ، فغنموا مائتي بعير ساقوها إلى المدينة ، وعندما خرج الرسول ليصتمر - عمرة الحديبية في ألف وبضع مئات من أصحابه ، وبلغ ذا الحليفة بعث عيناً له يستطلع .

فلما اقترب الرسول من عسفان ، أتاه عينه ، فسأله عما جاء به من أخبار قريش فقال له الرجل : قد سمعت بمسيرك فخرجوا وقد لبسوا جلود النمر ، ونزلوا بذي طوى يباهدون الله لا تدخلها أبداً ، وهذا خالد بن الوليد في خيلهم قد قدموها إلى كراع النعيم .

وقبيل يوم حنين بعث عليه السلام عبد الله بن أبي حدود الأسلمي ،

وأمره أن يدخل في صفوف عدوه ، فيقيم فيهم حتى يعلم علمهم ، ثم يأتيه بخبرهم ، فانطلق ابن أبي حذرد حتى دخل فيهم وسمع منهم ما أجمعوا عليه من حرب المسلمين ، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر .

ويشاور في أمر الجهاد المسلمين ذا الرأي والدين لقوله تعالى : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ وقال : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وعن أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان ، فتكلم أبو بكر ، فأعرض عنه ، ثم تكلم عمر ، فأعرض عنه ، فقام سعد بن عباد ، فقال : إيانا تريد يا رسول الله ، والذي نفسى بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لأخضناها ، ولو أمرتنا أن نضرب أكبادهما إلى برك النقاد لقلطنا . قال : فندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فانطلقوا . رواه أحمد ومسلم .

وعن أبي هريرة قال : مارأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد والشافعي ، وروى البغوي بسنده ، عن عائشة أنها قالت : مارأيت رجلاً أكثر استشارة للرجال من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وللإستشارة فوائد كثيرة ، ذكرها بعض المفسرين ، لا نطول بذكرها ، يفتى عنها أمر الله لرسوله صلى الله عليه وسلم . ولنعم ما قيل في ذلك :

وشاور إذا شاورت كل مهذب      لبيب أخى حزم لترشد في الأمر  
ولا تك ممن يستبد برأيه      فتعجز أو لا تستريح من الفكر  
ألم تر أن الله قال لعبده      وشاوره في الأمر حتماً بلا نكر

وقال بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن      برأى نصيحة أو نصيحة حازم

ولا تجعل الثورى عليك غضاضة

فريش الخوانى قـوة للقوادم

وبصف الجيش ، فيتراصون لقوله تعالى : ﴿ إن الله يحب الذى يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ﴾ والسر فى ذلك أنهم إذا كانوا كذلك نشط بعضهم بعضاً ، وزادت قوتهم المعنوية ، وتعاقدوا ، وتنافسوا فى الطعام والنزال والكر ، وأدخلوا الروح والفرع والذعر فى نفوس الأعداء .

ويجعل فى كل جنبه من الصف كفوفاً ، لحديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، فجعل خالد بن الوليد على الجنبه اليمى ، وجعل الزبير على الجنبه اليسرى ، وجعل أباهبيدة على البياذقة ، وبعظن الوادى . فقال : يا أباهريرة ادع لى الأنصار فدعوتهم . . . الحديث . رواه مسلم . ولأنه أحوط للحرب ، وأبلغ فى إرهاب العدو ، ويدعو بما فى حديث أنس ، كان النبى صلى الله عليه وسلم ، إذا غزا قال : اللهم أنت عضدى ونصيرى بك أحول ، وبك أصول ، وبك أقاتل . رواه أبو داود وغيره .

ولا يميل إمام أو أمير مع قريبه ، ولا مع ذى مذهبه ، لأنه يفسد القلوب ويكسرهما ، ويشقت الكلمة ، وربما خذلوا عند الحاجة إليهم ، ويحرم قتال من لم تبلفه الدعوة قبلها ، وتسبب دعوة من بلفته للخير ، وتقدم البحث أوسع من هذا .

• • •

س ٤٤ — تكلم مما يلى : بنى جبل لمن يعمل ما فيه غناء ، مثل ذلك جعل جارية لمن يفعل ما فيه قمع ومصالحة للمسلمين ، واذكر ما يقترح على ذلك ( م ٩ - الأسئلة والأجوبة ٣ )

من المسائل ، النفل في البداء والرجعة ، بمث السرايا ، الأدلة الدالة على ما تذكروا أو التعليلات .

ج : يجوز أن يجعل أمير جملا معلوما من مال المسلمين ، ويجوز أن يجعل من مال الكفار ، مجهولا ، لمن يعمل مافيه نفع للمسلمين ككتف سور ، أو صعود حصن ، أو يدل على طريق سهل ، أو قلعة لتفتح ، أو على ماء في مفازة ونحوه كدلالة على مال يأخذه المسلمون ، أو عدو يغيرون عليه ، أو نفر يدخل منها إليه ، لأنه صلى الله عليه وسلم قد استأجر هو وأبو بكر في الهجرة من دلم على الطريق ، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم الثالث والرابع ، مما غنموه وهو مجهول ، لأن الغنيمة كلها مجهولة ويستحقه مجهول له بفعل ما جوعل عليه ، بشرط أن لا يجاوز جعل مجهول من مال كفار ثلث الغنيمة بعد التحنس ، لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم جعل أكثر منه .

ويجوز أن يعطى الأمير ذلك بلا شرط ، لأنه ترغيب للجهاد ، ولو جعل الأمير لمن يفعل مافيه مصلحة للمسلمين ، جارية معينة ، على فتح حصن من الكفار ، فانت قبل فتح الحصن فلا شيء له لأن حقه تعلق بعينها ، وقد تلفت بغير تقريط ، فسقط حقه منها كالوديعة ، وإن أسلمت وهي أمة أخذها - كحرة جعلت له بمد فتح - إلا أن يكون المجهول له الجارية كافراً ، فله قيمتها إن أسلمت - كحرة جعلت له وأسلمت قبل فتح .

وإن فتحت قلعة صلحاً ، ولم يشترط المسلمون الجارية على أهل القلعة ، وأبى أهل القلعة الجارية ، وأبى مجهول له أخذ القيمة عنها . فسحق الصلح لتعذر إرضائه ، لسبق حق صاحب الجمل ، وتعذر الجمع بينه وبين الصلح .

وإن بذلوا الجارية مجاناً ، لزم أخذها ودفعا إليه . قال في الفروع : والمراد غير حرة الأصل ، وإلا وجبت قيمتها ، لأن حرة الأصل غير مملوكة ، وكل

موضع أوجبنا القيمة ، ولم يغم الجيش شيئاً ، فإنها تعطي من بيت المال لأنه حال المصالح .

الأنفال — جمع نفل بالتحريك وبسكونها — الغنيمة . قال لبيد : « إن تقوى ربنا خير نفل » . وقال عنتره :

إنما إذا احمر الوغى نروى الفنا ونعف عند مقامم الأفضال

أى الغنائم ، وأصل النفل الزيادة ، وسميت الغنيمة به لأنها زيادة فيما أحل الله لهذه الأمة ، بما كان محرماً على غيرهم ، أو لأنها زيادة على ما يحصل للمجاهد من أجر الجهاد . ويطلق النفل على معان أخر منها : اليمين ، والابتقاء ونبت معروف . والنافلة : التطوع لكونها زائدة على الواجب ، والنافلة : ولد الولد ، لأنه زيادة على الولد .

ولأمير في بداية دخول دار حرب ، أن ينفل الربع فأقل بعد الخمس ، وله أن ينفل في رجوع من دار حرب الثلث ، فأقل بعد الخمس . لما روى عبادة ابن الصامت ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في البداية الربع ، وفي الرجعة الثلث . رواه أحمد وابن ماجه والترمذى . وفي رواية : كان إذا أغار في أرض العدو ، نفل الربع ، وإذا قفل راجعاً وكل الناس نفل الثلث ، وكان يكره الأنفال ويقول : ليرد قوى المؤمنين على ضعيفهم . رواه أحمد .

وعن حبيب بن مسلمة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نفل الربع بعد الخمس في بدايته ، ونقل الثلث بعد الخمس في رجعته . رواه أحمد وأبو داود ، وروى الأثرم عن عمر بن الخطاب ، أنه قال لجرير بن عبد الله في قومه يريد الشام : هل لك أن تأتي الكوفة ، ولك الثلث بعد الخمس ، من كل أرض وسي .

ولا تجوز الزيادة على الثلث لأن نفل النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إليه . ويجوز القمص منه ، لأنه إذا جاز ألا ينقل شيئاً ، فلا يجوز نفي قليل

أولى ، ولا يستحق هذا النفل إلا بالشرط ، لأن استحقاقه بغير شرط إنما ثبت بالشرع ، ولم يرد الشرع باستحقاقه على الإطلاق ، وزيد في الرجعة على البدء لمشتقها ، لأن الجيش في البداءة رده عن السرية ، وفي الرجعة منعرف عنها ، والعدو مستيقظ ، ولأنهم مشتاقون إلى أهلهم ، فيكون أكثر مشقة ، ولا يعدل شيء عند أحد الخروج في السرية مع غلبة السلامة .

عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
والذي نفسي بيده ، لولا أن رجلا من المسامين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا  
عني ، ولا أجد ما أحلمهم عليه ، ما تخلفت عن سرية تفرزوني في سبيل الله ، والذي  
نفسى بيده لو ددت أن أقتل في سبيل الله . ثم أحييتهم أقتل ، ثم أحييتهم ، ثم  
أقتل . متفق عليه .

## من النظم مما يلزم الإمام والجيش

ويلزم عند السير منع مخذل ومرجفهم مع كل أحمق أوردى  
ومخشى عوف للعدو مناقق وساع بشحنا بيننا ومفسد  
وردىء نساء غير عجف قواعد

يعالجن جرحى ثم يستقن من صدى  
ولا يستمن بالكفر إلا ضرورة ويمشى برفق مستعد التزود  
وعن أحد إن كان يقوى لدفعهم إذا نعر الأعداء وإلا ليردد  
وإن تجدن من كل مركوبه اجملن

على فاضل واحتم لخوف الردى قد

ويظهر أسباب التضافر بينهم ويعقد رايات بكل مسود  
وحكل قبيل فليقدم عليهم عريفاً حفيظاً كافياً للتفقد  
وكل فثاق فليعين شعارهم وفي كل حرز أو صلاح ليجهد  
ويبيت أكفاء العميون تحرزاً ويردع عن فعل الخنا كل مفسد  
وذا الرأي شاوره وذا الصبر والفنا

بأجر وتنفيذ على غيره عد

ويكتم مهما اسطاع يا صاح أمره ووار بغير القصد عن مقصد  
وصفهم واجمل على كل جانب نجيباً ودع ميل الهوى لا تنكد  
ودعوتنا من لم تبلغه حر من قتالهم قبل الدعاء وأكد  
ومن بلغته قاتلن قبله أن تشا ودعوتهم من قبل حسن وسدد  
وبذلك اجمل جلب نفع مجوز

وعلمنا به الشرط من سوى مال جعد

إذا لم يجاوز بعد خمس ثلثيه

في الأولى ودون الشرط ما زاد فاردد

وما منعه بذله ورآه لك مصالح من مال المصالح فأعد  
فم قد جعل عين أو نوع مطلق وفقدان فتح صاحب الجمل شرد  
ولا يمنع الإسلام تسليم جملة رقيقاً قبيل الفتح أو بعده اشهد  
وقيمة حر الأصل إن يهد قلبه وقيمته عين لدى الكفر ترشد  
وإن صولحوا من غير شرط لجمه

وظن به بالقيمة الصلح أفسد

وقيد احتمال ماله غير قيمة كحرة أصل سلوها بأبعد  
وشرطك ربما بعد خمس مجوز لنفل السرايا في الدخول به جد  
وبالثلث بعد الخمس في رجمة ولا تبق لهم والجيش بدم اعدد  
وقولين في تنفيذه ذاك شرط أو زيادة فوق الثلث بالشرط قيد  
وليس لهم من غير شرط تنفل وجازر التفتيص دون التزيد  
وإن ير تنفيلاً لإغناء أو رجا غناء يجز من بعد خمس وقيد

ونفل السرايا لتنوع وغـيره

وكالسلب اخصص في سواهم بمرقد

\*\*\*

ص ٤٥ : ماذا يلزم الجيش من طاعة الإمام ؟ وما حكم إحداث أمر بلا إذنه ؟  
تسكام عن المبارزة بوضوح ، واذكر ماتستحضره من الأدلة .

ج : يلزم الجيش طاعة الأمير في غير معصية . ويلزمهم النصيح والصبر معه  
لقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر  
منكم ) . ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأُمير فقد عصاني . متفق عليه .

وعن ابن عمر رضی الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : على المرء للسمع والسمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمصية ، فلا سمع ولا طاعة . متفق عليه . وعنه قال : كنا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ، يقول لنا : فيم استطعتم ، متفق عليه .

وعن ابن عباس رضی الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كره من أميره شيئا فليصبر ، فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية . متفق عليه . وعن أنس رضی الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي ، كأن رأسه زبيبة . رواه البخاري .

وأما الدليل على النصح ، فمن أبي رقية تميم الداري رضی الله عنه ، أن للنبي صلى الله عليه وسلم قال : الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . رواه مسلم . وعن جرير بن عبد الله رضی الله عنه ، قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم . متفق عليه . فلو أمرهم الأمير بالصلاة جماعة ، وقت لقاء العدو فأبوا ، عصوا للمخالفة .

وأما الدليل على الصبر ، فقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ) وعن عبد الله بن أبي أوفى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها العدو انتظر حتى مالت الشمس . ثم قام في الناس ، فقال : « أيها الناس لا تقمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية ، فإذا لقيتموهم ، فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » . الحديث متفق عليه .

ويلزمهم اتباع رأيه ، والرضا بقسمته الفنيمة وبتعديده لها ، لأن ذلك من جملة

طاعته ، ولا يخالفونه ينشعب أمرهم ، فلاخير مع الخلاف ، ولاشرمع الاثلاف . قال ابن مسعود : الخلاف شر . ذكر ابن عبد البر : ولا يجوز لأحد أن يتلف — وهو تحصيل التلف للدواب — ولا يتحطب ، ولا يبارز . ولا يخرج من المسكر ، ولا يحدث حدثاً إلا بإذن الأمير ، لأنه أعرف بحال الناس وحال العدو ومكائهم وقوتهم ، فإذا خرج إنسان أو بارز بغير إذنه ، لم يأمن أن يصادف كيناً للعدو فيأخذوه ، أو يرحل بالمسلمين ، ويتركه فيهلك أو يكون ضعيفاً لا يقوى على المبارزة ، فيظفر به العدو فتكسر قلوب المسلمين . بخلاف ما إذا أذن ، فإنه لا يكون إلا مع انتفائه المفاصد ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ( إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع ، لم يذهبوا حتى يستأذنه ) .

ولا ينبغي أن يأذن في موضع إذا علم أنه مخوف ، لأنه تفرير بهم . وأما الانتهاز في الكفار ، فيجوز بلا إذن لأنه يطلب الشهادة ، ولا يتربص منه الظفر ، وإلا بالقاومة بخلاف المبارزة ، فتتعلق به قلوب الجيش ، ويرتقبون ظفره ، فلوطلب البراز كافر ، سن لمن يعلم من نفسه القوة والشجاعة مبارزته . بإذن الأمير ، لمبارزة الصحابة رضى الله عنهم .

عن علي رضي الله عنه قال : : تقدم عتبة بن ربيعة ، ومعه ابنه وأخوه ، فنأدى : من يبارز ؟ فأتدب شاب من الأنصار . فقال : من أنتم ؟ فأخبروه . فقال : لا حاجة لنا فيكم ، إنما أردنا بني عمان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم يا حمزة ، قم يا علي ، قم يا عبيدة بن الحارث ، فأقبل حمزة إلى عتبة ، وأقبلت إلى شيبة ، واختلفت ابن عبيدة والوليد ضربتان ، فأمنحن كل واحد منا صاحبه . ثم ملنا إلى الوليد ، فقتلناه واحتملنا عبيدة ، رواه أحد وأبو داود .

وعن قيس بن عباد ، عن علي قال : أنا أول من يحنو للخصومة بين يدي الرحمن يوم القيامة . قال قيس : فيهم نزلت هذه الآية ، ( هذان خصمان اختصموا

في ربههم) قال : هم الذين تبارزوا يوم بدر على وحمزة وعبيدة بن الحارث وشيبة وربيعة والوليد بن عتبة . وفي رواية أن علياً قال : فينا نزلت هذه الآية ، وفي مبارزتنا يوم بدر (هذان خصمان اختصموا في ربههم) . رواها البخاري ، وعن سلمة بن الأكوع قال : بارز عني يوم خيبر مرحب اليهودي . رواه أحمد ، في قصة طويلة ومعناه لمسلم . وبارز البراء بن مالك مرزبان الدارة . وقتله وأخذ سلبه ، فبلغ ثلاثين ألفاً ، ولأن في الإجابة إليها إظهاراً لقوة المسلمين ، وجلدهم على الحرب ، فإن لم يعلم من نفسه المكافأة لطلب البراز ، كرهت إجابته لئلا يقتل ، فيكسر قلوب المسلمين ، وكان الأمير لا رأى له فعلت المبارزة بغير إذنه .

فإن شرط الكافر المبارز أن لا يقتله غير الخارج إليه ، أو كان هو العادة لزم لقوله تعالى : (أوفوا بالعهود) ولقوله صلى الله عليه وسلم : المسلمون على شروطهم . ويجوز رميه وقتله قبل المبارزة ، لأنه لا عهد له ولا أمان .

ويباح للرجل المسلم الشجاع طلبها ابتداء ، ولا يستجب له ذلك ، لأنه لا يأمن أن يقتل فتتكسر قلوب المسلمين ، فإن انهزم المسلم المحجيب لطالب البراز ، والداعى إليه أو أئمن بجراح ، فلكل مسلم الدفع عنه ، والرمي للكافر المبارز لا تقضاء قتال المسلم معه . والأمان إنما كان حال البراز ، وقد زال . وأعان حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث على قتل شيبة بن ربيعة ، حين أئمن عبيدة . وإن أعان الكفار أصحابهم ، فعلى المسلمين عون أصحابهم ، وقفال من أعان عليه دون المبارز ، لأنه ليس بسبب من جهته ، فإن استنجدهم أو علم منه الرضا بظلمهم انتقض أمانه وجاز قتله .

\* \* \*

من ٤٦ : ما هو السلب ؟ ومن الذي يستحقه ؟ ومتى يستحقه ؟ وبأى شيء تقبل دعوى القاتل للسلب ؟ وإذا كان القاتل صبيًا ، أو امرأة ، فما الحكم ؟

وإذا قتله إيمان فما الحكم؟ وما الحكم فيما إذا أسره إنسان فقتله الإمام  
أو استجياه؟

ج : السلب بفتح السين واللام ، ما على الثميل من ثياب وسلاح ودرع  
وحلى ، وما معه من خيل ودابته التي قاتل عليها ، وما كان بمنزلة الخليل ،  
والدابة في وقتنا هذا ، وآلات المركوب لأنها تابعة له . ويستعان بها في الحرب  
فأشبهه السلاح . ويدخل في ذلك التاج ، والبيضة ، والمنطقة ، وأسورة ، ووران ،  
وخف بما في ذلك من حلية ، وسيف ، ورمح ، ولت ، وقوس ، ونشاب ، لأنه  
يستعان به في حربه .

وإذا قتل مسلم كافراً فله سلبه سواء قال الإمام : من قتل قتيلاً فله سلبه .  
أو لم يقل ، لعموم الأدلة ، عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عام حنين ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة قال : فرأيت رجلاً من  
المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، فاستدرت إليه حتى أتيته من ورائه ،  
فضربته على حبل عاتقه . وأقبل على ، فضمي ضمة وجدت منها ربح للموت ،  
ثم أدركه الموت فأرسلني ، فاحقت عمر بن الخطاب ، فقال : ما للناس ؟ قتل :  
أمر الله ، ثم إن الناس رجموا ، وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :  
من قتل قتيلاً له عليه بيعة ، فله سلبه . الحديث متفق عليه .

وعن أنس رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم  
حنين : من قتل رجلاً فله سلبه ، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً ، وأخذ  
أسلابهم : رواه أحمد وأبو داود . وفي لفظ : من فرط بدم رجل ، فقتله فله سلبه  
قال : جاء أبو طلحة بسلب أحد وعشرين رجلاً . رواه أحمد .

وعن عوف بن مالك ، أنه قال لخالد بن الوليد : أما علمت أن النبي صلى  
الله عليه وسلم ، قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى . رواه مسلم ، وكذا إذا أئمنه

فصار في حكم المقتول ، فله سلبه . لما ورد عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال :  
 بينا أنا واقف في الصف يوم بدر ، نظرت عن يميني ، فإذا أنا بغلامين من  
 الأنهار حديثه أسنانهما . تمنيت لو كنت بين أضلع منها ، فغمزني أحدهما  
 فقال : يا عم هل تعرف أبا جهل ؟ قال : قلت : نعم . وما حاجتك إليه يا ابن  
 أخي ؟ قال : أخبرت أنه يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي نفسي  
 بيده لئن رأيته ، لا يفارق سوادى سواده حتى يموت الأعجل منا . قال : فتمعجت  
 لذلك : فغمزني الآخر فقال مثلها . قال : فلم أنشب أن نظرت إلى أبي جهل  
 يزول في الناس ، فقلت : ألا تريان هذا صاحبكما الذي تسألان عنه . فقال :  
 فابتدراه بسيفهما حتى قتلاه ، ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 فأخبراه . فقال : أيكما قتله ؟ فقال كل واحد منهما : أنا قتلته . فقال : هل  
 مسحتما سيفيكما ؟ قالا : لا ، فنظر في السيفين ، فقال : كلا كما قتله ، وقضى  
 بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح .

والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء . متفق عليه . ووجه  
 ذلك أن ابن مسعود وقف على أبي جهل يوم بدر ، فلم يبط سلبه ، وقضى به  
 النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن عمرو بن الجموح ، لأنه أثبتته .

ومن غرر بنفسه بأن قدم على مبارزة من يغلب على ظنه أنه لا يقدر عليه .  
 فقتله حال الحرب لا قبلها ولا بعدها ، ولو عبداً بإذن سيده ، أو كان امرأة ،  
 أو صبيكاً بإذن إمام ، أو نائبه ، فله سلبه ، لحديث : من قتل قتيلاً فله سلبه ،  
 وللأحاديث المتقدمة .

وقال الشيخ تقي الدين : في هذا نظر ، فإن حديث ابن الأكواع كان  
 للمقتول منفرداً ، ولا قتال هناك ، بل كان المقتول قد هرب منهم ، انتهى —  
 من الإنصاف .

ولا يستحق السلب مخذل ، ولا مرجف ، ولا عاص ، كرام بيننا يفتن .  
لأنهم لبسوا من أهل الجهاد ، ويستحق السلب القاتل بشرطه ، ولو كان المقتول  
حبيباً أو امرأة إذا قاتلوا للعمومات ، لا إن رماه بسهم من صف المسلمين . أو قتله  
مشتغلاً بأكل ونحوه ، أو منهزماً فلا يستحق سلبه لعدم التفرير بنفسه ، أشبه  
قتل شيخ فان ، وامرأة ، وصبي ، ونحوهم ممن لا يقتل .

ولو قطع مسلم يدي الكافر ورجليه ، فله سلبه ، ولو قتله غيره لأنه كفى  
المسلمين شره ، ولأن معاذ بن عمرو بن الجوح أثبت أبا جهل ، فأدرك ابن  
مسعود أبا جهل ، وبه رمق فأجهز عليه ، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم بسلبه  
لمعاذ بن عمرو بن الجوح .

وإن قتله اثنان فأكثر فسلبه غنيمة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشرك  
بين اثنين في سلب ، ولأنه إنما يستحقه بالتفرير في قتله ، ولا يحصل بالاشتراك  
وإن أسره فقتله الإمام أو استحياه ، بأن أبقاه حياً رقيقاً ، أو بفداء ، أو من  
خسليه ورقيته إن رق وفداؤه إن فدى غنيمة ، لأن الذي أسره لم يقتله ، ولأنه  
قد أسر المسلمون يوم بدر أسرى ، فقتل النبي صلى الله عليه وسلم منهم واستبقى  
عنهم ، ولم ينقل أنه أعطى أحداً من أسرهم سلباً ولا فداء ، وإن قطع يده ورجله  
وقتله آخر ، فسلبه للقاتل .

ولا تقبل دعوى القتل إلا بشهادة رجلين ، لأن الشارع اعتبر البيعة ،  
وإطلاقها ينصرف إلى شاهدين ، ففي الحديث المتفق عليه المتقدم قريباً أنه صلى  
الله عليه وسلم قال : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه ، وإطلاقها ينصرف إلى  
شاهدين وكالتبيل الممد ، وقيل : يمطى السلب إذا قال : أنا قتلتك ولا يسأل بيعة ،  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول أبي قتادة . وجوابه الخبر الآخر ، وبأن  
خصمه أقر له فاكتمى بقوله .

وقال جماعة من أهل الحديث : يقبل شاهد ويمين كغيره من الأموال ،  
ونفقته ورحله وخيمته غنيمة ، لأن ذلك ليس من اللبوس ، ولا مما يستمان به  
في الحرب

\* \* \*

س ٤٧ : تكلم عن أحكام مايلي : الكذب في الحرب ، الخيلاء فيه ، تخميس  
السلب ، الخديعة في الحرب .

ج : يجوز الكذب في الحرب ، لما روى البخارى ، عن جابر قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لكعب بن الأشرف ، فإنه قد آذى الله  
ورسوله ، فقام محمد بن مسلمة فقال يا رسول الله أتحب أن أقتله ؟ قال : نعم  
قال : فأذن لى أن أقول شيئاً . قال : قل . فأتاه محمد بن مسلمة فقال : إن هذا  
الرجل قد سألنا صدقة ، وإنه قد عنانا ، وإنى قد أتيتك أستسلفك . قال : وأيضاً  
والله لتملنه . قال إنما قد انبمناه . فلا نحب أن ندعه حتى ننظر إلى أى شىء يضير  
شأنه وقد أردنا أن تسلفنا وسقاً أو وسقين . فقال : نعم أرهنونى . قالوا : أى شىء  
تريد ؟ قال : أرهنونى نساءكم . قالوا : كيف نرهنك نساءنا وأنت أجمل العرب ؟  
قال : فأرهنونى أبناءكم ؟ قالوا : كيف نرهنك أبناءنا ؟ فيسب أحدهم فيقال :  
رهن بوسق أو وسقين هذا عار علينا ، ولكننا نرهنك اللأمة ، فواعده أن  
يأتيه ، فجاءه ليلاً ومعه أبو نائلة ، وهو أخو كعب من الرضاعة . فدعاهم إلى  
الحصن ، فنزل إليهم فقالت له امرأته : أين تخرج هذه الساعة ؟ فقال : إنما هو  
محمد بن مسلمة وأخى أبو نائلة . قالت : إنى أسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم ، قال :  
إنما هو أخى محمد بن مسلمة . ورضيى أبو نائلة إن الكريم لودعى إلى طعنة بليل  
لأجاب . قال : ويدخل محمد بن مسلمة ممة رجلان وفي رواية أبو عبس بن جبر ،  
والحارث بن أوس ، وعباد بن بشر فقال : إذا جاء فاني قاتل بشعره فأشمه ، فإذا  
رأيتونى استمكنت من رأسه ، فدونكم فاضربوه ، وقال مرة : ثم أشمكم ،

فنزل إليهم متوشعاً ، وهو ينفع منه ريح الطيب ، فقال : ما رأيت كالأيوم ريحاً ،  
 أى أطيب ، فقال : عندى أعطر نساء العرب ، وأجمل نساء العرب ، فقال :  
 أناذن لى أن أشم رأسك ؟ قال : نعم . فشمه ثم أشم أصحابه . ثم قال : أناذن لى ؟  
 قال : نعم . فلما استمكن منه قال : دونكم ، فقتلوه ، ثم أتوا النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأخبروه .

وعن أم كلثوم بنت عقبة قالت : لم أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يرخس  
 فى شيء من الكذب ، مما يقول الناس ، إلا فى الحرب والإصلاح بين الناس .  
 وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها رواه أحمد ومسلم وأبو داود .  
 وتستحب الخيلاء فى الحرب ، لما ورد عن جابر بن عتيك : أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال : إن من الفيرة ما يحب الله ، ومن الفيرة ما يبغض الله ،  
 وإن من الخيلاء ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله . فأما الفيرة التى يحبها الله  
 فالفيرة فى الرية ، وأما الفيرة التى يبغض الله ، فالفيرة فى غير الرية . والخيلاء  
 التى يحب الله ، فاختيال الرجل بنفسه عند القتال ، واختياله عند الصدمة .  
 والخيلاء التى يبغض الله ، فاختيال الرجل فى الفخر والبنى . رواه أحمد  
 وأبو داود والنسائى .

ويكره التثم فى القتال وعلى أنفه ، لاليس علامة كريش نعام . ولا يحمس  
 السلب لحديث عوف وخالد إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحمس السلب . رواه  
 أحمد وأبو داود . ولأن قوله صلى الله عليه وسلم : فله سلبه ، يتناول جميعه .  
 وتجوز الخديعة فى الحرب للمبارز وغيره . لما ورد عن جابر قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحرب خدمة . متفق عليه . وروى أن عمر بن  
 عبدود ، لما بارز علياً قال له على : ما برزت لأقاتل اثنين ، فالتفت همرو فونب  
 على فضربه . فقال همرو : خدعتنى فقال : الحرب خدمة ، وفى غزوة الخندق ، إن  
 خبيم بن مسعود بن عامر من بنى غطفان ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

يارسول الله إني قد أسلمت ، وإن قومي لم يعلموا باسلامي ، فرني بما شئت . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما أنت فينا رجل واحد ، نفضل عنا إن استطعت ، فإن الحرب خدعة ، فخرج نعيم بن مسعود حتى أتى بني قريظة ، وكان لهم نديماً في الجاهلية ، فقال لهم : يا بني قريظة قد عرفتم ودي إياكم ، وخاصة ما بيني وبينكم ، قالوا : صدقت لست عندنا بمتهم ، فقال لهم : إن قريشاً وغطفان ليسوا كهيتكم ، البلد بلدكم فيه أموالكم وأولادكم ونسأؤكم ، لا تقدرون على أن تتحولوا منه إلى غيره ، وإن قريشاً وغطفان ؛ أموالهم وأولادهم ونسأؤهم ببيدة ، إن رأوا نهزة وغنيمة أصابوها ، وإن كان غير ذلك لحقوا ببلادهم وخلوا بينكم وبين الرجل ، والرجل ببلادكم لاطاعة لكم به إن خلا بكم ، فلا تقاتلوا مع القوم حتى تأخذوا منهم رهناً من أشرفهم ، حتى تكون بأيديكم ثقة لكم ، على أن يقانلوا معكم محمداً حتى تناجزوه . قالوا : قد أشرت برأى ونصح . ثم خرج حتى أتى قريشاً ، فقال لأبي سفيان بن حرب . ومن معه ورجال قريش : يا مشر قريش قد عرفتم ودي إياكم ، وفراق محمداً ، وقد بلغني أمراً رأيت أن حقاً على أن أبلغكم نصحاً لكم ، فاكتبوا على . قالوا : فعل . قال : تعلمون أن معشر يهود ، قد ندموا على ما صنعوا بينهم وبين محمد ، وقد أرسلوا إليه أن قد ندمنا على ما فعلنا ، فهل يرضيك عنا أن نأخذ من القبيلتين ، من قريش وغطفان رجلاً من أشرفهم فنعتليكمهم ، فتضرب أعناقهم ، ثم نكون معك على من بقي منهم ؟ فأرسل إليهم أن نعم ، فإن بعثت إليكم يهود فالتمسوا رهناً من رجالكم ، فلا تدفعوا إليهم منكم رجلاً واحداً ، ثم خرج حتى أتى غطفان ، فقال : يا مشر غطفان ، أنتم أصلي وعشيرتي وأحب الناس إلي ، ولا أراكم تهونوني . قالوا : صدقت . قال : فاكتبوا على . قالوا : فعل . ثم قال لهم مثل ما قال لقريش ، وحذرهم ما حذرهم . فلما كانت ليلة السبت من شوال سنة خمس ، وكان ذلك مما صنع الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ، أرسل

أبو سفيان ورؤس من غطفان ، إلى بني قريظة عكرمة بن أبي جهل ، في نفر من قريش وغطفان ، قالوا لهم : إنا لسنا بدار مقام . قد هلك الخلف والحافر ، فأغدوا لقتال حتى تناجزوا محمد أو نفرغ مما بيننا وبينه . قالوا لهم : إن اليوم السبت ، وهو يوم لا نعمل فيه شيئاً ، وقد كان أحدث بعضنا فيه حدثاً ، فأصابه ما لم يخف عليكم ، ولسنا مع ذلك بالذين تقاتل معكم حتى تعطونا رهنا من رجالكم يكونون بأيدينا ثقة لنا ، حتى تناجز محمدأ ، فإننا نخشى إن ضرستكم الحرب ، واشتد عليكم القتال أن تسيروا إلى بلادكم ، وتتركونا والرجل في بلدنا ، ولأطاقة لنا بذلك من محمد ، فلما رجعت إليهم الرسل بذلك الذي قالت بنو قريظة : قالت : قريش وغطفان تملون ، والله إن الذي حدثكم نعيم بن مسعود لحق ، فأرسلوا إلى بني قريظة إنا والله لا ندفع إليكم رجلاً واحداً من رجالنا ، وإن كنتم تريدون القتال فاخرجوا فقاتلوا ، فقالت بنو قريظة حين انتهت إليهم الرسل بهذا : إن النبي ذكر لكم نعيم بن مسعود لحق : ما يريد القوم إلا أن يقاتلوا ، فإن وجدوا فرصة انتهزوها ، وإن كان غير ذلك استمروا إلى بلادهم ، وخلوا بينكم وبين الرجل في بلادكم : فأرسلوا إلى قريش وغطفان : إنا والله لا نقاتل معكم حتى تأتونا رهناً ، فأبوا عليهم وحذل الله بينهم ، وفرق جمعهم ، ثم أرسل الريح بالمطر والرعد والبرق ، وقذف في قلوب الذين كفروا الرعب ، فولوا الأدبار .

## من نظم ابن عبد القوي

بما يتعلق بما يلزم الجيش

ويلزم كل الجيش نصح أميرهم وطاعته في طاعة الله قيـد  
وليس لهم أن يخرجوا من معسكر ولا يبرزوا إلا بإذن مجدد  
ونـدب لذي بطش شجاع برازه باذن أمير كافر إذا تمرد  
ومن دون إذن حر من مطلقاً ولله

ميف بالإذن إكـره وحلـل لمبتدى  
ولا تنصـرن ذا السلم مع شرط كافر

سـوى منخن مع كلمه أو معرد  
وقبل براز جوزن قنـل كافر سوى مع كون القتل غير معود  
وقاتل من الكفار أعوان كافر  
وإن يرض أو يستصرخ اقتله واقدد  
ومن يستطع في الحرب خدعة كافر

أجزه بلا كره ولو مان ترشد

وإن يرد ذو السلم أو يرد غيره  
لتعميم حكم الشرع فيما أباحه الـ  
وبشرع قتل العـلج والحرب قائماً  
ويعطاه ذو رضح ولو كان كافراً  
ولا تعطه للمنوع سهما ورضخه  
وللمدعى بالشاهد اقض وقيل أو  
يكن غير مخموس له سلب الرد  
إمام له أو لم يبـحه بأوكـد  
مخاطرة ذا منعمة وتجلد  
وقاتل سبي قاتلوا في الجود  
كزمن بلا إذن يبارز بأوكـد  
بفرد وإيلاء وقيل بمفرد

وللقاطع الأطراف لا قاتل أبيع وللقاتل المقطوع واجده جد  
وقيل كقطع اثنتين غنيمة

وقتل الإمام العاني أوذ إذن اشهد

وقيل لرد والشريكي وأسرو وعبد لله إن رق والمال إن قد  
وأسلابه آلات حرب ولبسه لدى الحرب مع حلى بغير تقييد  
وفي الأشهر المراكوب فيه وممسك ال منان بآلات له لم تقييد  
ويكره في قتل العدا كل مثله ويكره نقل الروس لاسلب ملحد  
وخيمته مع رحلة وجنبيه وأمواله للغائبين لتردد

\* \* \*

ص ٤٨ : تكلم عن أحكام ما يلي : الغزو بلا إذن الإمام . من دخل دار  
جرب بلا إذن الإمام فقم شيئاً . من أخذ من دار حرب ركازا  
ومباحا له قيمة إعلاف الدابة مما أحرزه من طعام . القتال بسلاح من  
الغنيمة . لبس الثوب والقتال على فرس منها . أخذ شيء مما أحرز من  
الغنيمة . التضحية بشيء فيه الخمس الفاضل عما أخذه الغزاة ، من أخذ  
دابة لغزوه عليها أو سلاح أو غيره . إذا خرج الإمام على رجل  
ألا يصعبه فنادى بالنفير . ما هي النهدة وما حكمها؟ وتكلم عن كتبهم  
وما وجد معهم من الملاحى والمحرمات .

ج : لا يجوز الغزو إلا بإذن الأمير ، لأنه أعرف بالحرب وأمره موكل  
إليه ، ولأنه إذا لم تجز المبارزة إلا بإذنه ، فالغزو أولى إلا أن يفجأهم عدو  
يخافون شره وأذاه ، فيجوز قتالهم بلا إذنه لتعين المصلحة فيه ، ولما في التأخر  
من الضرر، وحينئذ لا يجوز التحالف لأحد إلا من يحتاج إلى تخلفه لحفظ السكان  
والأهل والمال .

ومن لا قوة له على الخروج ، ومن منعه الإمام . والدليل على جوازه

بإلاذن الإمام ، أنه لما أغار الكفار على لقاح أى نوق النبي صلى الله عليه وسلم ، فصادفهم سلمة بن الأكوع خارجاً من المدينة وتبعهم فقاتلهم بغير إذن . فدحه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : خير رجالنا سلمة بن الأكوع ، وأعطاه سهم فارس وراجل .

وكذا إن عرضت لهم فرصة يخافون فوتها بتركه للاستيذان ، فإن لهم الخروج بغير إذنه لثلاث تقوتهم ، ولأنه إذا حضر العدو صار الجهاد فرض عين ، فلا يجوز التخلف عنه ، وإذا دخل قوم ذوو منعة أولاً أو دخل واحد ولو عبداً دار حرب بلا إذن إمام أو نائبه ، ففنيتمهم فيه لأنهم عصاة بالافتيات . ومن أخذ من الجيش أو اتباعه من دار حرب ركازاً ، أو مباحاً له قيمة في مكانه ، فهو غنيمة . لحديث عاصم بن كليب ، عن أبي الجوزية الجرمي قال : لقيت بأرض الروم جرة فيها ذهب في إمارة معاوية ، وعلينا معن بن يزيد السلمي ، فأتيته بها فقسمها بين المسلمين ، وأعطاني مثل ما أعطى رجلاً منهم . ثم قال : لولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا نفل إلا بعد الخمس لأعطيتك ، ثم أخذ يعرض علي من نصيبه فأبيت . أخرجه أبو داود . فإن لم تكن له قيمة كالأودم والمس ، فلاخذ ولو صار له قيمة بنقله ومعالجته .

ومن أخذ طعاماً أو علفاً ، ولو بلا إذن أمير ، ولا حاجة فله أكله ، وله إطعام سبي اشتراه ، وله علف دابته . لحديث عبد الله بن أبي أوفى قال : أصبنا طعاماً يوم خيبر ، فكان الرجل يأخذ منه مقدار ما يكفيه . ثم ينصرف . رواه سعيد وأبو داود .

وعن ابن عمر رضی الله عنهما قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ، فنأكله ولا نرفعه . رواه البخاري ، وعن ابن عمر ، أن جيشاً غنموا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً وغسلاً ، فلم يؤخذ منهم الخمس . رواه أبو داود .

وعن عبد الله بن المغفل قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر، فالتزمته. فقلت: لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم متبسماً، رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي.

وعن القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كنا نأكل الجزور في الغزو، ولا نقسمه حتى إن كنا لنرجع إلى رحالنا وأخرجتنا منه مملوءة. رواه أحمد. ولسميد أن صاحب جيش الشام كتب لعمر: إنا أصبنا أرضاً كثيرة الطعام والغلة، وكرهت أن أتقدم في شيء من ذلك، فكتب إليه دع الناس يملقون ويأكلون.

فن باع منهم شيئاً بذهب أو فضة، فقيه خمس الله ومهما للمسلمين، فإن أحرز الطعام والعلف، أو وكل الإمام من يحفظه، فلا يجوز أن يأكله أو يملفه دابته إلا لضرورة، لأنه صار غنيمة للمسلمين، وتم ملكه عليه.

ولا يجوز أن يعلف منه دابة لصيد، كجوارح وفهد لصيد، لعدم الحاجة إليها ويرد فاضلاً من طعام، وعلف، ولو كان يسيراً لاستغنائاه عنه. ويرد ثمن ما باع من طعام وعلف للخبر، وتقدم قريباً. ويجوز القتال بسلاح من الغنيمة، ويرده مع حاجة وعدمها لقول ابن مسعود: انتهيت إلى أبي جهل، فوقع سيفه من يده فأخذته، فضربته به حتى برد، رواه الأثرم. ولمظم الحاجة إليه مع بقائه.

ولا يجوز القتال على فرس أو نحوها من الغنيمة، ولا ائس ثوب منها. لما ورد عن زوبع بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين: لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتاع مغنا حتى يقسم، ولا أن يلبس ثوباً من فيء المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه. ولا أن يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أعجبها ردها فيه. رواه أحمد وأبو داود.

ولا يجوز أخذ شيء من طعام أو غيره في دار إسلام أو حرب، مما أحرز

من الغنيمة إلا للضرورة ، لأنه إنما أبيع الأخذ قبل جمعه ، ولأنه لم يثبت فيه حلك المسلمين ، وصار كسائر أملاكهم ، فإن لم يجد ما يأكله جاز له الأخذ لحفظ نفسه ودوابه .

ولا تجوز التضحية بشيء فيه الخمس ، وله دهن بدنه ودابته ، وله شرب شراب لحاجة إلحاقاً له بالطعام .

ومن أخذ ما يستمين به في غزاة معينة ، فالفاضل مما أخذه له ، لأنه أعطيه على سبيل المعاونة والنفقة ؛ لا على سبيل الإجازة . كما لو أوصى أن يبيع عنه فلان بألف . وأن لا يكن أخذه في غزاة معينة ، فالفاضل يصرفه في الغزو .

وإن أخذ دابة غير عادية ، ولا حبيس لغزوه عليها ملكها بالغزو . لحديث عمر : حمت رجلاً على فرس في سبيل الله ، فأضاعه صاحبه الذي كان عنده ، فأردت أن أشتريه ، فظننت أنه بائع برخص . الخبر متفق عليه . فلولا أنه ملكه ما باعه ، ولم يكن ليأخذه من عمر ، فيقيمه للبيع في الحال ، فدل على أنه أقامه للبيع بعد غزوه عليه ، أشار إليه أحمد . فإن لم يفرز ردها ، ومثل الدابة سلاح أعطيه ليغزو بها ، فيملكه بالغزو ، فإن باعه بعد الغزو ، فلا بأس ، ولا يشتريه من تصدق به . ولا يركب دواب التسييل في حاجة نفسه لأنها لم تسبل لذلك ، ويركبها ويستعملها في سبيل الله لأنها سبلت لذلك

وإذا قال الإمام لرجل : أخرج عليك ألا تصحبنى ؟ فنأدى الإمام بالنفير ، لم يكن ، إذنا له في الخروج لتقديم الخاص على العام .

ولا بأس بالتهدة في السفر فعلة الصالحون ، كان الحسن إذا سافر ألقى معهم ، ويزيد أيضاً بمد ما يلقى وفيه رفق ، ومعنى التهدة أن يخرج كل واحد من الرقعة شيئاً من النفقة ، يدفعونه إلى رجل منهم ينفق عليهم ، ويأكلون منه جميعاً ، مولو أكل بعضهم أكثر من بعض لجريان العادة بالمساحة .

ولا يتخذ النمل والجرب من جلودهم ، ولا الخارط والحبال ، بل ترد

كسائر أموالهم ، وكتبهم المنتفع بها ككتب الطب واللفة والشعر ونحوها .  
وإن كانت مما لا ينتفع به ، وأمكن الانتفاع بجلودها أو ورقها بمد غسله غسل  
وهو غنيمة ، وإلا فلا .

ويقتل الخنزير ، ويكسر الصليب ، ويراق الحجر ، وتكسر أوعيته ، إن  
لم يكن فيها نفع للمسامين وإلا أبقيت . وتكسر آلات اللهو كالنلفزيون  
والسينما والراديو والبجكم والعود ومحرق الدخان وتكسر الشيش التي يشرب  
بها وآلات توليمه وتطفئته وتناف جميع الملامح لأنها محرمت ببيعاً وشراء واستعمالاً .

## من النظم في وجوب إذن الأمير

ويحرم غزو دون إذن أميرهم إذا لم يفت غنم ولم يفتح معتمد  
وإن خيف فوت الغنم أو بنت العدا

فلا إذن وليغزو سوى حفظ قد

ومن يعط شيئاً في غزاة لعونه فيغزو فيفضل أو حتى فوق أجرد  
وليس حبساً أو معاراً لفرضه ولا قال أنفق في الجهاد له أشهد  
وإن تغز دون الإذن من غير منعة

رجالاً فيحوروا مقنا فباوكد

له بمسد خمس والجميع بثان وفي جملة في الفء ثلاثة زد  
وإن كان فيهم منعة فهو ملكهم

سوى الخمس ولأوهى يكن فينا اعدد

وأكلك مطعوماً وعلف بهائم يجوز بلا إذن وعن بيعة زد  
ولو كان دهنًا أو شراباً لحاجة وعن غير مطعوم وتابمه أصدد  
وقاضل مطعوم إذا عدت رده وعن أحد تحليل نزر مزهد  
وما حيز في الأقوى احظرن لاضرورة

وقيمة ما بعث أو ثمنه إن نعى اردد

وجائز استعمال آلة حربهم له غير مركوب وثوب بأوكد  
وحظر على شرط على حارس لها ركوب لمفتوم وبالشرط جود  
وما اختص من كتب بهم بيعة احظرن

سوى جلد أو ورق ولا غنم افتد

ع ٤٩ : تكلم بوضوح عما يلي : الغنيمة ، دليلها ، إذا أخذ حربى مالنا ، إذا وجد وسم على حبيس ، إذا استولى الكفار على حر ، فداء الأسير بخيل أو سلاح .

ج : الغنيمة أصلها إصابة الغنم من العدو ، وقد تستعمل في كل ما ينال بسعى ، ومنه قول الشاعر :

وقد طوفت في الآفاق حتى رضيت من الغنيمة بالإياب  
ومثله قول الآخر :

ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه أنى توجهه والمحروم محروم

وتعريف الغنيمة اصطلاحاً هي ما أخذ من مال حربى قهراً بقتال ، وما ألحق به كهارب استولىنا عليه ، وهدية الأمير ونحوها ، والأصل في الغنيمة قوله تعالى : ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ) الآية ، وقد اشتهر وصح أنه صلى الله عليه وسلم قسم الغنائم ، وكانت في أوائل الإسلام خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : ( يسألونك عن الأنفال ) الآية . ولم تحمل الغنائم لغير هذه الأمة لحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولم تحمل الغنائم لقوم سود الروس غيركم ، كانت تنزل نار من السماء تأكلها ، متفق عليه .

ويملك أهل الحرب مالنا بقهر ، ولو اعتقدوا تحريمه ، لأن القهر سبب يملك به المسلم مال الكافر ، فملك به الكافر مال المسلم كالبيع ، وفي القواعد الفقهية أنهم لا يملكون إلا بالحيازة إلا دراهم . وفي الاختيارات الفقهية لم ينص الإمام أحمد على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ولا على عدمه ، وإنما نص على أحكام أخذ منها ذلك ، فالصواب أنهم يملكونها ملكاً مقيداً لا يساوى ملك المسلمين من كل وجه ، انتهى . وما اختاره الشيخ تقي الدين أقرب إلى الصواب فيما أرى والله أعلم .

وإذا ملك مسلم أختين ونحوهما فوطيء إحداهما ، ثم استولى عليها الكفار فله وطء الأخرى ، لزوال ملكه عن أختها ، وإن أسلموا وبأيديهم شيء من ذلك ، فهو لهم ، ولا يملكون وقفاً . ويعمل بوسم على حبس لقوة الدلالة عليه كما يعمل بقول مأسور استولى عليه من كفار هو ملك فلان فيرد إليه . ولا يملكون حرراً ولو ذمياً ، لأنه لا يضمن بالقيمة ، ولا تثبت عليه اليد بحال ، ومتى قدر على الذمى رد إلى ذمته لبقائها ، ولم يجز استرقاقه ، ويلزم فداؤه ، ولا يجوز فداء على أسير نخيل ولا سلاح ، لأنه إعانة على المسلمين .

\* \* \*

ح ٥٠ : تكلم عما يلي : إذا استولى أهل الحرب على حرة أو أمة ، إذا أخذنا الحرة أو أم الولد منهم ، إذا وُلدت منهم ، إذا أبي الولد الإسلام ، إذا اشترى مسلم أسيراً من كافر ، واذكر الدليل على ما تقول .

ج : يفسخ باستيلاء أهل الحرب نكاح أمة مزوجة استولوا عليها وحدها للمكهم لرقبتها ومنافعها ، وكنكاح كافرة سببت وحدها ، ولا يفسخ به نكاح حرة مزوجة ، لأنهم لا يملكونها . وإن أخذنا الحرة منهم ، أو أخذنا منهم أم الولد ردت حرة لزوج لبقاء نكاحه ، ورد أم ولد لسيد حيث عرف . ويلزم سيدياً أخذها قبل قسمة مجاناً ، وبعد قسمة بثمنها ، ولا يدعها يستحل فرجها من لا تحمل له .

وولد الحرة من أهل الحرب ، كولد زنا ، لأنه لا ملك لهم فيها ولا شبهة ملك .

وإن أبي ولد مسلمة حرة ، أو غيرها من أهل الحرب ، الإسلام ضرب وحبس حتى يسلم ، لأنه مسلم تبعاً لأمه ، فلا يقر على الكفر .

ولشتر أسيراً من كافر رجوع على الأسير بثمنه بنية رجوع عليه . لما روى سعيد ، عن عمر : أيما رجل أصاب رقيقه ومثاعه بعينه ، فهو أحق به

من غيره ، وإن أصابه في أيدي التجار بعد التسم فلا سبيل إليه . وأيامحر اشترى  
التجار فإنه يرد إليهم رؤوس أموالهم ، فإن الحر لا يباع ، ولا يشتري .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
يقول الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن كنت خصمه خصمته :  
رجل أعطى بى ثم غدر ؛ ورجل باع حراً وأكل ثمنه ... ، الحديث رواه أحمد  
والبخارى .

\* \* \*

س ٥١ : تكلم بوضوح عما يلي : إذا أخذ من أهل الحرب مال مسلم أو معاهد ،  
إذا باع كافر مال المسلم ، أو المعاهد ، أو وهبه ، أو نحو ذلك ، متى  
تملك الغنيمة ؟ وأين تقسم ؟ إذا غلب العدو على الغنيمة بمكانها .

ج : إذا أخذ منهم مال مسلم ، أو معاهد بشراء أو قتال ، وأدركه ربه بعد  
قسمه ، فلربه أخذه بثمانه . لحديث ابن عباس أن رجلاً وجد بعيراً له كان  
للمشركون أصابوه ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن أصبته قبل أن تقسمه  
فهو لك ، وإن أصبته بعد ما قسم أخذته بالقيمة . ولثلاثا يقضى إلى ضياع الثمن  
على المشتري ، وحرمانه ما أخذه من الغنيمة وحقها ينجبر بالثمن .  
فرجوع صاحب المال في عين ماله بثمانه جمع بين الحقين كأخذ الشقص  
بالشفعة .

ولو باع مال للمسلم أو المعاهد أخذه من الكفار ، أو وهبه ، أو وقفه ، أو  
اعتقه من انتقل إليه فيلزم ، ولربه أخذه من آخر مشتري ، وآخر متهب  
كأول أخذ .

قال ابن رجب في القواعد : والأظهر أن المطالبة تمنع التصرف كالشفعة  
وإن وقفه ، أو اعتقه لزم وفات على ربه .

وتلك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب ، لأن الاستيلاء التام سبب  
الملك ، وقد وجه لثبوت أيدينا عليها حقيقة ، ولزوال ملك كفار عنها . ويجوز

قصة الغنيمة في دار حرب ، لما روى أبو إسحاق الفزاري قال قلت للأوزاعي : هل قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من الغنائم بالمدينة ؟ قال : لا أعلمه ، إنما كان للناس يبيعون غنائمهم ويقسمونها في أرض عدوم ، ولم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن غزاة قط أصاب فيها غنيمة ، إلا خسها : وقسمها ، قبل أن يقبل . من ذلك غزوة بني المصطلق وهوازن وحنين .

ويجوز بيع الغنيمة في دار الحرب ، لما تقدم ، ولثبوت الملك فيها . ولو غاب العدو على الغنيمة بمكانها ، فأخذها من مشرفى من ماله فرط أو لا . لحديث الخراج بالضمان ، وهذا نماؤه للمشترى ، فضمانه عليه ولأنه مبيع مقبوض أشبه مالهو بيعت بدار الإسلام .

\* \* \*

ص ٥٢ : تكلم عما يلي : الجيش ، السرية ، عددها . بأى يبدأ في قسم ماغنمته السرية ، وماغنمه الجيش ، وماذا يعمل بعد ذلك وماهو الصنى ؟

ج : الجيش : الجند ، أو السائرون لحرب أو غيرها . السرية : القطعة من الجيش ، تخرج منه وتعود فيه ، وهى من مائة إلى خمسمائة ، والسرية التى تخرج بالليل . والسارية التى تخرج بالنهار .

وتضم غنيمة سرايا الجيش إلى غنيمة الجيش . قال ابن الفذر : روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : وترد سراياهم على قعيدتهم .

وفى تنفيذه صلى الله عليه وسلم فى البداية الربع ، وفى الرجعة الثلث ، دليل على اشتراكهم فى الباقي .

وإن أنفذ الإمام من دار الإسلام جيشين ، أو سريتين فأكثر ، انفرد كل بما غنمه ، لانفراده بالجهاد بخلاف المبعوثين من دار الحرب .

ويبدأ فى قسم بدفع سلب إلى مستحقه ، وبرد مال مسلم ومعاهد إن كان وعرف . ثم بأجره جمع غنيمة وحملها وحفظها ، لأنه من مؤنتها كعاف دوابها

يودفع جمل من دل على مصلحة من ماء ، أو قلعة ، أو ثغرة يدخل منها إلى حصن ونحوه ، لأنه في معنى السلب .

ثم يخمس الباقي على خمسة أسهم . ثم يخمس خمسة على خمسة أسهم لقوله تعالى : ( واعلموا أنما غنمتم من شيء ) الآية . ومقتضاها أن يقسم على ستة أسهم ، وجوابه أن سهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم كالشيء الواحد بدليل قوله تعالى : ( والله ورسوله أحق أن يرضوه ) وإن الجهة جهة مصلحة سهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم مصرفه كالشيء في مصالح المسلمين كلها لحديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم تناول بيده وبرة من بئر ، ثم قال : والذي نفسى بيده مالى مما آفأ الله إلا الخمس والخمس مردود عليكم .

وعن عمرو بن عبسة ، وعمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده نحوه . رواه أحمد وأبو داود ، فجعله لجميع المسلمين ، ولا يمكن صرفه إلي جميعهم إلا بصرفه في مصالحهم الأهم فالأهم ، وقال طائفة من العلماء هو لمن بلى الخلافة بعده : لما روى أبو الطفيل قال : جاءت فاطمة رضى الله عنها إلى أنى بكر رضى الله عنه وأرضاه ، تطلب ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم قال : فقال أبو بكر رضى الله عنه وأرضاه : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله إذا أطعم نبياً طعامه فهمى للذى يقوم من بعده ، وإني رأيت أن أردّها على المسلمين . رواه أبو داود ، فانفق هو وعمر وعلي والصحابة ، على وضعه في الخيل والعدة في سبيل الله .

وكان صلى الله عليه وسلم قد خص من المنعم بالصفى ، وهو ما يختاره صلى الله عليه وسلم قبل القسمة للغنيمة ، كثوب ، وجارية ، وسيف ، لحديث أبي داود ، أنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى بنى زهير بن قيس : إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وآتيتم الزكاة ، وأديتكم الخمس من المنعم ، وسهم الصفى إنكم آمنون بأمان الله ، ورسوله .

وفي حديث وفد عبد القيس ، رواه ابن عباس : وأن تعطوا سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، والصفي . وقالت عائشة رضی الله عنها : كانت صنية من الصفي . رواه أبو داود . وانقطع ذلك بموته صلى الله عليه وسلم ، لأن الخلفاء الراشدين لم يأخذوه ، ولا من بعدهم ، ولا يجمعون إلا على الحق ، وسهم لذوى القربى ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب حيث كانوا ، لحديث جبير بن مطعم قال : لما كان يوم خيبر قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ، فأتيت أنا وعثمان بن عفان قفلنا : يا رسول الله ! أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم لمسكانك الذى وضعتك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركنا ؟ وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال : أنهم لم يفارقوني فى جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، وشبك بين أصابعه ، رواه أحمد والبخارى ، ولأنهم يستحقونه بالقرابة أشبه الميراث .

ولا يستحق منهم مولى ، ولا من أمه منهم دون أبيه ، يقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، لأنهم يستحقونه بالقرابة أشبه الميراث والوصية ، ويعطى الغنى والفقير لعموم قوله : ( ولذى القربى ) ، وكان صلى الله عليه وسلم يعطى أقاربه كلهم ، وفيهم من هو غنى كالعباس ، ويعطى صنية عمته ، وسهم لليتامى ، اليتيم من لا أب له ، ولم يبلغ ، لحديث لا يتم بعد احتلام ، واعتبر فقرهم لأن الصرف إليهم لحاجتهم ، ولأن وجود المال أنفع من وجود الأب .

ويسوى بين الذكر والأنثى لظاهر الآية ، وسهم للمساكين للآية ، وهم من لا يجدون تمام الكفاية ، فيدخل فيهم الفقراء ، فهم صنفان فى الزكاة فقط .

وفى سائر الأحكام صنف واحد ، وسهم لأبناء السبيل للآية .  
ويشترط فى ذى قربى وبتامى ومساكين ، وأبناء سبيل كونهم مسلمين

لأن الخس عطية من الله تعالى ، فلم يكن لكافر فيها حق كالزكاة  
ويجب أن يعطوا كالزكاة ، فيعطى المسكين تمام كفايته مع عائلته سنة ،  
وكذا اليتيم .

ويعطى ابن السبيل ما يوصله إلى بلده ، ويعم من بجميع البلاد حسب الطاقة ،  
وصحح في المغنى أنه لا يجب التعميم . لأنه متعذر ، وفي الانتصار يكفي واحد من  
الأصناف الثلاثة - وذوى القربى - إن لم يمكنه .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله إعطاء الإمام من شاء منهم للمصلحة  
كزكاة ، وأن الخس والنقء واحد يصرف في المصالح ، فإن لم تأخذ بنو هاشم  
وبنو المطلب أسهمهم رد في كراع وسلاح عدة في سبيل الله ، لفعل أبي بكر  
وعمر ، ذكره أبو بكر .

ومن فيه سببان فأكثر ، أخذ بها كهاشمي ابن سبيل يقيم ، لأنها أسباب  
الأحكام ، فوجب ثبوت أحكامها ، كما لو انفردت ثم يبدأ من الأربعة أخماس  
التي للثمانين بنقل ، وهو الزائد على السهم لمصلحة ، والرضخ : وهو المطاء دون  
السهم لمن لا سهم له ، فيرضخ لميز ، وقن ، وخثي ، وامرأة ، على ما يراه الإمام  
أو نائبه ، إلا أنه لا يبلغ بالرضخ لراجل سهم راجل ، ولا لفارس سهم فارس ،  
لثلاث يساوى من يسهم له ، ولبعض بالحساب من رضخ وإسهام .

أما الطفل فلقول سعيد بن المسيب : كان الصبيان والهيبد يجذون من الغنيمة  
إذا حضروا الغزوا في صدر هذه الأمة .

وقال تميم بن قرع المهري : كنت في الجيش الذي فتحوا الإسكندرية في  
المرّة الآخرة ، فلم يقسم لى عمر شيئاً .

وقال : غلام لم يحتلم ، فسألوا أبا بصرة الغفارى ، وعقبة بن عامر ، فقال :  
انظروا فإن كان قد أشعر ، فاقسموا له ، فنظر إلى بعض القوم ، فإذا أنا قد  
أبنت قسم لى .

قال الجوزجاني : هذا من مشاهير حديث مصر وجيده ، وأما العبد فلما تقدم ، وعن عمير مولى أبي اللحم قال : شهدت خيبر مع ساداتي ، فكلّموا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبر أني مملوك ، فأمر لي من خرنى المتاع . رواه أبو داود ، وعنه يسهم له إذا قاتل ، روى عن الحسن والنخعي . لحديث الأسود بن يزيد : أسهم لهم يوم القادسية يعني العبيد .

وأما النساء فلحديث ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرزوا بالنساء فيداوين الجرحى ، ويحذين من الغنيمة ، فأما بسهم فلم يضرب لمن ، رواه أحمد ومسلم ، وعنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعطى المرأة والمملوك الفئام دون ما يصيب الجيش ، رواه أحمد .

وحمل حديث حشر ابن زياد عن جدته ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم لمن يوم خيبر ، رواه أحمد وأبو داود ، وخبر أسهم أبو موسى يوم غزوة تستر للنسوة معه على الرضخ وإن غزا قن على فرس سيده ، رضخ له وقسم للفرس التي تحته ، لأن سهمها مالمسكها إن لم يكن مع سيده فرسان ، لأنه لا يسهم لأكثر من فرسين على ما يأتي .



ص ٥٣ : لمن الغنيمة ، وما صفة قسمها ؟ ومن الذي لا يسهم له ؟ وما مقدار السهم للراجل والفرس ؟ وإذا غزا اثنان على فرس فما الحكم ؟ ولن سهم الفرس المنسوب والمعار والمستأجر والحبيس ؟ وإذا زادت الخيل من فرسين أو كان الفرس هجيناً فما الحكم ؟ وهل يسهم لغير الخيل ؟

ج : الغنيمة لمن شهد الوقعة من أهل القتال يقسم أمام الباقي ، بعد ما سبق بين من شهد الواقعة لقصد القتال ، أو لمن يقاتل ، لما روى عن عمر أنه قال : الغنيمة لمن شهد الوقعة ، ولأن غير المقاتل رده للمقاتل لا استعداده للقتال أشبه للمقاتل ، بخلاف من لم يستعدوا للقتال ، لأنهم لا نفع فيهم .

ويسهم لمن بعثه الإمام في سرية أو مصلحة . لما ورد عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قام ، يعني يوم بدر ، فقال : إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله ، وأنا أبايع له ، فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهم ، ولم يضرب لأحد غاب غيره : رواه أبو داود .

وعن ابن عمر قال : لما تغيب عثمان عن بدر ، فإنه كان تحت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت مريضة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : إن لك أجر رجل وسهمه ، رواه أحمد والبخارى والترمذى ، ويسهم أيضاً لمن أرسله الإمام أو بعثه جاسوساً أو دليلاً ، ولمن خلفه في بلاد العدو ، وغزا الأمير ولم يمر به فرجع ، لأنه في مصلحة الجيش ، وهو أولى ممن حضر الواقعة ولم يقاتل ، ولو مع منع غريم له ، أو منع أب له ، لتعين الجهاد عليه بحضوره الصف . ولا يسهم لمن لا يمكنه القتال لمرض ، ولا لدابة لا يمكنه قتال عليها لمرض كزمانة وشلل لخروجه عن أهلية الجهاد ، بخلاف حتى يسيرة وصداع ووجع ضرس ونحوه ، فيسهم له ، لأنه لم يخرج عن أهلية الجهاد . ولا يسهم لخذل ومرجف ونحوهما ، كرام بيننا بقتن ومكانب بأخبارنا ، لأنه ممنوع من الدخول مع الجيش .

ولا يسهم لمن نهاه الأمير أن يحضر فلم ينته لأنهم عصاة ، ولا لكافر لم يستأذن الإمام ، ولا لعبد لم يأذن له سيده في غزو لعصيانهما ، ولا لطفل ، ولا مجنون ، لأنهما لا يصلحان للقتال .

ولا من فر من اثنين كافرين لعصيانه ، فيسهم للرجل سهم ، وللفارس ثلاثة أسهم ، سهم له ، وسهمان لفارسه ، إذا كان عربياً ، لما ورد عن ابن عمر رضى الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : سهمان لفارسه وسهم له ، متفق عليه .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أعطى الفارس ثلاثة أسهم ، وأعطى الراجل سهمًا . رواه الأثرم .

وعن أبي عمرة ، عن أبيه قال : أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة نفر ومعنا فرس ، فأعطى كل إنسان منا سهمًا ، وأعطى الفرس سهمين رواه أحمد وأبو داود .

قال ابن المنذر : للرجل سهم ، وللفارس ثلاثة ، هذا قول عامة أهل العلم في القديم والحديث ، وقال خالد الحذاء : لا يختلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أنه أسهم هكذا للفارس سهمين ، ولصاحبه سهمًا .

وإن كان الفرس هجينًا ، أو مفرقًا عكس الهجين ، فيعطى سهمًا له ، وسهمًا لفروسه . والهجين : الذي أبوه عربي وأمه برذون ، والمفرق : الذي أبوه برذون وأمه عربية .

قالت هند بنت النعمان بن بشير لما تزوجها الحجاج بن يوسف :

وما هند إلا مهرة عربية سلالة أفراس تحملها بفـل  
فإن ولدت مهرًا كريمًا فبالحرى

وإن يك إفراف فما أنجب الفحل

وإن كان على برذون ، وهو ما أبواه نبطيان ، فيكون له سهمان : سهم له وسهم لفروسه ، لحديث مكحول : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفرس العربي سهمين ، وأعطى الهجين سهمًا . رواه سعيد ، ولحديث أبي الأقر قال أغارت الخليل على الشام ، فأدركت العراب من يومها . وأدركت الكوادر ضعى الغد ، وعلى الخليل رجل من همدان يقال له : المنذر بن أبي حمضة ، قال : لا أجعل التي أدركت من يومها ، مثل التي لم تدرك ، ففصل الخليل قال : هبت الوداعي أمه أمضوها على ما قال ، رواه سعيد .

وإن عزا اثنان على فرسهما ، فلا بأس به وسهمه لهما بقدر ملكهما فيه ، كسائر نمائه ، وسهم فرس مفصوب غزا عليه غاصبه أو غيره ، للملكه ، ولو من أهل الرضخ لأن نماءه أشبه ما لو كان مع مالكه . ولأن سهمه يستحق بنفعه ، ونفعه للملكه ، فوجب أن يكون ما استحق به

وسهم فرس معار ومستأجر وحبيس لراكبه ، إن كان من أهل الإسهام لقتاله عليه مع استحقاقه لنفع الفرس ، فاستحقه سهمه ، ولا يمنع منه كونه حبيساً لأنه حبيس على من يفزو عليه .

ويعطى راكب حبيس ففقه الحبيس من سهمه ، لأنه نمأؤه ولا يسهم لأكثر من فرسين من خيل الرجل ، فيعطى صاحبها خمسة أسهم : سهم له وأربعة لفرسيه العرييين . لحديث الأوزاعي : كان يسهم للخيل ، وكان لا يسهم لرجل فوق فرسين ، وإن كان معه عشرة أفراس .

وروى معناه سعيد عن عمر ، ولأن للمقاتل حاجة إلى الثاني : لأن إدامة ركوب فرس واحد تضعفه ، وتمنع القتال عليه بخلاف ما زاد .

ولا شيء من سهم ولا رضخ لمير خيل ، لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لمير الخيل ، وكان معه يوم بدر سبعون بيراً ، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل بل هي غالب دوابهم ، ولو أسهم لها لنقل ، وكذا أصحابه عليه الصلاة والسلام من بعده ، ولأنه لا يمكن عليها رك ، ولا فر .

قال الشيخ : ويرضخ للبالغ والحير ، وهو قياس الأصول كما يرضخ لمن لا سهم له من النساء والعبيد والصبيان .

قال ابن القيم : ونص أحمد على أن النفل يكون من أربعة أخماس الفتيمة ، والمطاء الذي أعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقريش وللمؤلفة ، هو من النفل ، نفل به النهي صلى الله عليه وسلم رؤوس القبائل والعشائر ليقال لهم به ، وقومهم على الإسلام ، فهو أولى بالجواز من تنفيل الثلث بعد الخمس والربع

بعده ، لما فيه من تقوية الإسلام وشوكته ، واستجلاب عدوه إليه ، وهكذا وقع سواء ، وللإمام أن يفعل ذلك ، لأنه نائب عن المسلمين إذا دعت الحاجة ، فيتصرف لمصالحهم وقيام الدين .

وأن تعين الدفع عن الإسلام والذب عن حوزته ، واستجلاب رؤوس أعدائه إليه ليأمن للمسلمون شرهم تعين عليه . اهـ .

• • •

س ٥٤ : تسكلم عن أحكام ما يلي مع التمثيل لما لا يوضح إلا به : إذا أسقط بعض الفاعمين حقه من الغنيمة ، إذا تغيرت حال المقاتل ، قول الإمام من أخذ شيئاً فهو له ، تفضيل الفاعمين على بعض ، إذا وجد حليل ، أو خنزير ، من وطئ جارية من الغنيمة ما الذي يترتب على وطئه لها ، الاستئجار للجهاد ، اذكر ما تستحضره من دليل أو تعليق أو خلاف .

ج : من أسقط حقه من الفاعمين ، فسهمه للباقي من الفاعمين ، لأن اشتراكهم اشتراك تزامم ، فإذا أسقط حقه كان للباقي ، وإن أسقط الكل حقه من الغنيمة ، فهي في تصرف للمصالح ، لأنه لم يبق لها مستحق معين .  
وإذا لحق بالجيش مدد أو تفلت أسير قبل تقضى الحرب ، أو صار الفارس واجلاً ، أو صار الراجل فارساً قبل أن تقضى الحرب ، أو أسلم من شهد الواقعة كافرأ قبل تقضى الحرب ، أو يبلغ صبي قبل تقضى الحرب ، أو أعتق قن قبل تقضى الحرب جعلوا كمن كان فيها كلها كذلك .

ولا قسم لمن مات ، أو انصرفت ، أو أسر قبل تقضى الحرب ، لأنهم لم يحضروها وقت انتقال الغنيمة إلى ملك الفاعمين ، وأما قوله الإمام أو نائبه من أخذ شيئاً فهو له قيل : يحرم ، لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا يقسمون الغنائم ، ولأن ذلك يقضى إلي اشتغالهم بالنهب عن القتال ، وظفر العدو

بهم ، ولأن الفزاة اشتركا في الفنيمة على سبيل التسوية ، فلا ينفرد البعض بشئ . وأما قوله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: من أخذ شيئاً فهو له . فذاك حين كانت له ثم صارت للغانمين . ولا يستحق المأخوذ بهذه المقالة أخذه إلا فيما تعذر حله كأحجار وقدور كبار وخطاب ونحوه ، وترك فلم يشتر لدم الرغبة فيه . فيجوز قول الإمام من أخذ شيئاً فهو له .

وقيل : يجوز لمصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: من أخذ شيئاً فهو له ، ولأنهم غزوا على هذا ورضوا به . قال في السياسة الشرعية : فإن ترك الإمام الجمع والقسمة وأذن في الأخذ إذناً جائزاً فمن أخذ شيئاً بلا عدوان حل له بعد تخميس . وكل ما دل على الإذن فهو إذن ، وأما إذا لم يأذن أو أذن إذناً غير جائز للانسان أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة متحرياً للعدل في ذلك .

ويجوز تفضيل بعض الغانمين على بعض لعمى فيه من حسن رأى وشجاعة فيقتل ويخص الإمام بكلب يباح نفعه من شاء من الجيش ، ولا يدخله في قسمة لأنه ليس بمال . ويكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ويصب الحجر ولا يكسر الإناء ، ومن مات قبل تقضى الحرب ، فسمه لوارثه .

ومن وطئ جارية من الفنيمة ، وله فيها حق أو لولده أدب لفظه محرماً ، ولم يبلغ بتأديبه الحد ، لأنه يدرأ بالشبهة . والفنيمة ملك للغانمين فيكون للواطئ حق في الجارية ، وإن قل فيدرأ الحد عنه كالمشركة ، وكجارية ابنته . وعلى الواطئ مهرها يطرح في القسم ، إلا أن تلد منه فيلزمه قيمتها تطرح في القسم ، لأن استيلاهما كإتلافها وتسير أم ولده ، لأنه وطئ يلحق به النسب أشبه وطئ للمشركة ؛ ولده حر للملكة إياها حين العلوق ، فينعتد الولد حراً .

وإن أعتق بعض الغانمين قناً من الفنيمة أو كان في الفنيمة قن يعتق عليه

كأبيه وعمه وخاله عتق قدر حقه لمصادفته ملكه ، والباقي كعتقه شتصاً من مشترك ، يعتق قدر ما يملكه وباقيه بالسراية إن كان موبراً ببيعة الباقي وإلا فبقدر ما هو موبر به منها ، وأما أسر الرجال قبل اختيار الإمام فيهم ، فلا عتق ، لأن العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم عم على وعميلاً أخاً على كانا في أسرى بدر ، فلم يعتقا عليهما ، ولأن الرجل لا يصبر رقيقاً بنفس السبي . ولا تصح الإجارة على الجهاد ، لأنه عمل يختص أن يكون فاعله من أهل القرية كالحج فيسهم لأجير الجهاد . وإن أخذ أجره ردها ، وتصح الإجارة لحفظ الغنيمة ، وحملها وسوقها ورعيها ونحوه :

\* \* \*

س ٥٥ : من هو الغال ؟ وحكم سهمه ؟ وما الذي يجب حرقه مما معه ؟ والذى لا يحرق ؟ ومتى يحرق ؟ وماذا يستثنى له ؟ وإلى أى شىء يرجع ما أخذ مما غل من الغنيمة ؟ وإذ اناب فما الحكم ؟ وما أخذ من فدية أو أهدى لأمير أو أهدى لبعض الغانمين فما الحكم ؟ وما هى الأدلة على ذلك ؟

ج : الغلول : الخيانة فى المغنم والسرقه من الغنيمه : سمى غلولاً لأن صاحبه يغميه فى متاعه . ويحرم الغلول وهو كبيرة للوعيد عليه بقوله تعالى : ( ومن يضل يأتى بما غل يوم القيامة ) . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر ففتح الله عز وجل علينا ، فلم نغم ذهباً ، ولا ورقاً ، فاغتنمنا المتاع والطعام والثياب ، ثم انطلقنا إلى الوادى ، ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد له وهبه له رجل من جزام يسمى رفاعه ابن زيد من بنى الضيب . فلما نزلنا الوادى ، قام عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل رحله ، فرمى بسهم فكان فيه حتفه ، قتلنا : هنيئاً له الشهادة بارسلو الله . قال : كلا والذى نفس محمد بيده ، إن الشمة لثلتب عليه ناراً أخذها من

الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم . قال : ففزع الناس لجاء رجل بشراك أو شراكين ، فقال : يا رسول الله أصبت يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شراك من نار أو شراكين من نار . متفق عليه .

وعن عمر قال : لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : فلان شهيد وفلان شهيد ، حتى مروا على رجل ، فقالوا : فلان شهيد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلا ، إني رأيت في النار في بردة غلها أو عباءة . الحديث رواه أحمد ومسلم . وعن عبد الله بن عمر قال : كان على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة فات . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو في النار فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها رواه أحمد والبخاري .

فمن كتم ما غنم أو بهضه يجب حرق رحله كله ؛ لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر حرقوا متاع الغال . رواه أبو دارد ، وعن صالح بن محمد بن زائدة قال : دخلت مع مسلمة أرض الروم ، فأتى برجل قد غل ، فسأل سالما عنه ، فقال : سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا وجدتم الرجل قد غل ، فاحرقوا متاعه ، واضربوه . قال : فوجدنا في متاعه مصحفا ، فسأل سالما عنه قال : بهم وتصدق بثمنه . رواه أحمد وأبو داود .

وبهذا قال الحسن ، وقهواء الشام منهم : مكحول والأوزاعي والوليد بن هشام ، ويزيد بن يزيد بن جابر وأتى سعيد بن عبد الملك بنال ، فجمع ماله وأحرقه وعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - حاضر ذلك فلم يمه .

وقال يزيد بن يزيد بن جابر : السنة في الذي يفل أن يحرق رحله ، وقال مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي : لا يحرق ، لأن النبي صلى الله عليه

وسلم لم يحرق ، فإن عبد الله بن عمر روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب غنيمة أمر بلالا فنادى فى الناس ، فيجيئون بفنائهم فيخمسه ويقسمه ، فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر ، قال : يا رسول الله هذا فيما كنا أصبنا من الغنيمة . فقال : سمعت بلالا نادى ثلاثا ، قال : نعم ، قال : فما منعك أن تجيء به ، فاعتذر ، فقال : كن أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله منك ، أخرجه أبو داود ، ولأن إحراق المتاع إضاعة له . وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال .

قال أهل القول الأول : أما حديثهم أى أهل القول الثانى ، فلا حجة لهم فيه ، فإن الرجل لم يعترف أنه أخذ ما أخذه على وجه القلول ، ولا أخذه لنفسه وإنما توانى فى الحجى به ، وليس الخلاف فيه ، ولأن الرجل جاء به من عند نفسه تائباً معتذراً والتوبة تجب ما قبلها ، وأما النهى عن إتلاف المال ، فقيده بدم المصلحة . فأما إذا كان فيه مصلحة ، فلا بأس به ، ولا يعد تضييعاً ، كإلقاء المتاع فى البحر إذا خيف الفرق ، وقطع يد السارق ، مع أن المال لا تكاد المصلحة تحصل به إلا بذهابه فأكله إتلافه وإنفاقه إذهابه . ولا يعد شئ من ذلك تضييعاً ، ولا إفساداً ، ولا ينهى عنه ، لكن قال البخارى : قد روى فى غير حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الغال ولم يأمر بحرق متاعه .

وقال الدارقطنى : حرق متاع الغال لا أصل له عن رسول الله ، ولم يثبت حرمان سهمه فى خير ، ولادل عليه دليل ولا قياس ، فبقى بحاله ، واختار الشيخ تقي الدين أن تحريق رحل الغال من باب التمييز لا الحد ، فيجتهد الإمام بحسب للمصلحة وصوره فى الإنصاف وغيره ، وهذا القول هو الذى تميل إليه النفس والله سبحانه أعلم ما لم يكن باعه أو وهبه ، فلا يحرق لأنه عقوبة لغير الجانى ، ومحل

إحراق رحله إذ كان حياً ، فإن مات قبله لم يحرق لسقوطه بالموت كالحلود ، فلا يحرق رجل رقيق ، لأنه لسيده مكلفاً لاصغيراً ، أو مجنوناً ، لأنهما ليسا من أهل العقوبة ، ملتزماً لأحكامنا ، وإلا لم يعاقب على ما لا يعتقد تحريمه إلا سلاحاً ومصحفاً ، وحيواناً بآلته ونفقته ، وكتب علم وثيابه التي عليه ، وما لاتأكله النار ، فلا يحرق وذلك كالحديث ، وهو للغال .

ويعزر الغال مع ذلك بالضرب ونحوه ، ولا ينفى ويؤخذ ماغل للمغرم لأنه حق للغانمين ، ومن يشركهم فوجب رده إلى أهله فإن تاب بمسد قسم أعطى الإمام خمسة ليصرف في مصارفه ، وتصديق ببقيته ، روى عن معاوية وابن مسعود ، لأنه لا يعرف أربابه أشبه المال الضائع .

وما أخذ من فدية أمرى ، فغنيمة ، تقسمه صلى الله عليه وسلم فداء أمرى بدر بين الغانمين ، ولحصوله بقوة الجيش ، وكذا ما أهدى للأمير ، أو لبعض قواده ، أو أهدى لبعض الغانمين بدار حرب فغنيمته .

وقال الشيخ : ما أخذه المال وغيره من مال المسلمين بغير حق فلولى الأمر العادل استخرجه منهم كهدايا التي يأخذونها بسبب العمل . قال أبو سعيد : هدايا المال غلول . روى مرفوعاً ، ويشهد له قصة ابن اللثبية ، وكذا محاباة في المعاملة ، والمؤاجرة والمضاربة والمساقاة والمزارة ونحو ذلك ، هو نوع من الهدية ، ولهذا شاطرم عمر لما خصوا به من أجل الولاية من محاباة وغيرها ؛ لأنه إمام عادل يقسم بالسوية ، وما أهدى بدارنا للإمام أو غيره ، فلامهدى له ، لقبوله صلى الله عليه وسلم هدية المتوقس وغيره ، وكانت له وحده .

## مما يتعلق في قسمة الغنائم نظماً

تبارك من قد خصن أمة أحمد  
وما حزنه بالجيش قهراً غنيمة  
ولو من مباحات لها ثم قيمة  
كذلك ركاز بالجنود استطاعة  
ولم يملكوا بالقهر أموال مسلم  
فأوقفه أن يجهل لمن هو ربه  
وبعد الشر منهم وإسلام آخذ  
فإن يلق قبل القسم يعطاه أن يشأ  
ويقسم أن يجهل ولا حق بعد ذا  
ولا إن أتانا آخذ مسلم به  
وعنه له المقصود إن شاء بقيمة  
ولا حق في المشهور من بعد قسمة  
وإن كان مأخوذاً بلا عوض نخذ  
ومتهب أو مشتري إن تصرفا  
ولم يملكوا عبداً لنا جاء آبقاً  
ولا يملكون الحر والوقف مطلقاً  
وإن يشتري مأسورنا مسلم نوى  
ونملك باستيلائنا الغنم ثانياً  
وقسمتها فيها تجوز فإن تبع  
وما للأمير الإشترا من غنيمة

بتحليل غنم كان أكلا لمؤد  
من أموال أهل الكفر أو أرض جعد  
ولقطهم أو مبهم ولنشد  
ولو في الموات انهم وفدية مهتد  
ولا ذمة في الأظهر المتأكد  
أحق ولو بعد اقتسام مفسد  
به اخصه مجاناً به في المعدد  
وإلا فن مال الغنيمة فاعدد  
لصاحبه كالشترى منهم أعضد  
ومستأمناً قد جاءنا وهو في اليد  
وما منهم ابتغاه بالثمن اشهد  
وبالثمن إن شا المشتري امنحه وارفد  
من المرء مجاناً على المتوطد  
يصح ومن أقصام خذ بأجود  
ولا شارد المعجا وفلكا بأوكد  
ومستوليات المسلمين بأوطد  
رجوعاً فأزيم مفتدى مابه فدى  
ولو أنه في دار حرب بأجود  
فن مال مبتاع نواها بأوكد  
ويلزم من يتناع رد المزيد

لمن شهد الهيجا أهلا لخوضها  
ومن غاب عنها في القتال لنفعنا  
ولا حظ للمنوع صحبة جيشنا  
ومن بعد إحرار الغنيمة جايح  
ويبدأ بالأسلاب تعطى لأهلها  
وجعل وأجر الحافظين ويقسم الس  
فخذ خمسة لله ثم رسوله  
وسيان ذو وفر وقر وقيل ذا  
بأى بلاد الله جلا وقيل بل  
وخمس لأيتام مع الققر أسوة  
وصنف فقير والمسكين في سوى ال  
ولابن سبيل المسلم الحر خمسة  
ومن بعد هذا انقلن ذوى الفق  
ولا سهم في الأولى لذى الكفر وارضخن

له ، والميز ، والنساء ، واعبد

وكاتن من كاتبته ومدبر  
وفي غنم أهل الرضخ خميس وما بق  
ولا تلزم في بذل رضخ تساويا  
ولا تعطين رضخا لذى السهم مثله  
ومن صار منهم مثل أهل سهامها  
ومن كان ينزل فوق طرف لسيد  
ولفرس أرضخ تحت ذى الرضخ مطلقاً

سوى العبد وأسهم للفصيب بأجود

ولا شيء الأباق مثل مخذل  
 ومنوع دين أو أب فـ يرقد  
 وسائرهما للفارس ادفع ثلاثة  
 له واحد منها كراجلهم قد  
 وللفرسين اقسام فقط والمجبن وال  
 -براذين والمقرف سهم لها طرد  
 ولا شيء يعطى غير خيل وعنه لا-  
 -بغير المواشي الكرك منهم ليفرد  
 وكن بشهود الحرب معتبراً ولا ال-  
 -تفاب إلى ما قبل أو بعد فاهتد  
 فن شهد الميما على الطرف فارس  
 ومن لا فلا فاحكم بغير تقييد  
 وقيل اعتبر حال الفتى حين جاءنا  
 أهو مستحق السهم أم لا فتيد  
 ولم يستبح شيء بقول الإمام من  
 حوى منكم شيئاً ينسله بأوكد  
 وعنه بلى مع أمنه من مفاصد  
 وحاجة تحريض كيدر فجد  
 وأسهم في الأولى للأجير للخدمة  
 وللحرب منه من سوى أهلها اصدد  
 وعنه له سهم وعنه إجارة  
 على الغزو والغوا أجرها أردده ترشد

ووارث ميت الجيش يعطى حقوقه  
 جميعاً على ما قد تقدم فاشهد  
 وإن سرايانا تشارك جيشنا  
 وبالعكس إلا ما يخص بمفرد  
 ويسهم للمبعوث إن كان غائباً  
 لمصلحة الجيش الهام المنجد  
 وإن رغبوا عنها ففى وبمضهم  
 متى رغبوا الباقين بالكل زود  
 وإن بسط ذو حق بها ولولده  
 فغاة فأدبه وعن حده حد  
 وخذ منه مهر المثل غنماً وقيمة  
 لها إن ولدت منه وألحقه وافدت  
 وإن غل ذو حق له أو لولده  
 ووالده من قبل قسم وسيد  
 فؤدب بلا قطع وحرق متاعه الـ  
 لذى كان معه ثم فى نص أحد  
 إذا كان حراً عالم الحظر بالفأ  
 سوى مصحف أو كعب علم مرشد  
 وآلة حرب أو ثياب وسترة  
 وآلة مركوب وذا الروح تهتدى  
 ولا تحرقن إن غل عبد متاعه  
 ولا تمنن من غل سهماً بأوطد

وهل سارق من منغم كفلوله  
 حكموه على وجهين فارو وأسد  
 ويعتق من غم محرز غانم  
 وذو رحم إن عمه حقه قد  
 وإلا كعتق الشخص نص عليها  
 ولا عتق فيما اختاره ذو الجرد  
 ويختار مجد الدين كالنص إن تكن  
 رقيقاً وكالتاضي متى تعدد  
 وإهداء ككفر في الغزاة لقائد الـ  
 جيوش اغتناماً ليس فيشاً بأجود  
 وإن سده من دار حرب لدارنا  
 فذاك لمن أمدي له بتفرد

\* \* \*

## الأرضون المغنومة

س ٥٦ : ما هي أصناف الأراضي المأخوذة من كفار ؟ وبأي شيء يخير الإمام فيها ؟ وما الحكم فيما إذا أسلموا أو انتقلت إلى مسلم ؟ وما الذي يلزم الإمام نحوها ؟ واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : الأرضون المغنومة من كفار ثلاثة أصناف ، أحدها المأخوذ عنوة وهي التي أجلوا أهلها الحربيين عنها ، فيخير الإمام تخيير مصلحة بين قسمها بين الفاعمين كنفول ، وبين وقفها على المسلمين ، لأن كلا ورد فيه خبر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصف خيبر ، ووقف نصفها لنوابه ، رواه أبو داود من حديث سهل بن أبي حثمة .

ووقف عمر الشام ومصر والعراق ، وسائر ما فتحه ، وأفره الصحابة ومن بعدهم ذلك . وعن عمر رضى الله عنه قال : أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك الناس بياناً ، أى لا شيء لهم ما فتحت على قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر . ولكني أتركها لهم خزانة يفتسونها .

قال في الشرح : ولم نعلم أن شيئاً مما فتح عنوة قسم بين الفاعمين إلا خيبر ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم نصفها فصار لأهله لا خراج عليه ، وسائر ما فتح عنوة مما فتحه عمر ومن بعده كأرض الشام ، والعراق ، ومصر وغيرها لم يقسم منه شيء ، فروى أبو عبيد في كتاب الأموال أن عمر قدم الجابية وأراد قسم الأرضين بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليسكون ما تسكره ، إلك إن قسمتها اليوم صار الربيع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبببون

فيمير ذلك الرجل الواحد والمرأة ، ثم يأتي بدم قوم يسدون من الإسلام مسداً ، وهم لا يجدون شيئاً . فانظر أمراً أولهم وآخرهم . فصار عمر إلى قول مماذ . وروى أيضاً قال :

قال الماجشون : قال بلال لعمر بن الخطاب في القرى التي افتتحها عنوة : اقسما بيننا وخذ خمسها . فقال عمر : لا ، هذا عين المال ، ولكن أحسبه شيئاً يجري عليهم وعلى المسلمين . قال بلال وأصحابه : اقسما بيننا . قال عمر : اللهم اكفني بلال وذويه . قال : فما حال الحول ومنهم عين تطرف .

وقال مالك وأبو ثور : يجب قسمها لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، وفعله أولى من فعل غيره . وأجيب بأن عمر وقفها مع علمه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على أن فعله ذلك لم يكن متعينا كيف ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، وقف نصف خيبر ، ولو كان للغانمين لم يكن له وقفها .

الثانية : ما جلا أهلها عنها خوفاً منا ، وحكمها كالأولى في التخيير المذكور قياساً عليها ، لأنه مال ظهر عليه المسلمون بقوتهم . فلا يكون وقفاً بنفس الاستيلاء كالمثقول .. فلي هذا تجري فيها الروايات السابقة ، لكن لا تصير وقفاً إلا بوقف الإمام لها ، صرح به الجماعة ، لأن الوقف لا يثبت بنفسه ، فلي هذا حكمها قبل وقف الإمام كالمثقول ، يجوز ييمها والمعارضة بها . وعنه تصير وقفاً بنفس الظهور عليها ، قدمه في المنع وجزم به في الرجيز ، وقدمه في المنع والمحرم والشرح والفروع وغيرهم .

الثالث : المصالح عليها ، وهي نوعان : فاصولحوا على أن الأرض لنا وقرها بالخراج فهي كالمثقلة في التخيير . ولا يسقط خراجها بإسلامهم ، وعنه تصير وقفاً بنفس الاستيلاء . وجزم به في الإقناع .

والثاني ما صولحوا على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فهو كجزية إن أسلموا سقط عنهم ، أو انتقلت الأرض إلى مسلم سقط عنهم كسقوط جزية

ياسلام . وإن انتقلت إلى ذمي من غير أهل الصلح ، لم يسقط خراجها ، ويقرون فيها بلا جزية . لأنها ليست دار سلام . بخلاف ما قبل من الأرضين . فلا يقرون بها بلا جزية كافي الإقناع ويجب على إمام فعل الأصلح للمسلمين .

\* \* \*

س ٥٧ : إلى أي شيء يرجع في قدر خراج وجزية الإمام ، وما الذي وضعه عمر على الجريب ؟ وما مقدار الجريب والقفيز ؟ وعلى أي شيء يكون الخراج ؟ وعلى من يكون الخراج ؟ وهل يحبس به الموسر ؟ وتكلم عن عجز عن حجارة أرضه وما يجوز بذله للعامل . وما الذي لاخراج عليه ؟ وأين مصرف الخراج ؟

ج : يرجع في قدر خراج وجزية إلى تقدير الإمام ، من زيادة ونقص على حسب ما يؤدي إليها اجتهاده ، وتطبيقه الأرض ، لأنه أجرة فلم يتقدر بمقدار لا يختلف كأجرة المساكن . ووضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه على كل جريب درهما وقفيزاً . قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام : أعلى وأصح حديث في أرض السواد : حديث عمرو بن ميمون ، يعنى أن عمر وضع على كل جريب درهماً وقفيزاً . والقفيز ثمانية أرطال : قيل بالمسكى ، وقيل بالمراقي ؛ وهو نصف المسكى ، والجريب عشر قصبات في مثلها ، والقصبه ستة أذرع بذراع وسط وقبضة ، وإيهام قائمة مع كل ذراع . فالجريب ثلاثة آلاف ذراع مكسرة والخراج على أرض لها ماء تسقى به ، ولو لم تزرع كاللؤلؤة .

ولا خراج على ما لا يناله ماء من الأراضى ، ولو أمسكن زرعه وإحياؤه ولم يفعل . لأن خراج الأرض أجرة الأرض . وما لا ينفعه فيه لا أجرة له .

ومالم ينبت إلا عاماً بعد عام ، أو لم ينله الماء إلا عاماً بعد عام ، فنصف خراجه يؤخذ في كل عام ، لأن نفعها على النصف فكذا خراجها ، والخراج على المالك ، والخراج كالدين ، يحبس به الموسر وينظر به العسر .

ومن عجز عن عمارة أرضه الخراجية أجبِر على إيجارها لمن يعمرها ؛ أو على رفع يده عنها ؛ لتدفع لمن يعمرها ويقوم بخراجها ، لأن الأرض للمسلمين ، فلا يعطلها عليها .

ويجوز أن يرشى العامل وأن يهدى له لدفع الظلم عنه .

ولا يجوز أن يرشى العامل ؛ أو يهدى له ليدع عنه خراجاً ، لأنه توصل إلى إبطال حق فخرم على أخذ ومعط ، كرشوة حاكم ليحكم له بغير حق .  
والهدية : الدفع ابتداءً : والرشوة الدفع بعد الطلب . وأخذ الرشوة والهدية حرام لحديث هدايا المال غلول .

ولا خراج على مساكن سواء فتحت عنوة أو صلحا ، لأنه لم ينقل ، وادى أحد الخراج عن داره تورعاً .

ولا خراج على مزارع مكة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرب عليها شيئاً .  
والخراج : جزية الأرض ، والحرم كسكة ، فلا خراج على مزارعة .  
ولا يجوز لأحد تفرقة خراج على نفسه ، لأن مصرفه غير معين ، فيفتقر إلى اجتهاد ، ولأنه للمصالح كلها .

ومصرف الخراج كفى ؛ لأنه منه .

وإن رأى الإمام المصلحة في إسقاطه عن له وضعه فيه ، ممن يدفع عن المسلمين ؛ وبقية ومؤذن ونحوه ؛ جاز له إسقاطه عنه ، لأنه لافائدة في أخذه منه ثم رده إليه . ولا يحتسب بما ظلم في خراجه من عشر عليه .

ومن أقام ببلد تطلب منها الكلف بحق ، وغيره بنية العدل ، أو تقليل الظلم بما أمكن لله تعالى ، فكالمجاهد في سبيله . ذكره الشيخ تقي الدين ، لقيامه بالتوسط والإنصاف .

ومن باشر جبايتها وتحصيلها ، إعانة لمن تؤخذ منه لا للأخذ ؛ متحرياً  
(١٢- الأسئلة والأجوبة ج ٣)

للمدل والإنصاف؛ فأجور بذلك وليس من أعوان الظلمة . قال القاضي مجد الدين من الحنفية في منظومته الفقهية :

ولو بتوزيع المفارم التي كلفها السلطان للرعية  
قام بها شخص بمدل ذكروا بأنه في ذا القيام يؤجر

• • •

س ٥٨ : ماهو النية؟ وما مثاله؟ وما مصرفه؟ وبأى شيء يبدأ من المصالح؟  
ثم ماذا بعده؟ ولماذا لا يخمس النية؟ وأين يكون موضع الفاضل؟  
وأين مصرف خمس خمس الغنمية؟ وما مقدار العطاء؟ وإذا استوى  
اثنتان من أهل النية فما الحكم؟

ج : أصله من الرجوع . يقال : فاء الظل إذا أرجع نحو المشرق . وسمى  
المال الحاصل على ما يذكر فينا ، لأنه رجع من المشركين إلى المسلمين . قال الله  
تعالى : ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله والرسول ) الآية ؛ والنية  
ما أخذ من مال كفار غالباً بحق بلا قتال كجزية ؛ وخراج من مسلم وكافر ؛  
وعشر تجارة من حربى ونصفه من ذمى .

وما ترك من كفار لمسلمين فزعامتهم ، أو ترك عن ميت مسلم أو كافر ،  
ولا وارث له يستغرق . وخرج بقولنا بحق ما أخذ من كفار ظلماً ، كال  
مستأمن ، وخرج بقولنا بلا قتال الغنمية . ومصرف النية المصالح ومصرف خمس  
خمس الغنمية المصالح لعموم فقهاء ، ودعاء الحاجة إلى تحصيلها ، قال عمر : ما أحد  
من المسلمين إلا له في هذا المال نصيب إلا العبيد فليس لهم فيه شيء ، وقرأ عمر :  
( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى ، واليتامى  
والمساكين ، وابن السبيل ) حتى بلغ ( والذين جاؤوا من بعدهم ) . قال : قد  
استوعبت المسلمين عامة .

وعلم منه أنه لا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالأهم فالأهم ، من سد ثغر وكفاية

أهله ، وحاجة من يدفع عن المسلمين . لأن أهم الأمور حفظ بلاد المسلمين وأمنهم من عدوهم ، وسد الثغور وعمارتها وكفايتها بالخيال والسلاح . وفي وقتنا أيضا بالدافع والدبابات ؛ وجميع مايناسب الحال الحاضرة ويحفظ البلاد . ثم بالأهم فالأهم من سدبثق ، وكرى نهر ، وعمل قنطرة ، ورزق قضاة ، وغير ذلك ، كإصلاح طرق ، وعمارة مساجد ، وأرزاق أئمة ومؤذنين وقهاء . ولا يخمس النية . لأن الله تعالى أضافه إلى أهل الخمس . كما أضاف إليهم خمس الفنيمة ؛ ويقسم ما فضل عما يم نفعه بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم ، لأنهم استحقوه بمعنى مشترك ، فاستنوا فيه كالنيراث ، وعنه يقدم محتاج .

قال الشيخ تقي الدين : وهو أصح عن أحد لقوله تعالى ( للفقراء ) ولأن المصلحة في حقه أعظم منها في حق غيره ، لأنه لا يتمكن من حفظ نفسه من العدو بالعدة ، ولا بالهرب لفقره ، بخلاف الفنى ، واختار أبو حكيم والشيخ تقي الدين ، لاحظ للرافضة فيه .

وذكره في الهدى عن مالك وأحد ؛ وقيل : يختص بالمقاتلة لأنه كان لم رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته لحصول النصره ؛ فلما مات صارت بالخيال ؛ ومن يحتاج إليه المسلمون ويكون العطاء كل عام مرة أو مرتين . ويفرض للمقاتلة قدر كفايتهم وكفاية عيالهم .

وإن استوى اثنان من أهل الفنى في درجة قدم أسبقهما في إسلام ؛ فإن استويا فيه فأسن ؛ فإن استويا فيه فاقدم هجرة وسابقة . ثم إن استوا في جميع ذلك ؛ فولى الأمر مخير إن شاء أقرع بينهما ، وإن شاء تبهما على رأيه .

\* \* \*

س ٥٩ : من الذى يجب له العطاء ؟ ومن الذى يملك بيت مال المسلمين ؟ وإذا أتلفه إنسان فما الحكم ؟ وإذا مات بعد حصول العطاء فلمن يكون حقه ، وإذا مات من أجناد المسلمين من له أولاد صفار فما الحكم ؟ وإذا

تزوجت المرأة والبنات فما الحكم؟ ما حكم الأخذ من بيت المال بلا إذن لإمام؟

ج: لا يجب العطاء إلا لبالغ عاقل حر بصير صحيح ، يطيق القتال . ويتعرف قدر حاجة أهل العطاء وكفايتهم . فيزيد ذا الولد والفرس ، ومن له عبيد في مصالح الحرب حسب كفايتهم ، وإن كانوا لتجارة أو زينة لم يجب مؤنتهم . وينظر في أسمار بلادهم ، لأن الأسمار تختلف والفرس الكفاية . ولهذا تعتبر الذرية .

قال الشيخ: وهذا والله أعلم على قول من رأى التسوية؛ فأما من رأى التفضيل؛ فإنه يفضل أهل السوابق والفناء في الإسلام على غيرهم؛ بحسب ما يراه؛ كما فعل عمر رضي الله عنه. ويخرج من المقاتلة بمرض لا يرجى زواله كزمانة ونحوها.

وبيت المال ملك للمسلمين؛ لأنه لمصالحه بضمته ويحرم أخذه منه بلا إذن لإمام لأنه اقتنيات عليه، ومن مات بعد حلول العطاء؛ دفع لورثته حقه لاستحقاقه له قبل موته؛ فينتقل إلى ورثته كسائر حقوقه؛ ودفع لامرأة جندي وأولاده قدر كفايتهم لتطيب قلوب المجاهدين؛ لأنهم إذا علموا أن عيالهم يكفون المؤنة بعد موتهم توفروا على الجهاد، وإذا علموا خلاف ذلك توفروا على الكسب وآثروه على الجهاد، مخافة الضيعة على عيالهم، ولهذا قال أبو خالد الهنأى:

لقد زاد الحياة إلى جبا      بنأى إنهن من الضعف  
مخافة أن يرين الفقر بعدى      وإن يشربن رنقاً بعد صاف  
وأن يعرين إن كسى الجوارى      فتنبو العين من كرم عفاف  
ولولا ذلك قد سومت مهري      وفي الرحمن للضعفاء كافي

فإذا بلغ ذكورهم أهلا للقتال ، واختاروا أن يكونوا مقاتلة فرض لهم  
بطلبهم لأهليتهم لذلك كأبائهم . ومن الأحكام السلطانية مع الحاجة إليهم  
والإقطع فرضهم ، ويستط فرض المرأة والبنات بالتزويج .  
وينبغي للإمام أن يضع ديوانا يكتب فيه أسماء المقاتلة ، وقدر أرزاقهم  
ضبطا لهم ، ولما قدر لهم . ويجعل لكل طائفة عريفا يقوم بأمرهم ، ويجمعهم  
وقت العطاء ، ووقت الفزو ، ليسهل الأمر على الإمام .

## من النظم في حكم النية ومصارفه

وأقسام أموال الأنام ثلاثة  
وثانيه أموال الغنيمه توجب الـ  
والثالث مال وهو ماليس موجب الـ  
كما تركوا خوفاً وعشر وحزبه  
وه صرفه ما عم نفعاً لديننا  
وإصلاح أنهار وجسر وخذق  
وأرزاق تقال الشريعه مطلقاً  
وإن تبق من بعد المصالح فضله  
غنيهم مثل الفقير وعنه بل  
ويجعل ديوانا أميناً لضبطه  
وورث نصيب لليت بعد حلوله  
وقم بصفار الجند والعرض بدمهم  
ويستقط إن لم يخدموا فرضهم كذا  
فقال زكاة فيه بالذكر قيد  
ركاب عليها في وغي متوقد  
ركاب عليه في قتال لجدد  
خراج وخمس الخمس مع إرث مفرد  
كإصلاح ثغر أو كفاية منجد  
وحصن وسيل مع رباط ومسجد  
وسد بثوق في الأصح الموطن  
فتقسم في الأحرار من كل مهتد  
يقدم ذو الحاجات منهم فجود  
وكل نسام مع عريف مرشد  
وللباذل الخمس إن تشا اردد بمعد  
وللبالغ افرض إن رأوا كالمجنود  
بتزويج عرس والبنات فشرود

## باب الأمان

س ٦٠ : ما هو الأمان ؟ وما الأصل فيه ؟ وما الذى يراد به هنا ؟ وما الذى يحرم به ؟ وكم مدته ؟ وما حكمه منجزاً أو معلقاً ؟ وما الذى يشترط له ؟ ومن الذى يصح منه ؟ وما صفة التامين ؟ وهل يسرى الأمان ؟ وكم المقود التى تنفيذ الأمن ؟ وماهى ؟ واذكر المحترزات والأدلة والتماثيل .

ج : الأمان : ضد الخوف ، وأريد به هنا ترك القتل والقتال مع الكفار وهو من مكاييد الحرب ومصالحه ، والمقود التى تنفيذ الأمن ثلاثة : أمان ، وجزية ، وهدنة ، لأنه إن تعلق بمحصور فالأمان ، أو بغير محصور ، فإن كان إلى غاية فالهدنة ، وإلا فالجزية ، وهما مختصان بالإمام بخلاف الأمان ، والأصل فيه آية : ( وإن أحد من المشركين استجارك ، فأجره حتى يسمع كلام الله ) .

قال الأوزاعى : هى إلى يوم القيامة ، فن طلب أماناً ليسمع كلام الله ، ويعرف شرائع الإسلام ، لزم لإجابته ، ثم يرد إلى مأمته .

وروى عن على رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ذمة المسلمين واحدة يسمى بها أديانهم ، فن أخفر مسلماً ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً . رواه البخارى . ويحرم قتل ، ورق وأسر ، وأخذ مال ، والتعرض لهم لعصمتهم به ، ويشترط أن يكون الأمان من مسلم ، فلا يصح من كافر ولو ذمياً ، لأنه غير مأمون علينا ، عاقل فلا يصح من طفل ولا مجنون ، لأنه لا يدري المصلحة ، مختار فلا يصح من مكره عليه ، كالإقرار والبيع ، غير سكران ، لأنه لا يعرف المصلحة ،

ولو قنًا ، أو مميّزًا ، أو أثنى ، فلا تشتط حرّيته ، ولا ذكوريته ، ولا بلوغه .  
 أما القن فلقول عمر : العبد المسلم رجل من المسلمين ، يجوز أمانه ، رواه سعيد ،  
 وبقوله : ليسعى بها أديانهم ، فإن كان لذلك صح أمانه للحديث ، وإن كان غيره  
 أدنى منه صح من باب أولى ، ولأنه مسلم أشبه الحر .

وأما المميز فلمعوم الخبر ولأنه عاقل فصح منه كالبالغ .

وأما الأثني ، فلقوله صلى الله عليه وسلم : قد أجرنا من أجزت يا أم هانئ ،  
 رواه البخاري ، وأجزت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبا العاص  
 ابن الربيع ، وأجزه النبي صلى الله عليه وسلم .

وشرط الأمان عدم ضرر على المسلمين .

ويصح أمان منجزاً ، كانت آمن ، ويصح معلقاً ، نحو من فعل كذا فهو  
 آمن لقوله صلى الله عليه وسلم ، يوم فتح مكة : من دخل دار أبي سفيان ،  
 فهو آمن .

ويصح من إمام لجميع المشركين لمعوم ولايته .

ويصح من أمير لأهل بلدة جعل يذاهم لمعوم ولايته في قتالهم ،  
 وأما بالنسبة لتبرم ، فكأحد المسلمين .

ويصح - من كل أحد يصح أمانه - لقافلة وحصن صغيرين عرفاً .

ويصح أمان بكل ما يبدل عليه من قول ، أو إشارة مفهومة مع القدرة على  
 النطق . لقول عمر : والله لو أن أحدكم أشار بأصبعه إلى السماء ، إلى مشرك ،  
 فنزل بأمان ، فقتله لقتلته به . رواه سعيد .

ويصح برسالة بأن يرأسه بالأمان ، وبكتاب بأن يكتب له بالأمان ،  
 كالإشارة وأولى ، فإذا قال لكافر : أنت آمن ، فقد آمنه ، لقوله صلى الله عليه  
 وسلم يوم فتح مكة : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن . أو قال لكافر :

لابأس عليك ، فقد أمنه ، لأن عمر قال للهرمزان : تسكلم ولا بأس عليك ، ثم أراد قتله . قال أنس والزبير : قد أمنتهم لاسبيل لك عليه ، رواه سعيد .

أو قال : أجزتكم ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأم هاني : قد أجزنا من أجزت يا أم هاني . أو قال : قف ؛ أو قم ، أو لا تخف ، أو لا تخش ، أو لا خوف عليك ، أو لا تذهل أو ألق سلاحك ، فقد أمنه لدلالة ذلك عليه . أو قال له : مئتمس بالفارسية ، ومعناه لا تخف .

قال ابن مسعود : إن الله يعلم بكل لسان . فن كان منكم أعجمياً فقال : مئتمس . فقد أمنه ، أو أمن بفضه ، أو يده فقد أمنه ، لأنه لا يتبعض . وقال أحد : إذا اشتراه ليقتله ، فلا يقتله ، لأنه إذا اشتراه ، فقد أمنه .

فإن أشار إليهم بما اعتقدوه أماناً ، وقال : أردت به الأمان ، فهو أمان ، وإن قال : لم أرد به الأمان ، فالقول قوله ، لأنه أعلم بمراده .

ويسرى الأمان إلى من معه من أهل ومال ، تبعاً له إلا أن يخصص به ، كانت آمن دون أهلك ومالك فلا يسرى إليهما ، ويجب رد معتقد ، غير الأمان أماناً إلى مأمنه . وهو للوضع الذي صدر فيه ما اعتقده أماناً نصاً ، لئلا يكون غدرآله ، ويقبل من عدل قوله : إني أمنتهم ، وإن ادعى الأمان أسير وأنكره من جاء به فقول منكر ، لأن الأصل عدمه ، وإباحة دم الحربى .

\* \* \*

ص ٦١ : تسكلم عن مايلي : من أسلم أو أعطى أماناً ليفتح حصناً ففتحته واشتبهه بحريين ، إذا اشتبه ما أخذ من كافر بما أخذ من مسلم هل فيه جزية ؟ مدة الأمان ؟ عقد الأمان للرسول والمستأمن ، من جاء بلا أمان وادعى أنه رسول أو تاجر ، من جاءت به ربيع أو ضل الطريق ، ما يبطل به الأمان ، إذا أودع أو أقرض مستأمن مسلماً ،

ثم عاد لدار حرب أو انتقض عهد ذمي وماذا يعمل بماله ؟ تصرفه فيه  
إذا مات بدار حرب .

ج : من أسلم قبل فتح واشتبه ، أو أعطى أماناً ليفتح حصناً ففتح واشتبه  
محرابين ، وادعى كل واحد منهم أنه الذي أعطى ، أو أنه الذي أسلم قبل ،  
واشتبه علينا الذي أمانه ، أو كان أسلم فيهم ، حرم قتلهم . لأن كل واحد منهم  
يحمل صدقه ، أشبه ما لو اشتبهت أخته بأجنبيات ، أو ميتة بمذكاة ، قاله في  
الفروع ، ويتوجه مثله لونسى ، أو اشتبه من لزمه قود بن لا يلزمه فيحرم القتل ؛  
وإن اشتبه ما أخذ من كافر بحق بما أخذ من مسلم بلا حق ، فينبغي الكف  
عنهما ، لحديث : فمن اتقى الشبهات ، فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ولا جزية مدة  
أمان ، لأنه لم يلتزمها . ويمقد الأمان لرسول ومستأمن ، لأنه عليه الصلاة  
والسلام ، كان يؤمن رسل المشركين ، لما ورد عن ابن مسعود قال : جاء ابن  
النواحة ، وابن أمثال رسولاً مسيلمه — إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها :  
أشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمه رسول الله . قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : آمنت بالله ورسوله ، لو كنت قاتلار رسولاً لقتلتكما . قال  
عبد الله : فضت السنة أن الرسل لا تقتل ، رواه أحمد .

وعن نعيم بن مسعود الأشجعي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
حين قرأ كتاب مسيلمه الكذاب ، قال للرسولين : فما تقولان أنما ؟ قالا :  
نقول كما قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لولا أن الرسل  
لاقتل ، لضربت أعناقكما . رواه أحمد وأبو داود .

وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بعثنى قريش  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : فلما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقع في  
قلبي الإسلام ، قلت : يا رسول الله ، لا أرجع إليهم . قال : إني لا أخيس

بالعهد ، ولا أحبس البرد ، ولكن ارجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجم ، رواه أحمد وأبو داود . وقال هذا كان في ذلك الزمان ، اليوم لا يصلح ، ومعناه — والله أعلم — إنه كان في المدة التي شرط لهم فيها أن يرد من جاء منهم مسلماً ، ولأن ، لحاجة داعية إلى ذلك ، إذ لو قتل لفانت مصلحة المراسلة .

ومن جاءنا بلا أمان ، وادعى أنه رسول أو تاجر ، وصدفته عادة قبل منه ما ادعاه ، وأن لاتصدقه عادة فكأسير ، أو كان جاسوساً فكأسير ، بخير الإمام فيه ، ومن جاءت به ريح من كفار ، أو ضل الطريق منهم ، أو أبق إلينا من رقيتهم ، أو شرد إلينا من دوابهم ، فهو لآخذه غير مخموس ، لأنه مباح ، وأخذه بغير قتال في دار الإسلام أشبه الصيد والحشيش .

ويبطل أمان بردة من مستأمن لنقضه له .

ويبطل بخيانة لأن الخيانة ذميمة ، وهو لا يصلح في ديننا .

وإن أودع مستأمن مالا ، أو أقرض مستأمن مسلماً مالا ، أو ترك المال ببلاد الإسلام ، ثم عاد لدار حرب ، أو انتقض عهد ذمي بقي أمان ماله ، ويبعث ماله إليه إن طلبه لبقاء . لأمان فيه ، ويصح تصرفه فيه بنحو بيع وهبة لبقاء ملكه . وإن مات بدار حرب ، فماله بدار الإسلام لو ارثه ، لأن الأمان حق لازم متعلق بالمال ، فبموته ينتقل لو ارثه ، فإن عدم وارثه ففي بيت المال ، وإن استرق وقف ماله ، فإن عتق أخذه ، وإن مات قنا ففي .

وإن أسر مسلم فأطلق بشرط أن يقيم عندهم مدة ، أو أن يأتي ويرجع إليهم ، أو أن يبعث مالا ، وإن عجز عاد إليهم ، ورضى لزمه الوفاء ، لحديث : إنا لا يصلح في ديننا الغدر ، ولأنه في الوفاء مصلحة للأسارى ، وفي الغدر

مفسدة عليهم ، لأنهم لا يأمنون بعد مع دعاء الحاجة إليه .  
وإن أكرهوه عليه لم يلتزمه الوفاء لهم إلا المرأة إذا أسرت ثم أطلقت  
بشرط أن ترجع إليهم ، فلا يحل لها أن ترجع لقوله تعالى : ( فلا ترجعوهن إلى  
الكفار ) ولأنه تسليط على وطئها حراماً ، وألا يؤمنوه فيقتل ويسرق أيضاً كما  
له الحرب ، لأنه لم يؤمنهم ، ولم يؤمنوه ، ولو جاءنا حربى بأمان ومعه مسلمه ،  
لم ترد معه ، ويرضى لتركها بدار الإسلام .

## بما يتعلق بالأمان نظماً

يصح أمان الكافر من كل مسلم يكلف ولو أسرى وأنثى وأعبد  
وليس لذى كفر أمان ومكره

ومن رب تمييز يصح بأوكد  
ومن صح منه صح إخباره به  
ويعضى أمان من إمام لكلهم  
وشرطهما تعيين مدة أمنهم  
ومن واحد منا لثقل غير أو  
حصين ولا تقبل لمصر ومحدث  
ويحصل حتى بالإشارة منهم

إذا فهموا والشخص من بعضه اشهد

ووجهان في اتق السلاح مترس

ومبتاع أسرى إن يرد قتلهم ذم  
ويقبل إنكار المشير أمنهم  
بها ثم مخط التصد للأمن أردد  
ومن شرط أمن بالأمان قبولهم  
ومن يعطه مع شرط نفع فلم يجد  
به ينتقض بالعكس أوف بموعد  
وإن يدعى الأمور أخذ موحد  
به جافينكر خذ بقول الموحد  
وإن يدعى من بعد أمر أمانه  
فلا قتل وارقه بنفسه تردد  
وإن قال ذو الإسلام ملكي شريته

قلا قتل فليحكم به ملك مهتد

ومن يبلغ أماناً لاستماع القرآن أو

تعرف حكم الدين يعطى ويردد

ومن يهد أو يعطى الأمان بحصنه  
ليفتح فيفتح مع تداعيه فاشهد

## بتحريم قتل الجمع نصاً ورقهم

وقيل أقرعن وارقق سوى قارع قد

وإن يشبهه فتاح حسن يجعل أقد

وللرسل أو مستأمن صح عقده

وآت بلا أمن كدعوى رسالة

له الأمن منا ريب فقر كما مضى

وعين ودون الفرض كالمان فأردد

وإن ضل حربي أو أنعامه إلى

فهو غير مخموس في الأولي لواجد

وعنه لمن قد حل في أرضهم من الـ

وأمن الفتى أمن له ولمال الـ

ويبقى أموراً لا تضر وينتفى

فقد زال أمن النفس مع ماله الذي

نأى معه لا مال لدينا بأوركد

وإن نقض الذمي عهداً فما له

وما لم تقل فيء ليعطاه من بني

فإن فقدوا فاجعله فيئا فإن أسر

فإن حر فأرده إنيه وإن يم

وقيل بنفس الرق فيئا وقيل بل

وإن عبد حربي أتاب وجاءنا

فكلهم للعبيد وهو محرز

ومن يقتحم أرض العدو بأمنهم

ويلزمه إيصال كل حقوقهم

وإن يطلقوا منا أسيراً ويشترطوا

من اللقيء في الأولي إذ لم يعرد

ووارثه حتى لدينا بأجود

فرق فمال المرء قفه وأرصد

رقيقاً فقيشاً ماله في المجود

لوارثه لو كان حراً فزود

بمولاه مأسوراً وأهلاً ومنلد

وفي دار حرب أن يقيم رقه أمدد

ألا لا يخطهم والربي لا يعقد

إليهم إذا جاءوا وإلا ليردد

ثواه لديهم بوف في نص أحمد

وإن أطلقوا من غير شرط وأمنوا  
 وإن أطلقوا مع شرط رق أو انتفا  
 وإن أحلفوه تنمقد غير مكره  
 وإن أطلقوا مع شرط بعث مقرر  
 وإلا رضى يرجع لعجز بأوكد  
 ومبتاع منهم مسلم برضاه في الـ  
 يرد له المبدول بالأذن مطلقا  
 ويلزم إن وآى افتكك عناتنا  
 ليهرب ولا يجنى جناية مفسد  
 أمان ليقتل ثم يسرق ويعتد  
 وقيل بالزام الثوى بمعبد  
 إليهم وإلا فليعد أن يفقد  
 وإلا فلا كالخود في نص أحد  
 شرا والوفا أولى بقصد التردد  
 وإلا فبذل العرف دون المزيد  
 وبالطفل فالأنثى قبيل الفتى افتدى

## باب الهدنة

من ٦٢ : ما هي الهدنة ؟ وما الأصل فيها ؟ ومن الذي يعقدها ؟ وإذا زال فهدنته  
الحكم ؟ وما حكم الهدنة على مال وعلى غيره ؟ وهل عقدها لازم أم  
جائز ؟ وما حكم اشتراط نقضها لمن شاء ؟ واذكر ما تستحضره من  
دليل أو تعليل أو خلاف .

ج : أصل الهدنة : السكون ، يقال : هدن يهدن هدونا إذا سكن ، وهدنته  
أى سكنته ، وشرعا العقد على ترك القتال مدة معلومة . وتسمى المودعة ،  
والمأهدة ، والمسالمة ، والمهادنة وهي لازمة . وفي الإنصاف : يكون العقد لازما  
على الصحيح من المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين : ويكون أيضا جائزا ومتى زال من عقدها لزم الثاني  
الوفاء ، والأصل فيها قوله تعالى : ( براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم  
من المشركين ) ، وقوله تعالى : ( وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ) .

ومن السنة ما روى مروان بن الحكم ، والمسور بن مخرمة ، أن النبي صلى  
الله عليه وسلم ، صالح قريشا على وضع القتال عشر سنين ، والمعنى يقتضى ذلك ،  
لأنه قد يكون بالمسلمين ضعف فيها دنوهم حتى يقبوا ، أو طمعا في إسلامهم ،  
أو التزام الجزية ، أو غير ذلك من المصالح .

وتجوز على غير مال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم هادنهم يوم الحديبية  
على غير مال ، وتجوز على مال يأخذه منهم ، فإنها إذا جازت على غير مال ،  
فعل مال أولى ، وإن هادنهم مطلقا ، لم يصح .

وقال الشيخ تقي الدين : تصح وتكون جائزة ويعمل بالمصلحة ، لأن الله تعالى أمر بنبذ اليهود المطلقة وإتمام الموقته .

وقال ابن القيم وغيره على ما في الصحيحين : أن فريقاً صالح النبي صلى الله عليه وسلم . يعنى عام الحديبية سنة تسع - فيه دليل على جواز صلح الإمام لعدوه ، ماشاء من المدة ، ويكون العقد جائزاً له فسخه متى شاء ، وهذا هو الصواب ، وهو موجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى لا فاسخ له .

وذكر أيضاً صلحه لأهل خيبر عمالاً له يقرم فيها ماشاء ، وأن هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح الإمام لعدوه ، ماشاء من المدة فيكون العقد جائزاً له فسخه متى شاء .

وفى قوله تعالى : ( براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين ) إلى قوله : ( ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ) . الآيات البراءة من المعاهدين ، إلا من كان له عهد إلى أجل ، وهذا يبين أن تلك اليهود كانت مطلقة ليست إلى أجل معين ، خلافاً لمن قال لا تجوز المهادنة المطلقة ولا يجوز تفرم ما أقرم الله ، حتى ادعى الإجماع فى ذلك وليس بشيء . انتهى اهـ .

وفى المعنى : ولا يجوز أن يشترط نقضها لمن شاء منها ، لأنه يفضى إلى ضد المقصود منها ، وإن شرط الإمام لنفسه ذلك دونهم لم يجز أيضاً ، ذكره أبو بكر ، لأنه ينافى البيع والنكاح .

وقال القاضى والشافعى : يصح ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خيبر على أن يقرم ما أقرم الله تعالى ، ولا يصح هذا فإنه عقد لازم ، فلا يجوز اشتراط نقضه كسائر العقود اللازمة ، ولم يكن بين النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين أهل خيبر هدنة ، فإنه فتحها عنوة وإنما ساقاهم وقال لهم ذلك .

وهذا يدل على جواز المساقاة وليس بهدنة اتفاقاً . وقد واقفوا الجماعة فى أنه

لو شرط في عقد الهدنة: إني أقركم ما أقركم الله لم يصح ، فكيف يصح منهم الاحتجاج مع إجماعهم مع غيرهم على أنه لا يجوز اشتراطه .

\* \* \*

ص ٦٣ : تكلم بوضوح عن أحكام مايلي : إذا شرط في الهدنة شرطا فاسدا ، مامثال الشرط الفاسد والشرط الصحيح ؟ إذا هرب منهم قن فأسلم ، إذا جنوا على مسلم ، حمايتها إذا خيف نقض عهدهم ، إذا نقض الهدنة بعضهم ، اذكر الدليل والتعليل والخلاف .

ج : إن شرط الصلح في الهدنة شرطا فاسداً أو شرط في عقد زمة شرطا فاسداً كرد امرأة إليهم أو رد صداقها أو رد شيء يميز أو رد سلاح ، أو شرط إدخالهم الحرم ، بطل الشرط دون عقد . كالشرط الفاسد في البيع ، وبطلانه في رد المرأة لقوله تعالى : ( فلا ترجعوهن إلى المكفارة ) وحديث : إن الله منع الصلح في النساء . وفي رد صداقها ، لأنه في مقابلتها فلا يصح شرطه لغيرها ، وفي الصبي المميز ، لأنه مسلم يضمن عن التخلص منهم أشبه المرأة ، وفي السلاح ، لأنه إعانة على المسلمين ، وفي إدخالهم الحرم لقوله تعالى : ( إنما المشركون نجس ، فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ) ويصح شرط رد طفل منهم ، لأنه غير محكوم بإسلامه .

وجاز في هدنة شرط رد رجل جاء منهم مسلماً للحاجة ، لما ورد عن البراء بن عازب قال : صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء ، على أن من أتاه من المشركين رده إليهم ، ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه ، الحديث متفق عليه .

وعن أنس أن قريشاً صالحوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فاشتروا على النبي صلى الله عليه وسلم أن من جاءنا منكم لم نرده عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه علينا . قتلوا : بإرسول الله ! أنكتب هذا ؟ قال : إنه من ذهب منا إليهم

فأبعده الله ، ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجا ومخرجا . رواه مسلم فإن لم تكن حاجة ، لم يصح شرطه ، أو لم يشرط رده لم يرد إن جاء مسلما ، أو بأمان .  
 وجاز للإمام أمر من جاء منهم مسلما سرالقتالهم ، وبالفرار منهم ، فلا يمنهم أخذه ولا يجبره عليه ، لأن أبا بصير ، لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وجاء الكفار في طلبه قال له النبي صلى الله عليه وسلم : إنا لا يصلح في ديننا الفدر ، وقد علمت ما عهدناهم عليه . ولعل الله تعالى أن يجعل لك فرجا ومخرجا ، فلما رجع مع الرجلين قتل أحدهما في طريقه ، رجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : يا رسول الله ، قد أوفى الله ذمتك قد رددتني إليهم ، وأنجاني الله منهم ، فلم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يلمه بل قال ويل أمه مسمر حرب لو كان معه رجال . فلما سمع ذلك أبو بصير لحق بساحل البحر . وانحاز إليه أبو جندل بن سهيل ، ومن ممة من المستضعفين بمكة ، فجعلوا لا يمر عليهم . غير لقريش إلا عرضوا لهم وأخذوها ، وقتلوا من معها .

فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم تناشده الله والرحم أن يضمهم إليه ، ولا يرد أحداً جاءه ففعل .

فإن تحيز من أسلم منهم وقتلوا من قدرواعليه منهم ، وأخذوا من أموالهم ، جاز ، ولا يدخلون في الصلح حتى يضمهم إليه بإذن الكفار ، للخبر ، ولو هرب منهم قن فأسلم ، لم يرد إليهم ، لأنه لم يدخل في الصلح وهو حر ، لأنه ملك نفسه بإسلامه لقوله تعالى : ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) .

ويؤاخذون بجناباتهم على مسلم من مال وقود ، وخذ قذف ، وسرقة ، لأن الهدنة تقتضى أمان المسلمين منهم وأمانهم من المسلمين في النفس والعرض والمال ، ولا يحدون لحق الله تعالى ، لأنهم لم يلتزموا حكمنا .

ويجوز قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا . وينتقض عهدهم بقتالنا أو مظاهرة علينا أو قتل مسلم أو أخذ ماله .

ويجب على الإمام حمايتهم من تحت قبضته ، لأنه أمنهم منهم إلا من أهل الحرب ، فلا يلزمه حمايتهم منهم لأن الهدنة لا تقتضيه ، وإن سباهم كافر ولو كان السابي منهم ، لم يصح لنا شراؤهم ، لأنهم في عهدنا وليس علينا استنقاذهم لكون السابي لهم ليس في قبضتنا .

وإن سبوا بعضهم ولد بمض وباعه ، أو باع ولد نفسه ، أو باع أهليه ، صح البيع ، إلا ذمى ، فليس له بيع ولده ، ولا ولد غيره ، ولا أهليه ، لأن عقد الذمة أكيد لأنه مؤبد .

وإن خيف من مهادين نقض عهدهم بأمانة ، نبذ الإمام إليهم عهدهم ، بأن يعلمهم أن لا عهد بينه وبينهم لقوله تعالى : ( وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء ) ، أى أعلمهم بنقض العهد ، حتى تصير أنت وهم سواء في العلم ، ويجب إعلام أهل الهدنة بنبذ العهد قبل الإغارة عليهم للآية ، وينقض عهد نساء أهل الهدنة وذريتهم ، بنقض رجالهم تبعاً لهم ، لأنه صلى الله عليه وسلم قتل رجال بنى قريظة . حين نقضوا عهده وسبى ذراريهم وأخذ أموالهم ، ولما نقضت قريش عهده بعد الهدنة ، حل له منهم ما كان حرم عليه منهم ، ولأن عقد الهدنة موقت ينتهي بانتهاء مدته فيزول بنقضه وفسخه كالإجارة بخلاف الذمة .

وإن نقض الهدنة بعضهم فأنكر الباقون على من نقض بقول أو فعل ، إنكاراً ظاهراً ، أو كاتبوناً ، أقر الباقون على العهد بتسليم من نقض الهدنة إن قدروا عليهم ، أو بتمييز الناقض عنهم ، ليتمكن المسلمون من قتالهم . فإن أبو التمسيم ، أو التمييز مع القدرة على أحدهما انتقض عهد الكل بذلك .

قال في الترح : فإن امتنع من التمييز ، أو لإسلام الناقض . صار ناقضاً . لأنه منع من أخذ الناقض فصار بمنزلة ، وإن لم يمكنه التمييز لم ينتقض عهده ، لأنه كالأسير . وفي الإنصاف - في آخر أحكام الذمة - وكذا أى في نقض العهد ، من لم ينكر عليهم ، أو لم يعتزلهم ، أو لم يعلم بهم الإمام .

## من نظم ابن عبد القوي مما يتعلق بالهدنة

وإن شا إمام الوقت أو نائب له مهادنة الكفار صحیح وأسنَد  
وإن هادن الكفار غيرها فلا تصح ومن يغتر للأمن أردد  
وصحیح لضعف السلم وأخذ غبطة ودونها إن یرج خیر بأوصد  
ومع بذلنا مالا أجز لا اضطرارنا ولا شرط إلا ذكر وقت التمهد  
وألغ اشتراط أن یدخلوا حرم الهدی

ورد صبی غیر طفل وقد هدی

أو الخلود أو فی الأظهر المهر أو شرا

أداة اللقا أو رد مغنومها أشهد

ووجهان فی إفسادها مثل ذمة بما لم یجز من كل شرط مفسد  
وقیل بشرط النقض إن تبغ أو بغوا

فأفسد نفاق الأمر دون تردد

ومع حاجة ذی قوة شرط مهتد فكلف أو امهد ممكناً غیر مضهد

ووجوز له فتوی الفتی بقتالهم مسراً وإن یقدر لیقتل ویشرد

وینعاز عن صلح الإمام وإن یهب

عدواً یقتل إن یطق كل ملحد

فإن ضمیه بالإذن منه إماما

ومن غیر شرط رد من جاء محرماً

ویلزمنا صون المهادن عن أذى

وحظر شراهم من كفور سبام ولو بعضهم للرق فی المتوطد

وجوز شرانا أهلهم وصغارهم في الأولى إذا باعوه مثل مرد  
 وإن خفت نقض المهد فأنبذه إن تشا  
 وأتباعم إن ينقضوا كهم اعدو  
 وإن يقتلوا منا رهائن هدية فقولين في قتل الرهائن أسند  
 ويلزمهم منا ضمان حقوقنا سوى قطع سراق جناة بأجود  
 وناقض عهد من رضى نقض غيره ولم ينه أو يبني ولم يتبمسد

## عقد الذمة

س ٦٤ : عرف الذمة ، ومتى يجب عقدها ؟ وما معنى عقدها ؟ وما صفة عقدها ؟  
ومن الذى يعقدها ؟ ومن الذى يجب عقدها له ؟ وما الأصل فيها ؟ وما  
هى الجزية ؟ وما هى بدل عنه ؟ ومن الذى تعقد له ؟ إذا اختار كافر ،  
لا تعقد له الذمة ، دين من تعقد له ، فما الحكم ؟ وما مقدار الجزية ؟  
واذكر ما تستحضره من دليل أو تعليل أو شروط أو خلاف .

ج : الذمة لغة : العهد والضمان والأمان ، لحديث : المسلمون يسعى بذمتهم  
أدناهم ، من أذمه يذمه ، إذا جعل له عهداً .

ومعنى عقد الذمة ، إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية ،  
والتزام أحكام الملة والأصل فيها قوله تعالى : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله  
ولا باليوم الآخر ) . . الآية . ولحديث المغيرة بن شعبه ، أنه قال لعامل  
كسرى : أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو  
تؤدوا الجزية . رواه أحمد والبخارى .

وروى بريدة رضى الله عنه ، أن أنبى صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث  
أميراً على جيش قال إذا لقيت عدواً من المشركين ، فادعهم إلى الإسلام ، فإن  
أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية ، فإن  
فعلوا ، فاقبل منهم وكف عنهم .

وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أخذها - - يعنى الجزية - - من مجوس هجر . رواه البخارى وعن عاصم بن عمر

عن أنس ، وعن عثمان بن أبي سليمان رضى الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة الجندل ، فأخذوه فأتوا به ، فخنّ دمه وصلحه على الجزية . رواه أبو داود .

وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافرياً . أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم .

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : لما مرض أبو طالب جاءته قريش ، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فشكوه إلى عمه أبي طالب فقال : يا ابن أخي ماتريد من قومك ؟ قال أريد منهم كلمة تدين لهم بها العرب وتؤدى إليهم بها العجم الجزية ، قال : كلمة واحدة ؟ قال : كلمة واحدة ، قولوا لا إله إلا الله ، قالوا : إلهاً واحداً ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة ، إن هذا إلا اختلاق . الحديث رواه أحمد والترمذي وقال : حديث حسن .

ويجب عقد الذمة إذا اجتمعت شروطه ، ويكون اجتماعها يبذل جزية كل عام هلالى ، والتزام أحكامنا .

ولا يجوز عقدها إلا بهذين الشرطين ، فإن خيف غدرهم بتمكينهم من الإقامة بدار الإسلام ، فلا يجوز عقدها ، لما فيه من الضرر علينا ، ولا يصح عقدها إلا من إمام أو نائبه .

وصفة عقد الذمة قول الإمام أو نائبه أقررتكم بجزية واستسلام ، أو يبذلوا ذلك من أنفسهم ، فيقول الإمام أو نائبه أقررتكم عليه أو نحوها ، مما يدل على عقدها ، كقوله : عاهدتكم على الإقامة بدارنا بجزية ، ولا يعتبر تقدير الجزية في العقد .

والجزية : مال يؤخذ من الكفار على وجه الصغار كل عام بدلا عن

قتلهم وعن إقامتهم بدارنا ، ولا تعقد إلا لأهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى .

ومن تدين بالتوراء كالسامرة ، أو تدين بالإنجيل كالفرنجة والصابئين ، ومن له شبهة كتاب كالجوس لأن عمر لم يأخذ منهم حتى شهد عنه عبد الرحمن ابن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجرس هجر . رواه البخاري وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم قال : سنوا بهم سنة أهل الكتاب . رواه الشافعي .

وفي المعنى أن الكفار ثلاثة أقسام : قسم أهل كتاب وهم اليهود والنصارى ومن اتخذ التوراة والإنجيل كتاباً كالسامرة والإفرنج ونحوهم ، فهؤلاء تقبل منهم الجزية ويقرون على دينهم إذا بدلوا الجزية لقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) . الآية وقسم لهم شبهة كتاب ، وهم الجوس فحكمهم حكم أهل الكتاب في قبول الجزية منهم وإقرارهم بها ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب .

وقسم لا كتاب لهم ولا شبهة ، وهم من عدا هذين القسمين من عبدة الأوثان ، ومن عبدا ما استحسن وسائر الكفار فلا تقبل منهم الجزية . ولا يقبل منهم سوى الإسلام هذا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي .

وروى عن أحمد أن الجزية تقبل من جميع الكفار . إلا عبدة الأوثان من العرب . وهو مذهب أبي حنيفة ، لأنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق ، فيترونها ببذل الجزية كالجوس .

وحكى عن مالك أنها تقبل من جميع الكفار إلا كفار قريش ، لحديث بريدة الذي في المسئلة قبل هذه ، وهو عام ، ولأنهم كفار فأشبهوا الجوس . ولنا عموم قوله تعالى : (قاتلوا المشركين) وقول النبي صلى الله عليه وسلم :

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله : خص منهم أهل الكتاب بقوله تعالى : (من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) والجوس بقوله : سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، فمن عداها يبقى على مقتضى العموم ، ولأن الصحابة رضى الله عنهم ، توقفوا في أخذ الجزية من الجوس ، ولم يأخذ عمر الجزية ، حتى روى له عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : سنوا بهم سنة أهل الكتاب .

وثبت عندهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أخذ الجزية من مجوس هجر ، وهذا يدل على أنهم لم يقبلوا الجزية ممن سواهم ، فإنهم إذا توقفوا فيمن له شبهة كتاب ، ففيمن لا شبهة له أولى ، ثم أخذ الجزية منهم للخبر المختص بهم ، فيدل على أنهم لم يأخذوها من غيرهم ، ولأن قول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، يدل على اختصاص أهل الكتاب ببذل الجزية ، إذ لو كان عاماً في جميع الكفار ، لم يختص أهل الكتاب بإضافتها إليهم ولأنهم تفلظ كفرهم لكفرهم بالله وكتبه ورسله ولم تكن لهم شبهة ، فلم يقرأوا ببذل الجزية كقريش ، وعبدة الأوثان من العرب ، ولأن تفلظ الكفر له أثر في تحتم القتل .

وكونه لا يقر بالجزية بدليل المرتد ، وأما الجوس ، فإن لهم شبهة كتاب ، والشبهة تقوم مقام الحقيقة ، فيما يبنى على الاحتياط ، فخرمت دماؤهم ، ولم يثبت حل نسأهم وذبائحهم لأن الحل لا يثبت بالشبهة ، ولأن الشبهة لما اقتضت تحريم دماؤهم اقتضت تحريم ذبائحهم ونسأهم ليثبت التحريم في المواضع كلها تظليماً له على الإباحة ، ولا نسلم أنهم يقرون على دينهم بالاسترقاق . انتهى . ص ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ .

واختار الشيخ تقي الدين أخذ الجزية من الكل وأنه لم يبق أحد من

مشركي العرب بعد نزول الجزية ، بل كانوا قد أسلموا . وقال الشيخ : إنما وقعت الشبهة في الجوس ، لما اعتقد بعض أهل العلم ، أنها لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب . وقد أخذت من الجوس بالنص والإجماع . قال : والجوس لم يكونوا أهل كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء ، لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم ، والأثر الذي فيه : أنه كان لهم كتاب فرجع ، لا يصح .

قال : والعرب كانوا على دين إبراهيم ، وكان له صحف وشريعة ؛ وليس تمييز عبدة الأوثان بأعظم من تمييز الجوس . فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء بخلاف العرب ، فكيف يجعل الجوس أحسن حالا من مشركي العرب ؟

وقال في الإنصاف : وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة : من أخذها من الجميع . أو سوى بين الجوس وأهل الكتاب . فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة . وإذا اختار كافر — لا تمقده الذمة — ديناً من هؤلاء الأديان . بأن تنصر أو تهود أو تمجس أقر على ذلك . وعقدت له الذمة كالأصلي . لكن لا تحمل ذمته . ولا منا كفته . إن لم يكن أبواه كتابيين : ولو عقدت الذمة لكفار زاهمين أنهم أهل كتاب . فتبين أنهم عبدة أوثان . فهو عقد باطل لفوات شرطه . ومن ولد بين أبوين لا تقبل من أحدهما الجزية قبلت منه لعدم النص . ولأنه اختار أفضل الدينين وأقلهما كفراً .

وفي قدر الجزية ثلاث روايات : إحداها من ترجع إلى ما فرضه عمر على المومنين ثمانية وأربعون درهماً . وعلى للتوسط أربعة وعشرون . وعلى للفقير المتعمل اثنا عشر . فرضها عمر كذلك . بمحض من الصحابة . وتابعه سائر الخلفاء بعده . فصار إجماعاً .

وقال ابن أبي نجیح قلت لجاهد : ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير

وأهل اليمن عليهم دينار . قال : جعل ذلك من قبل اليسار : رواه البخارى .  
والثانية : يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام فى الزيادة والنقصان .  
والثالثة : تجوز الزيادة لا النقصان . لأن عمر زاد على ما فرض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولم ينقص .

\* \* \*

س ٦٥ : تكلم عن نصارى العرب من بنى تغلب : وما مصرف ما يؤخذ منهم  
ومن الذى لا جزية عليه ؟ ومن هو الفنى فى ذا الباب ؟ واذا ذكر الدليل  
والتعليل والخلاف :

ج : لا تؤخذ الجزية من نصارى بنى تغلب . وتؤخذ الزكاة منهم عوضها .  
من ماشية وغيرها . مما تجب فيه زكاة : مثل ما يؤخذ من المسلمين . لا روى :  
أن عمر دعاهم إلى بذل الجزية فأبوا وأنفوا وقالوا : نحن عرب خذ منا ، كما  
يأخذ بمضكم من بعض باسم الصدقة : فقال عمر : لا آخذ من مشرك صدقة .  
فلحق بعضهم بالروم .

قال النعمان بن زرعة : يا أمير المؤمنين إن القوم لهم بأيسر وشدة ، وهم  
عرب بأنفون من الجزية ، فلا تمن عليك عدوك بهم ، خذ منهم الجزية باسم  
الصدقة .. فبعث عمر فى طلبهم فردهم وضعف عليهم من كل خمس من الإبل  
شائين . وفى كل ثلاثين بقرة تبيعين ، ومن كل عشرين ديناراً ديناراً ، وفى كل  
مائة درهم عشرة دراهم ، ومما سقت السماء الخمس ، وفيما سقى بنضح أو غرب  
أو دولاب العشر ، فاستقر ذلك من قول عمر ، ولم يخالفه غيره من الصحابة ،  
فكان إجماعاً .

ويؤخذ ذلك من نساءهم وصبيانهم ، ومجانينهم ، وزمنامهم ومكافئهم ،  
وشيوخهم ، لأن الاعتبار بالأنفس سقط وانتقل إلى الأموال بتقريرهم .

ومصرف ما أخذ منهم مصرف الجزية ، لأنه مأخوذ من مشرك فكان جزية ، وغايته أن مسماه باسم الصدقة ، وكذلك قال عمر رضى الله عنه : هؤلاء حمقى رضوا بالمعنى وأبو الاسم .

وقيل مصرف الصدقة ، لأنه سلك به مسلكها في قدر المأخوذ والمأخوذ منه ، فذلك في المصرف .

ولاجزية على امرأة وخنثى ومجنون . لقوله صلى الله عليه وسلم لماذ : خذ من كل حالم ديناراً ، أو عدله معافياً . رواه الشافعى في مسنده . وروى أسلم أن عمر رضى الله عنه ، كتب إلى أمراء الأجناد : لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسى ، أى من نبتت عاتقه ، لأن المواسى إنما تجرى على من أنبت - أراد من بلغ الحلم من الكفار - رواه سعيد : والخنثى لا يعلم كونه رجلاً ، فلا تجب عليه مع الشك ، والمجنون في معنى الصبى فقيس عليه .

ولا جزية على عبد لقوله عليه الصلاة والسلام : لا جزية على عبد . وبن ابن عمر مثله . ولأنه مال فلم تجب عليه كسائر الحيوانات ولا جزية على فقير بهجز عنها غير معتمل ، لقوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) ولأن عمر جعل الجزية ثلاث طبقات : جهل أدناها على الفقير المعتمل فذل على أن غير المعتمل لا شيء عليه ، فإن كان معتملاً وجبت عليه ولا جزية على زمن ، ولا أعمى ، ولا شيخ فان ، ولا راهب بصومعته ، لأنهم لا يقتلون فلم تجب عليهم الجزية كالنساء والصبيان ، ولا يبقى بيد الراهب مال إلا بلفته فقط . . قاله الشيخ تقي الدين .

قال : ويؤخذ منهم مالنا كالرزق الذى للديورة والمزارع إجماعاً ، قال : ويجب ذلك ، وقال : ومن له زراعة أو تجارة ، وهو مخالط لهم ، ومماونهم

على دينهم كمن يدعو إليهم من راهب وغيره ، تلزمه إجماعا ، وحكمه حكمه  
بلا نزاع ، والغنى من أهل الجزية من عده الناس غنيا .

\* \* \*

س ٦٦ : تكلم بوضوح عن أحكام مايلي : الجزية في حق المعتق والمبعض ؟  
من صار أهلا للجزية في أثناء الحول ؟ مثل لذلك قبول ما بذل من  
جزية من أسلم بعد الحول ؟ من مات أو جن أو عمى بعد الحول أو  
في أثناء الحول ، وقت أخذها ؟ واذكر الدليل والتعليل ، ومثل لما  
لا يتضح إلا بالتمثيل .

ج : وتجب الجزية على معتق ، لأنه حر مكلف من أهل القتال ، فلم يقر في  
حارنا بلا جزية كحر أصلي . وتجب على مبعض بقدر حريته كالإرث ، ومن  
صار أهلا لها بأن بلغ صغير أو أفاق مجنون ، أو عتق قن أو استغنى فقير بأثناء  
الحول ، أخذ منه إذا تم الحول بقسطه بالمقد الأول ، لأنهم دخلوا في العقد  
فلم يحتج إلى تجديده لهم ، ويلقى من إفاقة مجنون حول ثم تؤخذ منه . ومتى  
بذلوا ما عليهم من جزية لزم قبوله ، ولزم دفع من قصدهم بأذى ، إن لم يكونوا  
بدار حرب ، وحرمت قتلهم ، وأخذ مالهم .

ومن أسلم بعد الحول ، سقطت عنه الجزية لقوله تعالى : ( قل للذين كفروا  
إن ينتهوا يفغر لهم ما قد سلف ) . ولحديث ابن عباس قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : لا تصلح قبلتان في أرض ، وليس على المسلم جزية . رواه  
أحمد وأبو داود . وعن رجل من بني تغلب ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى .  
رواه أحمد وأبو داود .

وقال أحمد : قد روى عن عمر أنه قال : إن أخذها في كفه ، ثم أسلم

ردها . وروى أبو عبيد أن يهوديا أسلم فطوَّب بالجزية ، وقيل له : إنما أسلمت تمودا ، قال : إن في الإسلام معادا ، فرفع إلى عمر فقال عمر : إن في الإسلام معادا ، وكتب أن لا تؤخذ منه الجزية ، ولأنها عقوبة سبها الكفر ، فسقطت بالإسلام ، فإن كان إسلامه قبيل تمام الحول ، لم تؤخذ بطريق الأولى :

ولا تسقط الجزية إن مات من وجبت عليه ، أو جن أو عى بعد الحول كديون الآدميين ، وسقوط الحد بالموت ، لتذر استيفائه بفوات حمله ، فتؤخذ الجزية من تركة ميت ، ومال حى جن ونحوه بعد الحول ، وإن مات أو جن في أثناء الحول تسقط الجزية ، لأنها لا تجب ، ولا تؤخذ قبل كمال حولها ، وتؤخذ عند انقضاء كل سنة هلالية ، كالزكاة لتكررها بتكرار السنين ، وإن انقضت ولم تؤخذ استؤميت كلها فلا تتداخل .

\* \* \*

ص ٦٧ : ماصفة أخذ الجزية من وجبت عليه ؟ وتكلم عن أحكام مايلي : شرط تمجيلها ، شرط ضيافة مع الجزية ، إذا تولى إمام غير الأول ، ماذا يعمل بعد عقدها ؟ وماحكم التوكيل في أداء الجزية ؟ وبين ما يحتاج إلى تبين . ماذا ينبغى للإمام إذا عقد الذمة مع كفار لضبطهم ؟

ج : يمتنون عند أخذ الجزية منهم ، وبطال وقوفهم وتجبر أيديهم لقوله تعالى : ( حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) ويقبضها الآخذ منهم وهو جالس ، ولا يقبل ممن عليه جزية إرسالها لقوات الصغار ، وليس لمسلم أن يتوكل لهم في أدائها ، ولا أن يضمها ، ولا أن يحيل الذمى عليه بها لقوات الصغار . ولا يمدبون في أخذ الجزية ، ولا يتشطط عليهم ، لما روى أبو عبيد أن عمر أتى بمال كثير . قال أبو عبيد : أحسبه الجزية . فقال : لا أظنكم قد أهلكم الناس . قالوا : لا والله ما أخذنا إلا عفواً صفواً . قال : بلا سوط ولا نوط ؟ قالوا : نعم .

قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ، ولا في سلطاني .

ويصح أن يشرط عليهم ضيافة من ير بهم من المسلمين ، وعلف دوابهم ، لما روى أحمد بإسناده عن الأحنف بن قيس ، أن عمر شرط على أهل الذمة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وأن قتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم دية ، ولما روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ، ثلاثمائة دينار ، وكانوا ثلثمائة نفس ، وأن يضيفوا من مريهم من المسلمين ، وعن عمر أنه قضى عليهم ضيافة ثلاثة أيام ، وعلف دوابهم وما يصلحهم .

وبين لهم الإمام أو نائبه أيام الضيافة والإدام ، والعلف وعدد من يضاف من الرجالة والفرسان والمنزل ، فيقول : تضيفون في كل سنة مائة يوم في كل يوم عشرة من المسلمين ، من خبز كذا وكذا ، ومن الإدام كذا ، وللفرس من الشعير كذا ، ومن التبن كذا ، لأن ذلك من الجزية . فاعتبر العلم به كالنقود .

وبين لهم ماعلى الفنى والفقير من الضيافة ، كما في الجزية ، فيكون ذلك بينهم على قدر جزيتهم ، فإن شرط الضيافة مطلقاً صح ، لأن عمر لم يقدر ذلك ، وقال : أطعموهم مما تأكلون ، وتسكون مدتها عند الإطلاق يوماً وليلة . ولا تجب عليهم الضيافة بلا شرط ، لأنه لا دليل عليه .

وإذا تولى إمام فعرف ما قدر ماعليهم من جزية أو قامت بيعة ، أو ظهر ماعليهم أقرم عليه بلا تجديد عقد ، لأن الخلفاء أقرموا عقد عمر ، ولم يجددوه ، ولأن عقد الذمة مؤبد ، فإن كان فاسداً رده إلى الصحة ، وإلا رجع إلى قولهم ، إن صلح ما ادعوه جزية لأنهم غارمون . وله تخليفهم مع تهمة فيما يذكرون ، لاحتمال كذبهم . فإن بان لإمام بعد ذلك نقص ، أخذ النقص منهم .

وإن عقد الذمة إمام مع كفار كتب أسماءهم . وأسماء آباؤهم ، وخلام وكتب دينهم كيهودى ونصرانى أو مجوسى ، وجعل لكل طائفة عريفاً يكشف

حال من تغير حاله ، ببلوغ ، أو عتق ونحوه ، ويجمعهم عند أداء الجزية لأنه  
أمكن لاستيفاء الجزية وأحوط ، ويكشف حال من أسلم منهم ، أو جن ، أو  
نقض العهد ، أو خرق شيئاً من الأحكام ، ليفعل معه الإمام ، أو نائبه ،  
ما يلزم . ومن أخذت منه الجزية ، وأراد أن يكتب له براءة لتسكون معه حجة  
إن احتاج إليها أوجب .

## لابن عبد القوي فيما يتعلق بعقد الذمة نظماً

وقل لإمام الوقت أو نائب له  
ومن لم ينب بالغي غيرم فما  
إذا كان من أهل الكتابين والذي  
وعنه لكل الكافرين أعقدنها  
وصابئة مثل النصرى ومن يدين  
ومن ينتصر أو تهود فننقه  
جزيته أقبل والمناكحة اجتنب  
ومن فرد أصلية على دين جزية  
ومن قبلت منه فيبذل قدرها  
على موثر عرفا دنانير أربما  
ومن أوسط خذ نصف ذاء، ومقاتهم  
ولا شيء في صبيانهم ونسائهم  
وذا العجز أو ممتوه أو عيد مسلم  
وقولين في المال مع عديم طد  
وقد قيل أنظر مسراً لبساره  
وخذ جزية الأدنى ولا تنزید  
ومن صار في أثناء حول مؤهلا  
فبالقسط خذ من غير عقد مجد  
وقال أبو يعلى يخير فإن أبي  
إلى ما من فاردد وإن يرض فأعقد

ومن كان ذا جن وصحو ممود فمن صحوه إن لفق الحول أورد:  
 وقيل لحر البهض بالنسب خذ في إنـه  
 تها الحول من مال فتى لا تزيد  
 وبالأغلب أعمل إن تمسر ضبطه  
 وقيل وإن يضبط وعمن هدى ذد  
 وغير الهدى أن يطرأ للره مسقط  
 بميد كمال الحول خذها بأوطد  
 ولم تتداخل إن عليه تجمعت فخذها جميعاً منه لا تزيد  
 ويمتنعوا في أخذها بقيامهم طويلاً بتمنيف مع الجر باليد  
 ولم يمتنع أخذ عين وفضة  
 بل أقبل كمشروط ولو ثمن الردي  
 وجوز عليهم شرط ميرتنا إذا مررنا وبين وقت كل وقيد  
 ولا توخين من غير شرط وقيل بل  
 لليلتنا واليوم مثل موحد  
 ومن يتول إن بدر صحة شرطهم  
 ليمض ، وإن يجهل ، فقيل ليجهد  
 وقيل إلى دعواهم إن تسع فعد وإن نقضوا شيئاً عليهم به عد  
 وكل على إقرارهم واختلافهم يقر وحلف إن تشا للتأكد  
 ومن تغلب لا تلمن ذى ولا تجز  
 وخذ منهم مثلى زكاة الموحد  
 بما كان من مال الزكاة ولو لذي  
 جنون وصبيان وأتى ومقعد  
 وكالجزية أصرف لا الزكاة وحلن حرائمم والذبح كل بأوكد

ومن عرب تخشام وتقرم  
 ويأبوا سوى كالتغابي أقبيل بأوطد  
 وإن أسلموا أو باعنا الأرض لم يجب  
 سوى المشر في مستقبل لم يشدد  
 وأن يسلموا والحب باد صلاحه  
 فإن باعه من مسلم أو مع أرضه  
 ويكتب أحمام وما يتميزوا  
 به من حلام ثم دينهم الردى  
 وكل فنام فيهم اجمل معرفاً  
 بما يقتضى تغيير حكم مشيد  
 وحرم بلا مال إجابة نسوة  
 إلى عقدها أن تلزم من حكم أحمد

## باب أحكام أهل الذمة

س ٦٧ : تكلم عما يلي : ما الذى يحتوى عليه هذا الباب إجمالاً ؟ ماذا يلزم الإمام نحوهم إذا جنى أهل الذمة على نفس ، أو مال ، أو عرض ؟ إقامة الحدود على أهل الذمة ؟ إظهار ما اعتقدوا حله ؟ إذا تزوج اليهودى بنت أخيه أو بنت أخته فولدت ؟ اذكر أشياء مما يتميز به أهل الذمة ؟ صفة ركوبهم الدواب ، اذكر أشياء مما يلزمهم ؟ واذكر الدليل أو التعليل أو هما ؟

ج : يحتوى على بيان ما يجب عليهم أو لهم بعد عقد الذمة ، مما يتضمنه عقدها لهم . يلزم الإمام أن يأخذهم بأحكام الإسلام فى ضمان النفس . فمن قتل أو قطع طرفاً ، أخذ بموجب ذلك كالمسلم ، لما روى أن يهودياً قتل جارية على أوضح لها ، فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه .

ويلزم الإمام أن يأخذهم فى المال ، فمن أتلف مالا لغيره ضمنه ، والعرض فمن قذف إنساناً ، أو سبه ونحوه . أقيم عليه ما يقام على المسلم بذلك ، لأن الإسلام نقض ما يخالفه . ويلزمه إقامة الحد عليهم ، فيما يعتقدون تحريمه كزنى وسرقة ، لما فى الصحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل وامرأة من اليهود زنيا فرجهما ، ولأنه يحرم فى دينهم ، وقد التزموا حكم الإسلام ، فثبت فى حقهم كالمسلم .

ولا يقيم الحدود عليهم ، فيما يعتقدون حله ، كشرب ، ونسكاح . وأكل لحم خنزير ، لأنهم يعتقدون حله ، ولأنهم يترون على كفرهم وهو أعظم جرماً ، إلا أنهم يمنون من إظهار ذلك بين المسلمين لتأذيبهم ، أو يرون صحته

من العقود ولو رضوا بمحكتنا فلا تعرض لهم فيه ما لم يرتفعوا إلينا .  
قال الشيخ : واليهودى إذا تزوج بنت أخيه ، أو بنت أخته ، كان ولده  
منها يلحقه ويرثه باتفاق المسلمين وإن كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين .  
ويلزم التمييز عن المسلمين بقبورهم تمييزاً ظاهراً كالحياة ، وأولى بأن لا يدفنوا  
أحداً منهم بمقابرنا . ويكره الجلوس فى مقابرهم ، لأنه ربما أصابهم عذاب .  
قال تعالى : ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) .

ويلزمهم التمييز عنا بجلابهم بحذف مقدم رؤوسهم ، وهو جز النواصى ،  
ولا يجعلونه كعادة الأشراف ، وأن لا يفرقوا شعورهم ، بل تكون حمة ،  
لأن التفريق من سنة المسلمين ، ولأن أهل الجزية اشتروا ذلك على أنفسهم  
فما كتبوه ، إلى عبد الرحمن بن غنم ، وكتب به إلى عمر بن الخطاب . فكتب  
إليه عمر إن أمض لهم ما سألوا . رواه الخلال . ويلزمهم التمييز عنا بكنابهم ،  
فيمنعون من التمكنى بكنى المسلمين ، نحو : أبى القاسم وأبى عبد الله ، ومن  
التلقب بألقابنا .

ويلزمهم التمييز عنا إذا ركبوا عرضاً رجلاه إلى جانب ، وظهره إلى جانب .  
يا كاف على غير خيل ، لما روى الخلال أن عمر أمر بجز نواصى أهل الذمة ،  
وأن يشدوا المناطق ، وأن يركبوا الإكف بالعرض والأكف : جمع إكاف ،  
آلة تجمل على الحمار ، يركب عليها بمنزلة السرج .

ويلزمهم التمييز عنا بلباس ثوب عسلى ليهود ولباس ثوب أدكن وهو  
الناخق لون يضرب إلى السواد لنصارى ، وشد خرق بقلانسهم وعامهم ، وشد  
زنار فوق ثياب نصرانى ، وتحت ثياب نصرانية ، ويقاير نساء كل من يهود  
ونصارى بين لوفى خف ليمتازوا به عنا .

ويلزمهم لدخول حمامنا جابل ، أو خاتم رصاص ونحوه براقبهم ،  
ليتميزوا به عنا ، ولا يجوز جعل صليب مكانه لئلا يظنوا .

س ٦٩ : تكلم عما يحرم على المسلم نحوهم ونحو المبتدع ، وعن ما إذا سلم على ذمي ثم علمه ، أو سلم عليه ذمي ، وعما إذا شتمته كافر ، وحكم مصالحته .

ج : يحرم قيام لهم ، وللمبتدع يجب هجره ، وتصديرهم في المجالس ، لأن في تصديرهم إعزازاً لهم ، وتسوية بينهم وبين المسلمين في الإكرام فلم يجوز ، ولأن في كتابهم لعبد الرحمن بن غنم ، وأن نوقر المسلمين ونرشد الطرق ، ونقوم لهم عن المجالس ، إذا أرادوا المجالس ، ولا نطلع عليهم في منازلهم .

ويحرم بداءتهم بالسلام . لحديث أبي هريرة مرفوعاً : لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتموهم في طريق ، فاخطروهم إلى أضيقتها . أخرجه مسلم . وما روى أبو نصره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا غادون على يهود ، فلا تبدؤوهم بالسلام ، وإن سلموا عليكم فقولوا : وعليكم .

ويحرم بداءتهم بكيف أصبحت ؟ أو كيف أمسيت ؟ أو كيف أنت ؟ أو كيف حالك ؟ ولو كتب إلي كافر كتاباً ، وأراد أن يكتب سلاماً ، كتب سلام على من اتبع الهدى ، لما ورد في البخارى . أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في كتابه إلى هرقل عظيم الروم ، ولأن ذلك معنى جامع .

وإن سلم من ظنه مسلماً ، ثم علم أنه ذمي استعجب قول المسلم للذمي : رد على سلامي ، لما روى عن ابن عمر أنه مر على علي بن أبي طالب فسلم عليه ، فقيل إنه كافر . فقال : رد على ما سلمت عليك فرد عليه ، فقال : أكره الله مالك وولدك ، ثم التفت إلى أصحابه فقال : أكره للعجزية .

وإن سلم أحد أهل الذمة لزم رده ، فيقال له : وعليكم أو عليكم بلا واو . وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا سلم عليكم اليهود ، فإنما يقول أحدهم انسلم عليك . قتل : وعليك . هكذا بالواو . وفي لفظ عليك بلا واو .

عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب ققولوا وعليكم . رواه أحمد . وفي لفظ للإمام أحمد ققولوا عليكم بلاء . وعن عائشة رضی الله عنها قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : السام عليكم . ففهمتها ، فقلت : عليكم السام والمنة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلا يا عائشة ، فإن الله يحب الرفق في الأمر كله . قلت : يا رسول الله ، أولم تسمع ما قالوا ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد قلت وعليكم . متفق عليه واللفظ للبخاري .

وفي لفظ آخر : قد قلت عليكم لم يذكروا مسلم الواء . وعند الشيخ تقي الدين برد مثل تحيته ، فيقول : وعليك مثل تحيتك .

وقال ابن القيم رحمه الله في أحكام أهل النعمة : فلو تحقق السامع أن النعمى قال له : سلام عليكم لاشك فيه فهل له أن يقول : وعليك السلام ، أو يقتصر على قوله : وعليك فالتى تقتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له : وعليك السلام ، فإن هذا من باب المدل ، والله يأمر بالمدل والإحسان . وقد قال تعالى : ( وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ) ، فندب إلى الفضل ، وأوجب المدل ، ولا ينافي هذا شيئاً من أحاديث الباب بوجه ما . فإنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالاعتصار على قول الراد : وعليكم ، بناء على السبب المذكور الذى كانوا يعتمدونه في تحيتهم ، وأشار في حديث عائشة رضی الله عنها ، قال : ألا ترينى قلت وعليكم . ثم قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب ققولوا وعليكم . والاعتبار وإن كان لمعوم اللفظ فإنما يعتبر صومه في نظيره المذكور ، لا فيما يخالفه ، قال تعالى : ( وإذا جاءوك حيوك بما لم يحيك به الله ، ويقولون في أنفسهم لولا يمدبنا الله بما نقول ) فإذا زال هذا السبب وقال الكتابي : سلام عليكم ورحمة الله ، فالمدل في التحية يقتضى أن يرد عليه نظيره سلامه . انتهى .

وإذا لقيه المسلم في طريق ، فلا يوسع له ويضطره إلى أضيغه . الحديث  
أبي هريرة مرفوعاً : لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ، فإذا لقيتم أحدهم  
في طريق فاضطروه إلى أضيغها . رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى ،  
وقال حسن صحيح .

ويكره مصافحته ، لما ورد عن جابر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن يصفح للمشركون ، أو يكنوا . أو يرحب بهم . ويكره  
تسميته . لما ورد عن أبي موسى : إن اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي صلى  
الله عليه وسلم رجاء أن يقول لهم يرحمكم الله . فكان يقول : يهدىكم الله  
ويصلح بالكم . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذى وصححه .

من ٧٠ : ما حكم موالاته اليهود والنصارى وسائر الكفار ؟ واذكر جميع  
ما تستحضره من الأدلة الدالة على غش أهل الذمة للمسلمين وعداوتهم  
وخياتهم ، وما حكم حضور عيدهم ومدحهم ووصفهم بضقات  
الإجلال والتعظيم ؟ واذكر ما تستحضره من الأدلة .

ج : لا تجوز موالاته جميع الكفار لقوله تعالى : ( لا تجد قوما يؤمنون  
بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) وقال تعالى : ( لا يتخذ  
المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله في  
شيء ) الآية . وقال تعالى ( ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا ، نبئس ما قدمت  
لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ، وفي العذاب هم خالدون ، ولو كانوا يؤمنون  
بالله والنبي ، وما أنزل إليه ما اتخذوهم ولكن كثيراً منهم فاستقون ) وقال تعالى  
( ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ، فتمسكم النار ) . وقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا  
لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا  
آبائكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ، ومن يتولهم منهم

فأولئك هم الظالمون) وقال جل شأنه: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزواً ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم . والكفار أولياء ، واتقوا الله إن كنتم مؤمنين ) وقال تعالى: ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة ) وقال تعالى: ( يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم ) وقال تعالى: ( ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ، ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم ) وقال عز من قائل: ( ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم ) وقال تعالى: ( ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ) الآية . وقال سبحانه: ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء من دون المؤمنين . أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً ؟ ) وقال تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس ) وقال تعالى: ( ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ، وتؤمنون بالكتاب كله ، وإذا لقوكم قالوا : آمنا ، وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الفيلظ ) وقال تعالى : ( ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ، ويخلفون على الله الكذب وهم يعلمون ، أعد الله لهم عذاباً شديداً ، إنهم ساء ما كانوا يعملون ) ويحرم شهود عيد اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار . قال الله تعالى : ( والذين لا يشهدون الزور ) قيل : هو أعياد المشركين .

وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضى الله عنه : لا تعلموا رطانة الأعاجم ، وأن تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم .

وروى البيهقي بإسناد صحيح ، عن عطاء بن دينار قال : قال عمر رضى الله عنه : لا تعلموا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم ، فإن السخطة تنزل عليهم ، ولا يجوز مدح أعداء الله ، لما روى ابن أبي الدنيا ،

وأبو يعلى والبيهقي في شعب الإيمان عن أنس رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مدح الفاسق غضب الرب واهتز لذلك العرش ، ولا يجوز وصفهم بصفات الإجلال والتمظيم كالسيد ، لما روى أبو داود والنسائي .

عن بريدة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا للمنافق سيدنا ، فإنه إن يك سيد فقد استخظتم ربكم عز وجل ، رواه الحاكم في مستدركه وصححه ، والبيهقي في شعب الإيمان بنحوه ، ولفظ الحاكم : إذا قال الرجل للمنافق يا سيد فقد أغضب ربه تبارك وتعالى ، ولفظ البيهقي ، إذا قال الرجل للمنافق ياسيد ، فقد باء بغضب ربه .

وقال صلى الله عليه وسلم : اليهود والنصارى خونة ، لا أغان الله من ألبسهم ثوب عز . وقال عمر : لا تعزوم وقد أذلم الله ، ولا تأمنوهم بعد أن خونهم الله ، ولا تصدقوهم بعد أن كذبهم الله . قال ابن هبيرة : روى عن أحمد أنه كان إذا رأى يهودياً ، أو نصرانياً غمض عينيه ، ويقول لا تأخذوا عنى هذا ، فإنى لم أجده عن أحد من تقدم ، ولكن لا أستطيع أن أرى من كذب على الله .

\*\*\*

س ٧١ : تسكلم هما بلى : حمل الذمى للسلح ، أو تعلم ما يعين على الحرب ، تعليمة البنيان على بنيان المسلم ، وما يتعلق بذلك من نقض أو بقاء أو ضمان ، إحداث كنانس ونحوها ، إذا كانت موجودة ، ما استهدم منها .

ج : يمنع أهل الذمة من حمل السلح ، ومن ثقاف ، وهو الرمى بالبندق ، ومن رمى بنحو نبل ، ومن لعب برمح ودبوس قلت : وفي وقتنا يمنعون من حمل رشاش وقابل ، ومن رمى بمدفع ، لأن ذلك يعين على الحرب .

ويمنعون من تعلية بنيان على مسلم مجاور لهم ، وإن لم يلاصق ، وورضى جارهم المسلم ، لأنه حق لله ، ولحق من يحدث بعدهم ، لحديث : الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ، ولقولهم في شروطهم : ولا تطلع عليهم في منازلهم .

ويجب نقض ما علا من بنائهم على بناء جارهم المسلم إزالة لعدوانهم .

ويضمن ذمي علا بناؤه على بناء جاره المسلم ما تلف به قبل النقص ، لتعديده بالتعلية ، لعدم إذن الشارع فيها . وإن ملكوه عالياً من مسلم لم ينقض سواء كان بشراء أو غيره .

ولا يعاد عالياً لو انهدم ما ملكوه من مسلم عالياً ، لأنه بعد انهدامه كأنه لم يوجد ، ولا ينقض بناءهم أن بنى مسلم داراً عندهم دون بنائهم ، لأنهم لم يعل بناؤهم على بنائه . وإن وجدت دار ذمي أعلى من دار مسلم بجوارها ، وشك في السابقة .

قال ابن القيم : لا تفره لأن التعلية مفسدة ، وقد شك في جوازها ويمنعون عن أحداث كنائس وبيع في دار الإسلام ، ومن بناء صومعة الراهب ، وجمتمع لمصلاواتهم ، يقول ابن عباس : أيما مصر مصرته العرب ، فليس للمعجم أن يبنوا فيه بيعة . رواه أحد واحتج به . والكنائس : واحداً ككنيسة ، وهي معبد النصارى . والبيع : جمع بيعة . قال الجوهري : هي للنصارى ، فهما حينئذ حترادفان ، وقيل : الكنائس لليهود ، والبيع للنصارى ، فهما متباينان وهو الأصل .

قال في الشرح : أمصار المسلمين ثلاثة أقسام : إحداهما ما مصره المسلمون ، كالبيصرة ، والسكوفة ، وبغداد ، وواسط : فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ، ولا بيعة ، ولا يجمع لمصلاواتهم . ولا يجوز صلحتهم على ذلك ، لما روى ابن عباس رضى الله عنه أنه قال : أيما مصر مصرته العرب ، فليس للمعجم أن يبنوا فيه بيعة

ولا يضربوا فيه ناقوساً ، ولا يشربوا فيه خمرأ ؛ ولا يتخذوا فيه خنزيراً . رواه الإمام أحمد ، واحتج به ، لأن هذا البلد ملك للمسلمين : ولا يجوز أن يبنوا فيه مجامع للكفر ، وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس ، مثل كنيسة الروم في بغداد ، فهذه كانت في قرى أهل القدمة ، فأقرت عليه .

القسم الثاني ما دفعه المسلمون عنوة . فلا يجوز لإحداث نبيء من ذلك فيه ، لأنها صارت ملكاً للمسلمين من غير نكير ، وما فيه من ذلك ففيه وجهان : إحداهما يجب هدمه ، وتحرم تبيته ، لأنها بلاد مملوكة للمسلمين ، فلم يحز أزه تكون فيها بيعة ، كالبلاد التي اختطها المسلمون .

والثاني : يجوز لأن في حديث ابن عباس أيما مصر مصرته المعجم ، ثم فتحوا كثير من البلاد عنوة فلم يهدموا شيئاً من الكنائس ، ويشهد بصحة هذا وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوة ، ومعلوم أنها لم تحدث ، فلزم أن تكون موجودة فأبقيت .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه إلى عماله أن لا تهدموا بيعة ، ولا كنيسة ولا بيت نار ، ولأن الإجماع قد حصل على ذلك فإنها موحودة في بلاد المسلمين من غير نكير .

القسم الثالث : ما فتح صلحاً ، وهو نوعان : أحدهما أن يصلحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فلم يحدث ما يختارون ، لأن الدار لهم . الثاني : أن يصلحهم على أن الدار للمسلمين ، فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح من إحداث ذلك وعمارته . لأنه إذا جاز أن يصلحهم على أن الكل لهم : جاز أن يصلحوا على أن بعض البلد لهم . ويكون موضع الكنائس والبيع معنا .

والأولى أن يصلحهم على ما صلحهم عليه عمر رضى الله عنه . ويشترط

عليهم الشروط المذكورة في كتاب عبد الرحمن بن غنم ، وفيه أن لا تحدثوا  
كنيسة : ولا بيعة : ولا صومعة راهب . ولا قلاية . اه باختصار .

\* \* \*

س ٧٢ : تكلم من أحكام ما يلي : إظهار أهل الذمة للمنكر ، والعيد ،  
والصليب والأكل والشرب بنهار رمضان ، والخمر والخنزير ونحو ذلك  
دخولهم الحرم ، ودخولهم المدينة ، والإقامة بالحجاز ، ودخولهم المسجد  
واستئجارهم لبنائه ، من مرض بالحرم ، أو مات به ، أو دفن به ،  
أو كان لهم على أحد دين .

ج : يمنعون من إظهار منكر . كسكاح محارم . ومن إظهار ضرب  
بناقوس ورفع صوتهم بكتابهم . أو رفع صوتهم على ميت وإظهار صليب لأن  
في شروطهم لابن غنم : وأن لا تضرب ناقوساً إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا  
ولا نظهر عليها . ولا نرفع أصواتنا في الصلاة . ولا القراءة في كنائسنا فيما  
يحظره المسلمون . وأن لا نظهر صليبا ولا كتاباً في سوق المسلمين . وأن لا نخرج  
باعتوا ولا شمانين . وأن لا نرفع أصواتنا مع موتانا . وأن لا نجاورهم  
بالجنائز . ولا نظهر شركا ، وقيس على ذلك إظهار الأكل والشرب في نهار  
رمضان لما فيه من المفاصد .

ويمنع الكفار ذميين أو مستأمنين . من دخول حرم مكة لقوله تعالى :  
(إنما للمشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) والمراد به الحرم ،  
وإنما منعوا من الحرم دون الحجاز ، لأنه أفضل أما كن العبادات وأعظمها ،  
وهذه الآية نزلت واليهود بالمدينة ، وخيبر ونحوهما من أراضى الحجاز . ولم يمنعوا  
الإقامة به .

وأول من أجلاهم من الحجاز عمر ، ولو بذلوا مالا صلحا لدخول الحرم ،

لم يصح الصلح ولم يمكنوا ، وما استوفى من الدخول ملك ما يقابله من المال المصالح عليه . فإن دخلوا إلى انتهاء ما صلحوا عليه ، ملك عليهم جميع العوض ، لأنهم استوفوا ما صلحوا عليه .

ولا يمنعون من دخول المدينة ، لأن الآية نزلت واليهود بالمدينة ، ولم يمنعهم عليه الصلاة والسلام . ولم يأمرهم بالخروج ، فإن قدم رسول من الكفار لا بد له من لقاء الإمام ، والإمام بالحرم المسكى ، خرج الإمام إليه ، ولم يأذن له في الدخول للآية .

فإن دخل الكافر الحرم رسولا كان أو غيره عالما ، عزز لإتيانه محرماً وأخرج من الحرم ، وبهى الجاهل عن المود لمثل ذلك ، ويهدد ويخرج ولا يبرز لأنه معذور، وإن مرض بالحرم أو مات به أخرج ، لأنه إذا وجب إخراجه حيا فأخرج جيفته أولى .

وإن دفن بالحرم نبش وأخرج إلا أن يكون قد بلى ، فيترك ، ويمنعون من إقامته بالحجاز كالمدينة واليمامة وخيبر . والينبع . وفدك وقراها المجتمعة . لحديث عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلما . قال الترمذى حسن صحيح .

وعن ابن عباس قال : أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشياء قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزه ، وسكت عن الثالثة . رواه أبو داود . والراد بجزيرة العرب الحجاز ، لأنهم لم يملوا من تيماء ، ولا من اليمن . ولا من فدك ، وهي قرية بشرق سلمى أحد جيلي طيء .

وقال الشيخ تقي الدين : ومنه تبوك ونحوها وما دون المنحى ، وهو عقبة الصوان من الشام كمان ، وليس لهم دخوله بلا إذن الإمام ، كما أن أهل الحرب

لا يدخلون دار الإسلام إلا بإذن الإمام ، وفي المستوعب : وردت السنة بمنهم من جزيرة العرب وسمى الحجاز بذلك ، لأنه حيز بين تهامة ونجد ، وحد الجزيرة على ما ذكر الأصمعي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام من عدن إلى ريف العراق طولا ، ومن تهامة إلى ما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً . قال الخليل : إنما قيل لها جزيرة ، لأن بحر الحبشة ، وبحر فارس ، والفرات ، أحاطت بها . ونسبت إلى العرب لأنها أرضها ومسكنها ومعينها .

ولا يقيمون بموضع واحد لتجارة أكثر من ثلاثة أيام ، لأن عمر رضى الله عنه ، أذن لمن دخل تاجراً إقامة ثلاثة أيام ، فدل على المنع في الزائد . ويوكلون في دين مؤجل من يقضه لهم ، ويحير من لهم عليه دين حال على وفائه لهم لوجوبه على الفور .

فإن تعذر وفاؤه لنحو مطال أو تغيب ، جازت إقامتهم له إلى استيفائه ، لأن التعدي من غيرهم ، وفي إخراجهم قبله دهاب لما لهم إن لم يكن توكيل . وليس لكافر دخول مسجد من مساجد الحل ، ولو أذن له فيه مسلم ، لأن علياً بصر بجوسى وهو على المنبر ، فنزل وضربه وأخرجه . وهو قول عمر . ولأن حدث الجنابة والحيض يمنع ، فالشرك أولى .

وعند القاضي أبي يعلى يجوز لكافر دخول المسجد بإذن مسلم إن رغب منه إسلامه ، لأنه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وفد أهل الطائف . فأنزلهم في المسجد قبل إسلامهم .

وأجيب عنه وعن نظائره بأنه كان بالمسلمين حاجة إليه ، وبأنهم كانوا يخاطبونه صلى الله عليه وسلم . ويحملون إليه الرسائل والأجوبة ، ويسمعون منه الدعوة ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج لكل من قصده من الكفار هـ .

وأما دخول مساجد الحل للذمي إذا استؤجر لعمارته . فقيل : يجوز دخولها لأنه نوع مصلحة .

قال في البدع : تجوز عمارة كل مسجد وكسوته وإشماله بمال كل كافر فيكون على هذا العمارة في الآية دخوله وجلوسه فيه . يدل عليه خبر أبي سعيد سرفوعاً ، إذا رأيتم الرجل يمتد المسجد فاشهدوا له بالإيمان ، فإن الله تعالى قال : ( إنما يعمر مساجد الله ) الآية . رواه أحمد وغيره .

وفي الفنون واردة على سبب وهي عمارة المسجد الحرام . فظاهره المنع فيه قط . وذكر ابن الجوزي في تفسيره : أنه يمنع من بنائه وإصلاحه ، ولم يخص مسجداً بل أطلق . وبه قال طائفة من العلماء .

## من النظم مما يتعلق بأحكام الذمة

ويلزمهم أحكامنا في ضمانهم  
بما اعتقدوا تحريمه دون حله  
تخير هذا ثم أجرى ابن حامد  
ويلزمهم عنا تميز لبسهم  
ويلزم بزوار فويق ثيابهم  
وحذف مقادير الرؤس ليلزموا  
وطوق حديد أو رصاص ليدخلوا  
وميز لتلوين الخفاف نساءهم  
ولا فوق بقل أو حمار بسرجه  
ولا يئتموا لبس الرفيع مخالفا  
ويحرم في المنصور جمع نساءهم  
ويحرم تصدير الكفور بمجلس  
وقل وعليكم إن يسلم بعضهم  
وبيهكم كتب الحديث وقصينا  
وقولان في تجويز تهنته وفي  
وتدعو نأولاد ومال متى تجز  
ويمنع إعلاء البناء فوق جاره  
وإن ملكوا مستعليا أو بهي فتي  
وإن تهوا أو تهدم ولو ظلم لم تمد  
ويمنع من إحداث بيت ضلالهم  
وما مصر الإسلام لم تبين بيعة  
وعن رد مهذوم بمفتوح عنوة  
وحظر بلا حاج وأذن دخولها

لمال وعرض والدما ليحدد  
وعنه أن تزانوا إن نشأ لا تحدد  
تسارقهم مجراه غير مقيد  
وترك لفرق الشعر ربي السود  
أوالروس منهم فوقها الخرق أشدد  
ولا يكتنوا مثل اكتناء الموحد  
لحامتاً أو جاجلا ليقلد  
وأزرو عن أن يركبوا الخيل فاصدد  
بل الأكف امنحهم وعرضاً ليقعد  
ووجهين في لبس الطيالس أسند  
ونسوتنا في مستعم موحد  
وفي سبل فاضطر للضيق واضهد  
مجيباً لندب لا تجزه لمبتدى  
حرام وأبطله بنير تردد  
عيادتهم ثم الصزا في ملحد  
وتكثير نفع السلم بالجزية اقصد  
من السلم والوجهين في علوه طد  
إلى جنبهم أدنى ليبقى بأجود  
بملو كذا البيعات في التجود  
وإن شرطوا في فتح صلح ليمهد  
به واصطلاحا فيه ذا اشترط أردد  
في الأقوى امنن واهدم مشيد بمعد  
وذا الصورا كره لا اضطرار الورد

وعن ضرب ناقوس وإظهار منكر  
 وإن صولحوا في أرضهم بإذاتهم  
 ومن غير إذن من دخول الحجاز ذ  
 ثلاثة أيام وقيل بل أربعة  
 إلى أن يقضى شغله متجرداً  
 ويعمل إن يستقم إلى حين برئه  
 ولا تمنع تبا وفيد ونحوها  
 ومن حرم فامنعهم مطلقاً ولو  
 ويخرج إن جاء الرسول إمامنا  
 وعززه أن يدخل علينا بمنعه  
 ولا يدخلوا في الحل في مسجد سوى

على الأظهر الأقوى بإذن موحد  
 ومملوك آمنه وعرسك منهم خروجاً لبيات وقيد مبعده

\* \* \*

س ٧٣ : إذا اتجر ذمي إلينا فماذا يلزم ؟ وماذا يلزم الإمام نعوهم ؟ إذا تعامك  
 إلينا مستأمنان ، أو استعدى ذمي على آخر فما الحكم ؟ إذا تعامكوا  
 إلى حاكنا مع مسلم ؟ وما هي الكتب التي يمنعون من شرائها ؟ بين  
 ما يعشر وما لا يعشر من أموالهم ومقدار ما يؤخذ منهم ووقته ،  
 واذكر الدليل والتعليل والخلاف .

ج : إن اتجر ذمي ، ولو صغيراً ، أو أنثى ، أو تغليباً إلى غير بلده ، ثم عاد  
 إلى بلده ، ولم يؤخذ منه الواجب فيما سافر إليه من بلادنا ، فعليه نصف العشر  
 كما معه .

روى أبو عبيد في كتاب الأموال بإسناده ، عن لاحق بن حميد ، أن عمر  
 بعث عثمان بن حنيف إلى الكوفة ، فجعل على أهل الذمة في أموالهم التي يختلفون

خبيا في كل عشرين درهما درهما . وكان ذلك بالعراق ، واشتهر وعمل به الخلفاء بعده . ولم ينكر ، فكان إجماعاً . وعلم منه أنه لا يؤخذ منهم شيء مما معهم لغير تجارة نصاً ، ولا بما اتجروا فيه من غير سفر ، ويمنع وجوب نصف العشر دين كزكاة أن ثبت الدين بينة . ويصدق كافر تاجر أن جارية ممة أهله ، أو أنها ابنته ونحوها لتمذر إقامة البينة ، والأصل عدم ملكه لها فلا تعشر . وقيل لا يصدق ، ويؤخذ مما مع حرني اتجروا إلينا العشر سواء عشروا أموالنا أولاً ، لأخذ عمر له منهم ، واشتهر ولم ينكر ، فكان كالإجماع ولا يؤخذ عشر ، ولا نصفه من أقل من عشرة دنانير مع الذمي والحربي ، لأن العشر مال يبلغ واجبه نصف دينار ، فوجب فيه كالمشركين في زكاة المسلم . ولا يؤخذ العشر أو نصفه أكثر من مرة كل عام .

روى أحمد بإسناده ، أن شيخنا نصرانياً جاء إلى عمر فقال : إن عاملك عشرين في السنة مرتين قال : ومن أنت ؟ قال : أنا الشيخ النصراني ، قال : وأنا الشيخ الحنيف . ثم كتب إلى عامله أن لا يعشره في السنة إلا مرة ، وكأزكاة . ومتى أخذ منهم كتب لهم براءة لتسكون حجة معهم ، فلا يعشرون ثانية لكن إن كان معهم أكثر من المال الأول أخذ من الزائد ، لأنه لم يعشر ولا يعشر ثمن خمر ، ولا ثمن خنزير ، لأنهما ليسا بمال .

وما روى عن عمر : ولهم يبعها وخذوا أنتم من الثمن ، حمله أبو عبيد على ما كان يؤخذ منهم جزية وخراجاً ، واستدل له . قال في الإنصاف : وعنه يمشران ، جزم به في الروضة والفنية ، وزادوا أنه يؤخذ عشر ثمنه ، وأطلقهما في الكافي والرعاية الكبرى . انتهى . ويجب على الإمام حفظ أهل الذمة . ومنع من يؤذيهم من مسلم وذمي وحربي ، لأنه التزم بالمهد حفظهم .

ولهذا قال علي : إنما بذلوا الجزية ، لكون دماؤهم كدمائنا . وأمواهم

كأموالنا . وعلى الإمام فك أسرام بعد فك أسرانا . لأن حرمة للسلم أكد والخوف عليه أشد . لأنه معرض للفتنة عن دينه . وإن تحاكموا إلينا بعضهم مع بعض . أو تحاكم إلينا مستأمنان باتفاقهما . أو استعدى ذمى آخر بأن طلب من القاضى أن يحضره له ، فلنا الحكم والترك لقوله تعالى : ( فإن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) ولا يحكم إلا بحكم الإسلام . لقوله تعالى ( وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) وإن تحاكموا إلى حاكمنا مع مسلم لزم الحكم بينهم . لما فيه من إنصاف المسلم من غيره . أو رده عن ظلمه . وذلك واجب . ولأن نفي ترك الإجابة إليه تضييماً للحق ، فتمين فعله ، ويلزمهم حكمتنا ، فلا يملكون رده ، ولا نقضه ، ولا يصح بيع فاسد تقابضه ، ولو أسدوا ، أو لم يحكم به حاكم تمامه قبل الترافع إلينا ، أو الإسلام فأقروا عليه كالكحتهم ، فإن لم يتقابضه فسخ حكم به حاكم أولاً لفساده ، وعدم تمامه ، وحكم حاكم به وجوده كقدمه وكذا سائر حكم عقودهم ومكاسبهم ، ويمنعون من شراء مصحف ، وكتب حديث ، وقفه . لأنه يتضمن ابتذال ذلك بأيديهم ، فإن فعلوا لم يصح الشراء ، ويمنعون من إظهار بيع ما كول في نهار رمضان .



ص ٧٤ : تكلم بوضوح عما يلي : المكس ، تولية الذميين الولايات ، الاستعانة بأهل الأهواء ، استطباب الذمى .

ج : يحرم تعشير أموال المسلمين والكلف التي ضربها الملوك على الناس بغير طريق شرعى إجماعاً . قال القاضى : لا يسوغ فيها اجتهاد لحديث ابن عمر قال : إن صاحب المكس لا يسأل عن شيء ، يؤخذ كما هو فيلقى في النار .

وحديث عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يدخل الجنة صاحب مكس . رواه أحمد . وفي حديث الغامدية قال صلى الله

عليه وسلم : فوالذي نفسى بيده . لقد ثابت توبة لو تابها صاحب مكس لفقر له . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الله بن عوان القارى أن اركب إلى البيت الذى يقال له : بيت المكس فاهدمه . ثم احمه إلى البحر فانسه فيه نسفاً .

قال أبو عبيد : رأيت بين مصر والرملة . وحديث أنس : ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى ، رواه أبو داود . إلى غير ذلك من الأحاديث .

قال الشيخ تقي الدين : لولى فى نكاح بعتقد تحريمه أى العشر . منع موليته من التزويج . ممن لا ينفق عليها إلا منه . أى العشر المأخوذ من أموال المسلمين بغير حق ؛ لأنه مكس . ويمحرم توليتهم الولات من ديوان المسلمين وغيره ؛ لما فيه من إضرار المسلمين للمداوة الدينية ، ويكره أن يستشاورا ، أو يؤخذ من رأيهم لأنهم غير مأمونين ، ويكره أن يستعين مسلم بدمى ، فى شىء من أمور المسلمين مثل كتابة وعمالة . وجباية خراج . وقسمة فى وغنيمة وحفظ ذلك فى بيت المال وغيره . ونقله إلا لضرورة . ولا يكون الذى يوابا . ولا جلافاً . ولا جهبذا ، وهو النقاد الخبير ، ونحو ذلك لخياتهم فلا يؤمنون .

قال ابن القيم رحمه الله : ولما كانت التولية شقيقة الولاية كانت توليتهم نوعاً من توليتهم . وقد حكم الله تعالى بأن من تولاهم فإنه منهم . ولا يتم الإيمان إلا بالبراءة منهم . والولاية تنافى البراءة ، فلا تجتمع البراءة والولاية معاً ، فلا تجتمع هى وإذلال الكفر أبداً . والولاية صلة . فلا تجمع معاداة الكافر أبداً . وقال رحمه الله : ولو علم ملوك الإسلام بخيانة النصارى لكتاب . ومكانيتهم الفرنج أعداء الإسلام وتمنيهم أن يستأصلوا الإسلام وأهله ، وسعيهم فى ذلك بجهد الإمكان لئلا يفسدوا ذلك عن قلوبهم وتقليدهم الأعمال . اهـ .

ولا يستمان بأهل الأهواء كالرافضة . فتحرم الاستعانة بهم في شيء من أمور المسلمين لأنهم يدعون إلى بدعتهم . ويكره للمسلم أن يستطب ذمياً لغير ضرورة ، وأن يأخذ منه دواء لم يقف على مفرداته للمباحة ، وكذا ما وصفه من الأدوية أو عملها لأنه لا يؤمن أن يخالطه بشيء من السمومات . أو النجاسات قال تعالى : ( قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر ) ويكره أن تطب ذمياً مسلمة إلا للضرورة ، والأولى أن لا تقبلها ، أي لا تكون قابلة لها في الولادة مع وجود مسامة

## من النظم فيما يتعلق بالذمي

وإن تجز الذمي إلى غير أرضه  
إذا كان من مال التجار ولو نسي  
فذا نصف عشر خذه من تغليبهم  
وإن يتجر مستأمن في بلادنا  
وبالدين أسقطه ودعوى بشهد  
والإسقاط والتخفيف أن يرى جائز  
وعنه الحزبي وذا العهد ضعفها  
ويلزمنا كف الأذى عن معاهد  
وعن أحمد أن المقيم فدية  
ومن ولدوا في الأسر فدى إذا فدوا  
ولا عشر في الأولى بأثمان خرم  
فخذ منه نصف العشر في الحول تهتد  
وقيل اعفها إلا محجزة قد  
وعن أحمد عشرًا ويقضى بأبعد  
فخذ منه عشرًا كل عام بأوطد  
كدعوى نسيب ظن قنا بأبعد  
وعشر دنانير النصاب بأوكد  
وقيل للذمي وخمس المردد  
وتخليص أسراهم إذا فك من هدى  
لن أيسروا في عوننا دون من يد  
ولا تجزه استرقاقه للتعبد  
وخزيرهم واخصص بخمر يبعده

## في الحكم بينهم

ويلزم حكم بينهم مع مسلم  
 كما قال في المستأمنين وعنه من  
 ولا تحكن في كل حال بحكمهم  
 وعدواه إن خبرت جور وحكمه  
 ولا تنقضن بصد التقابض بينهم  
 إذا احتكموا أو أسلموا وانقضن بلا  
 وللبائع الأئمان أو وارثيه إن  
 وأبطل في الأقوى حكم حاكمهم إذا  
 وللشكافر إن كانت على كافر فن  
 وقيل إذا لم يسلم المستحقها  
 وإن كان فيها أسلم الرء لم يكن  
 ولا تسألن عن حكم أطفالهم وإن  
 وخبره فيما بينهم في المؤكد  
 توحد ملات وإلا التزم قد  
 بل احكم بحكم الله في ملة أحد  
 بطلية بعض لا الجميع بأوكرد  
 حراما أحلوه ولا إذا تفسد  
 تقابضهم في الجانبين وأفسد  
 يمت عند مبتاغ بذنا القول فاشهد  
 أتوك ومهر المثل للعروس جدد  
 هدى منها تسقط عن نص أحد  
 قيمتها حق له عند مهتد  
 له غير رأس المال كالتفسد  
 سئل انه فالله العليم بنفسد

\*\*\*

س ٧٥ : تكلم مما يلي : إذا تهود نصراني ، أو تنصر يهودي ، إذا انتقلا ،  
 لو مجوسى إلى غير دين أهل الكتاب ، إذا انتقل غير كتابى إلى  
 دين أهل الكتاب أو تمجس وثنى ، إذا تزندق ذمى ، إذا كذب  
 نصرانى مجوسى .

ج : إن تهود نصرانى لم يقر ، أو تنصر يهودى لم يقر ، لأنه انتقل إلى دين  
 جامل قد أقر ببطلانه ، فلم يقر عليه كالمترد ، ولا يقبل منه إلا الإسلام ، أو  
 الدين الذى كان عليه ، لأنه أقر عليه أولا ، فيقر عليه ثانياً ، فإن أبى ما كان  
 عليه من الدين أو أبى الإسلام هدد وحبس وضرب حتى يسلم ؛ أو يرجع إلى

وبنه الذي كان عليه ، ولا يقتل لأنه لم يخرج عن دين أهل الكتاب ؛ ولأنه مختلف فيه فلا يقتل للشبهة ، وإن انتقل اليهودي أو النصراني إلى غير دين أهل الكتاب لم يقر . أو انتقل مجوسى إلى غير دين الكتاب لم يقر . لأنه أدنى من دينه . أشبه السلم إذا ارتد . ولم يقبل منه إلا الإسلام . لأن غير الإسلام أديان باطلة قد أقر ببطلانها . فلم يقر عليها كالمرتد ، فإن أبى الإسلام قتل بعد استتابته ثلاثة أيام . وإن انتقل إلى غير كتابي إلى دين أهل الكتاب . أو تمجس وثني أقر وإن تزندق ذمى بأن لم يتخذ ديناً معيناً لم يقتل لأجل الجزية نصاً . وإن كذب نصراني بموسى . خرج من دينه لتكذيبه لنبيه عيسى في قوله ( ومصدقاً لما بين يدي من التوراة ) ولم يقر على غير الإسلام ، فإن أباه قتل بعد أن يستتاب ثلاثاً .



س ٧٦ : ما الذى ينقض به عهد الذمى؟ وإذا انتقض فما الذى يترتب على انتقاضه؟

وما حكم قتله أو رقه؟ وهل يقف نقض العهد على حكم الإمام؟

ج : من نقض العهد بمخالفته شيئاً مما صولحوا عليه مما ينتقض العهد على ما يأتى تفصيله . حل ماله ودمه لما فى كتاب أهل الجزيرة إلى عبد الرحمن بن غنم ، وإن نحن غيرنا أو خالفنا عما شرطنا على أنفسنا ، وقبلنا الأمان عليه . فلا ذمة لنا ، وقد حل لك منا ما يحل لأهل المعاهدة والشقاق ، وأمره عمر أن يقرم على ذلك ، ولا يقف نقض العهد على حكم الإمام بنقضه ، حيث أتى ما ينقضه فإذا امتنع من بذل الجزية أو من التزام أحكام ملة الإسلام . سواء شرط عليهم ذلك أو لا ، ولو لم يحكم عليه بها حاكماً . لأن الله تعالى أمرنا بقنالهم حتى يعطوا الجزية ويلتزموا أحكام الملة الإسلامية لأنها نسخت كل حكم يخالفها ، فلا يجوز بقاء العهد مع الامتناع عن ذلك . أو أبى الصغار أو قاتلناه منفرداً ، أو مع أهل الحرب ، أو لحق بدار الحرب مقياً بها لصيرورته من جملة

أهل الحرب . أو زنى بمسلمة . أو أصابها باسم نكاح . نصا لما روى من عمر . أنه رفع إليه رجل أراد استكراه امرأة مسلمة على الزنا . فقال : ما على هذا صالحناكم . فأمر به فصلب في بيت المقدس . أو تعدى بقطع طريق . أو تجسس للكفار ، أو آوى جاسوسهم وهو عين الكفار لما فيه من الضرر . أو ذكر الله تعالى ، أو كتابه ، أو دينه ، أو رسوله بسوء . كقوله لمن سمعه يؤذن كذبت انتقض عهد ويقتل . لما روى أنه قيل لابن عمر : إن راهباً يشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعط الأمان على هذا ، وكذا لو تعدى الذي على مسلم بقتل ، أو فتنه عن دينه ، أو تعاون على المسلمين بدلالة مثل مكاتبة المشركين ومراسلتهم بأخبار المسلمين .

ولا ينتقض عهده بقذفه المسلم ، وقيل : بلى وحكم ما إذا سحره فأذاه في تصرفه حكم القذف نص عليهما .

وإن أظهر منكرأ ورفع صوته بكتابه ونحوه ، لم ينتقض عهده ، لأن العقد لا يقتضيه ، ولا ضرر فيه على المسلمين .

ولا ينتقض عهد نسائه وأولاده حيث انتقض عهده لوجود النقص منه دونهم ، فاختص حكمه به ، ويخير الإمام في المنتقض عهده كالأسير الحربى على ما تقدم لفعل عمر ، ولأنه كافر لا أمان له أشبه الأسير .

وماله فيء ، لأن المال لا حرمة له في نفسه ، إنما هو تابع للمالكة حقيقة . وقد انتقض عهد المالك في نفسه ، فكذلك في ماله .

ويحرم قتله ، لأجل نفضه العهد إذا أسلم ، ولو لسبه النبي صلى الله عليه وسلم لعموم قوله تعالى : ( قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) ولعموم حديث الإسلام يجب ما قبله ، وقياساً على الحربى إذا سبه صلى الله عليه وسلم ، ثم تاب بإسلامه قبلت توبته إجماعاً .

ويحرم رقعة أيضاً بعد إسلامه لا إن كان رق قبلى ويستوفى منه ما يقتضيه القتل

إذا أسلم وقد قتل من قصاص أو دية لأنه حق آدم، ولا يستقط بإسلامه كسائر حقوقه .  
وقيل : يقتل سابه صلى الله عليه وسلم بكل حال ، وإن أسلم اختاره ، جمع  
وصححه الشيخ تقي الدين وقال : إن سبه صلى الله عليه وسلم حربى ثم تاب بإسلامه ،  
قبلت نوبته إجماعاً ، للآية والحديث السابقين ، وقال فى كتابه الصارم للسلول  
على شاتم الرسول : والدلالة على انتقاض عهد النمى لسبه لله ، أو كتابه ،  
أو دينه ، أو رسوله ، ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى بذلك : الكتاب والسنة  
وجماع الصحابة والتابعين ، أما الكتاب فيستنبط منه ذلك من مواضع أحدها  
قوله تعالى : ( قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ) إلى قوله تعالى :  
( من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ) فلا يجوز  
الإمساك عن قتلهم ، إلا إذا كانوا صاغرين حال إعطائهم الجزية ، ومعلوم أن  
إعطاء الجزية من حين بذلها والتزامها ، إلى تسليمها وإقباضها ، فإنهم إذا بذلوا  
الجزية وشرعوا فى الإعطاء وجب الكف عنهم إلى أن يقبضوها فيتم الإعطاء ،  
فمتى لم يلتزموها أولاً وامتنعوا من تسليمها ثانياً لم يكونوا ملتزمين للجزية ، لأن  
حقيقة الإعطاء لم يوجد ، وإذا كان الصغار حالاً لهم فى جميع المدة فمن المعلوم أن  
من أظهر سب نبينا فى وجوهنا ، وشتم ربنا على رهوس الملا ، وطعن فى ديننا  
فى مجامعنا فليس بصاغر ، لأن الصاغر الدليل الحقيق وهذا فعل متميز مراغم ،  
بل هذا غاية ما يكون لنا من الإذلال والإهانة اه . ملخصاً ، وقال : من تولى  
منهم ديوان المسلمين انتقض عهده وقال : إن جهر بين المسلمين بأن المسيح هو  
ابن الله تعالى ، عما يقولون علواً كبيراً . عوقب على ذلك ، إما بالقتل ، أو بما  
هو منه ، لا إن قاله سرأ ، وإن قال : هؤلاء المسمون الكلاب أولاد الكلاب ،  
إن أراد طائفة معينة من المسلمين ، عوقب عقوبة تزجره وأمثاله . وإن ظهر منه  
فصد العموم انتقض عهده ووجب قتله ، والله أعلم وصلى الله على محمد وآله وسلم  
تسليماً كثيراً ؟

## من النظم فيما يتعاقب بنقض العهد

وإن حارب القمى أو ياب جزية  
أو أحكامنا أو قر في دار مرد  
فقد نقض العهد لدى فيه أمنه  
ولو لم تصرح باشتراط للمعد  
وينقض في الأولى أصابته زنا  
لسلطة أو باسم عقود مفسد  
وفصل بنافية القصاص تعمد  
وقطع طريق ثم تضليل مهتد  
بدين وتجسس وابوا عيون ذى الـ  
حراب وذكر الله والرسول بالردى  
أو الكتب في الأولى وفي قذف مسلم  
وإيذانه بالسحر لا في الموطد  
وسيان مع شرط عليهم وقده  
وما لم تقل ينقض بموجبه احد  
وعزر ولا تنقض بجهر بكتبهم  
وسائر ممنوع بشرط بأوطد  
ويقتل من سب الرسول تحمدا  
وخير فيمن فر من دارنا قد  
وإن ينقض فيما سوى ذين فاقتلن  
على النقض واختر عند ملى الجرد

وفى المتنع النخير فى كل ناقض  
 لمهد كاسرانا بغير قعيــــــــــــد  
 أبق على أولاده ونسائه الـ  
 -مهود سوى المولود بعد التمرد  
 وأموا له فيشاً كرتدنا اجطن  
 وقال أبو بكر لورائة اشهد  
 ومن طالع الكفار منا بمورة  
 فعزر وقيل اقل لخوف التأيد  
 ومن بعد إذا أخذ أهبة للشروع فى  
 مسائل أحكام التعامل ترشد



انتهى هذا الجزء كتابة وتصحيحاً حسب الطاقة محتويًا على أحكام الأضاحى  
 والمقيقة والجهاد . ويليهِ إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله كتاب البيع ، وصلى  
 الله على محمد وآله وصحبه أجمعين . وهذا الكتاب وقف لله تعالى ، ومن استغنى  
 عن الانتفاع به ، فليدفعه إلى من ينتفع به من طلبه العلم أو غيرهم .  
 طبع على نفقة المؤلف وجماعة من المحسنين .

## فهرس الجزء الثالث

من كتاب الأسئلة والأجوبة

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	عنه الخ	٣	تعريف الهدى والأضحية وحكمها
٣٨	حلق رأس الذكر ونخنيكه ، وإذا	٥	ما يجزى منه الأضحية
	اجتمع أضحية وعقيقة	٦	الأفضل من الأضحية
٤٠	صفة العمل بالعقيقة	٨	السن المجزى في الأضحية
٤٣	ما يتعلق بالأسماء والألقاب	٩	ما لا يجزى في الأضحية
٥١	كتاب الجهاد	١١	صفة الذبح
٥٤	الكفاية في الجهاد	١٢	ما يقوله الذابح
٥٥	شروط وجوب الجهاد	١٢	ما ينبغي عند الذبح
٥٧	المواضع التي يتعين فيها الجهاد ،	١٣	وقت الذبح
	وأنه يفعل في كل عام مرة	١٨	ما يتعين به الهدى والأضحية
٥٨	قتال الكفار يجب ابتداءه ودفاعاً	١٩	نماؤها وأخذ شيء منها
٨١	النفر للجهاد	٢١	إذا تلفت الأضحية أو ضحى إنسان
٨٣	تشجيع الغازي		بأضحية غيره
٨٥	الرباط وما يتعلق به	٢٢	فقدان الهدى
٨٦	الهجرة وما يتعلق بها من أسئلة	٢٣	إعمار الهدى وسوقه ، وإذا
	التطوع بالجهاد في حق من		نذر هدياً
	عليه دين	٢٥	الدماء التي يؤكل منها والتي
٩١	أوله أبوان		لا يؤكل منها
٩٤	الدعوة قبل القتال	٢٨	صفة العمل بلحمها
٩٦	حول أمن البلاد	٣٠	ما يحرم على مرید الأضحية
٩٧	للمرار وقت القتال وبيان حكم	٣٣	المقيقة وحكمها
	وتفاصيل ذلك	٣٥	مقدار المقيقة وإذا كبر ولم يمتق

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٩	صفة قسم الغنيمة ، مقدار ما يسهم للفارس وللراجل	١٠٣	تبيت الكفار
١٦٣	إذا أسقط بعض الفاعلين حقه من الغنيمة	١٠٤	إتلاف أموال الكفار
١٦٥	الغاز من الغنيمة وما يتعلق بذلك من الأسئلة والأجوبة	١٠٩	حكم الأسرى وإتلاف الكتب التي للكفار
١٧٤	الأرض المنقومة	١١١	التمثيل بالكفار ، من يكون له الفداء ، بعض أحكام الأسرى
١٧٦	المرجع في مقدار الخراج والحزبة	١١٢	من أسلم قبل أسره
١٧٨	الفىء وما يتعلق به من الأسئلة والأجوبة	١١٦	إذا حاصر المسلمون حصنا للكفار
١٧٩	وما يتعلق ببيت المال والمطاء والأخذ من بيت المال من الأسئلة والأجوبة	١٢٠	ما يلزم الإمام والجيش
١٨٣	باب الأمان وما يتعلق به من الأسئلة	١٢٢	الاستمانة بالكفار لا تجوز إلا عند الضرورة
١٨٥	الهدنة وما يتعلق بها من الأسئلة والأجوبة الخ .	١٢٩	النفل والسرايا
١٩٩	عقد الذمة وما يتعلق به من الأسئلة والأجوبة الخ	١٣٤	ما يلزم الجيش من طاعة الإمام وما يتعلق بذلك
٢٢٣	أحكام أهل الذمة وما يتعلق به من الأسئلة	١٣٧	السلب وما يتعلق به من أسئلة وأجوبة
٢٢٧	إذا أنجز ذى إلينا ، إذا نحاكموا إلينا	١٤١	الكذب في الحرب والحديمة
٢٢٩	حكم تولية الذميين الولايات	١٤٦	الغزو بلا إذن الإمام ، ما أخذ من دار الحرب وما يتعلق بذلك
٢٣٣	إذا تمود نصراني أو تنصر يهودى أو تنجس وثنى	١٥٢	الغنيمة وما يتعلق بها من أسئلة
٢٣٤	ما ينتقض به عهد الذمى وما الذمى يترتب على انتقاضه	١٥٣	إذا استولى أهل الحرب على حرة أو أمة
		١٥٤	إذا باع كافر مال مسلم أو معاهد متى تملك الغنيمة
			الجيش ، السرية ، نضم غنيمة كل واحد إلى الآخر